المعنى
في صفات الله تعالى معلوم والكيف مجهول

د. محمد بن عبدالله المقشي




شبكة الألوكة
www.alukah.net

المعنى

في صفات الله تعالى معلوم
والكيف مجهول

جمع وإعداد

د/ محمد بن عبد الله المقشي





المعنى في صفات الله تعالى معلوم والكيف مجهول

1- قول الإمام ربيعة بن أبي عبد الرحمن المشهور بربيعة الرأي (المتوفى: 136):

في الإبانة لابن بطة (3/ 164) وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لللالكائي (3/ 398) عن سفيان بن عيينة قال: سئل ربيعة عن قوله: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}كيف استوى؟ قال **الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول**، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التصديق".

وقال أبو القاسم اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (527/3): "سئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن قوله {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}؟ فقال: **الاستواء معقول، والكيف مجهول**، والإيمان به - قال ابن الجراح- واجب، والله عز وجل لا يحد".

وفي الاستذكار للحافظ ابن عبد البر (2 / 528): "وسئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن قول الله عز وجل {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}؟ قال: **استواؤه حق معلوم، وكيفيته مجهولة**".

2- قول الإمام حماد بن أبي حنيفة (المتوفى: 176):

في عقيدة السلف أصحاب الحديث لأبي عثمان الصابوني (ص: 234-235) أنّ محمد بن الحسن الشيباني قال: قال حماد بن أبي حنيفة: قلنا لهؤلاء أرأيتم قول اللّه عز وجل: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً}؟ قالوا: أما الملائكة فيجيئون صفا صفا، **وأما الرب تعالى فإنا لا ندري ما عنى بذلك، ولا ندري كيفية مجيئه**. فقلت لهم: **إنا لم نكلّفكم أن تعلموا كيف جيئته، ولكنا نكلّفكم أن تؤمنوا بمجيئه**".

3- قول الإمام مالك بن أنس (المتوفى: 179):

في الأسماء والصفات للبيهقي (2/ 305-306) عن يحيى بن يحيى التميمي قال: كنا عند مالك بن أنس فجاء رجل فقال: يا أبا عبد الله {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} فكيف استوى؟ قال: فأطرق مالك برأسه حتى علاه الرحضاء ثم قال: **الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول**، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعا. فأمر به أن يخرج".

وفي شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لللالكائي (3/ 398) عن جعفر بن عبد الله قال: جاء رجل إلى مالك بن أنس فقال: يا أبا عبد الله {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}كيف استوى؟ قال: فما رأيت مالكا وجد من شيء كموجدته من مقالته، وعلاه الرحضاء -يعني: العرق- قال: وأطرق القوم وجعلوا ينتظرون ما يأتي منه فيه، قال: فسرّي عن مالك فقال: **الكيف غير**




معقول، **والاستواء منه غير مجهول**، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، فإني أخاف أن تكون ضالا. وأمر به فأخرج".

وفي التمهيد للحافظ ابن عبد البر (7/ 138) أن عبدالله بن نافع قال: قال مالك بن أنس: الله عز وجل في السماء، وعلمه في كل مكان لا يخلو منه مكان. قال: وقيل لمالك {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}كيف استوى؟ فقال م الك رحمه الله: **استواؤه معقول، وكيفيته مجهولة**، وسؤالك عن هذا بدعة، وأراك رجل سوء".

وفي العقيدة النظامية لإمام الحرمين الجويني (ص:34): "وما استحسن من كلام إمام دار الهجرة
رضي الله عنه وهو مالك بن أنس أنه سئل عن قوله تبارك وتعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} فقال: **الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة**، والسؤال عنه بدعة".

وفي ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض (2 / 39) "قال سفيان بن عيينة: سأل رجل مالكاً، فقال {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} كيف استوى يا أبا عبد الله؟ فسكت مالك ملياً حتى علاه الرحضاء، وما رأينا مالكاً وجد من شيء وجده من مقالته، وجعل الناس ينتظرون ما يأمر به، ثم سري عنه، فقال: **الاستواء منه معلوم، والكيف منه غير معقول**، والسؤال عن هذا بدعة ، والإيمان به واجب، وإني لأظنك ضالا ً أخرجوه عني"[1].

وفي عارضة الأحوذي لأبي بكر ابن العربي (3/ 166): "وذهب مالك رحمه الله أن كل حديث منها-أي أحاديث الصفات - معلوم المعنى، ولذلك قال للذي سأله: **الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة**".

---

(1) قال الحافظ ابن القيم في مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: 390): "ولما سئل مالك وسفيان بن عيينة وقبلهما ربيعة بن عبد الرحمن عن الاستواء فقالوا: الاستواء معلوم، تلقى ذلك عنهم جميع أئمة الإسلام، ولم يقل أحد منهم إنه يحتاج إلى صرفه عن حقيقته إلى مجازه، ولا أنه مجمل له مع العرش خمسة عشر معنى، وقد حرّف بعضُهم كلامَ هؤلاء الأئمة على عادته فقال: معناه الاستواء معلوم لله، فنسبوا السائل إلى أنه كان يشك هل يعلمُ الله ُ استواءَ نفسه أو لا يعلمه، ولما رأى بعضهم فساد هذا التأويل قال: إنما أراد به أن ورود لفظه في القرآن معلوم، فنسبوا السائل والمجيب إلى الغفلة، فكأن السائل لم يكن يعلم أن هذا اللفظ في القرآن، وقد ق ال: يا أبا عبد الله {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} كيف استوى؟ فلم يقل: هل هذا اللفظ في القرآن أو لا؟ ونسبوا المجيب إلى أنه أجابه بما يعلمه الصبيان في المكاتب ولا يجهله أحد، ولا هو مما يحتاج إلى السؤال عنه ولا استشكله السائل، ولا خطر بقلب المجيب أنه يسأل عنه".





4- قول الحافظ حماد بن زيد بن درهم (المتوفى: 179):

في الإبانة الكبرى لابن بطة (7 / 203-204) أن بشر بن السري سأل حماد بن زيد فقال: يا أبا إسماعيل، الحديث الذي جاء «ينزل الله عز وجل إلى السماء الدنيا» قال: حق كل ذلك كيف شاء الله".

5- قول عبد الله بن المبارك (المتوفى: 181):

في عقيدة السلف أصحاب الحديث لأبي عثمان الصابوني (ص: 196) أنّ عبد الله بن المبارك سئل عن نزول ليلة النصف من شعبان؟ فقال: عبد الله يا ضعيف ليلة النصف، ينزل في كل ليلة. فقال الرجل: يا أبا عبد الله كيف ينزل؟ أليس يخلو ذلك المكان منه؟ فقال عبد الله: ينزل كيف يشاء".

6- قول الإمام الفضيل بن عياض (المتوفى: 187):

روى أبو بكر الأثرم عن الفضيل بن عياض أنه قال: "ليس لنا أن نتوهم في الله كيف هو؛ لأن الله تعالى وصف نفسه فأبلغ، فقال: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ • اللَّهُ الصَّمَدُ • لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ • وَلَمْ يَكُن لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} فلا صفة أبلغ مما وصف به نفسه.

وكل هذا النزول، والضحك، وهذه المباهاة، وهذا الاطلاع كما يشاء أن ينزل ، وكما يشاء أن يباهي، وكما يشاء أن يضحك، وكما يشاء أن يطلع. فليس لنا أن نتوهّم كيف وكيف. فإذا قال الجهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه. فقل: بل أؤمن برب يفعل ما يشاء"[1].

7- قول الإمام وكيع بن الجراح بن مليح (المتوفى: 197):

أخرج الدارقطني في الصفات (ص: 71) عن أحمد الدورقي أنه قال: سمعت وكيعا، يقول: «نسلِّم هذه الأحاديث كما جاءت، ولا نقول: كيف هذا، ولم جاء هذا".

8- قول الحافظ يزيد بن هارون (المتوفى: 206):

قال الإمام البخاري في خلق أفعال العباد (ص: 36): "وحذّر يزيد بن هارون عن الجهمية وقال: من زعم أن الرحمن على العرش استوى على خلاف ما يقر في قلوب العامة فهو جهمي"[2].

---

(1) الإبانة الكبرى لابن بطة (7 / 205)، الفتوى الحموية الكبرى (ص: 375-376).

(2) قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص: 134): "و الذي تقرر في قلوب العامة هو ما فطر الله تعالى عليه الخليقة من توجهها إلى ربها تعالى عند النوازل والشدائد والدعاء والرغبات إليه تعالى نحو العلو، لا يلتفت يمنة ولا

9- قول الحافظ بشر بن عمر الزهراني (المتوفى: 207):

قال بشر بن عمر كما في اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (3/ 397): " سمعت غير واحد من المفسرين يقولون: {الرّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى} قال: على العرش استوى: ارتفع"

10- قول الإمام أبي عبيدة معمر بن المثنى (المتوفى: 209):

قال أبو عبيدة في مجاز القرآن (1 / 273): "{ثمّ اسْتَوى عَلَى العَرْشِ} مجازه: **ظهر على العرش وعلا عليه**، ويقال: استويت على ظهر الفرس، وعلى ظهر البيت".

وقال أيضًا (2 / 15): "{الرّحْمنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوى} **أي علا**، يقال: استويت فوق الدابة وعلى البعير وعلى الجبل وفوق البيت، أي علوت عليه وفوقه".

11- قول الإمام عبد الله بن مسلمة القعنبي (المتوفى: 221):

قال الحافظ الذهبي في العلو للعلي الغفار (ص: 166): "قال بنان بن أحمد كنا عند القعنبي رحمه الله فسمع رجلا من الجهمية يقول: الرحمن على العرش استوى. فقال القعنبي: من لا يوقن أن الرحمن على العرش استوى **كما يقر في قلوب العامة فهو جهمي**".

12- قول الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام (المتوفى: 224):

قال أبو عبيد في غريب الحديث (2/ 7-9): "في حديث النبي عليه السلام حين سأله أبو رزين العقيلي: أين كان ربنا قبل أن يخلق السماوات والأرض فقال: «كان في عماء تحته هواء وفوقه هواء».

يسرة من غير موقف وقفهم عليه، ولكن فطرة الله التي فطر الناس عليها، وما من مولود إلا وهو يولد على هذه الفطرة حتى يجهمه وينقله إلى التعطيل من يقيّض له".

وقال الحافظ الذهبي في العلو للعلي الغفار (ص: 157-158): "والعامة مراده بهم جمهور الأمة وأهل العلم، **والذي وقر في قلوبهم من الآية هو ما دل عليه الخطاب مع** يقينهم بأن المستوي ليس كمثله شيء، هذا الذي وقر في فطرهم السليمة وأذهانهم الصحيحة، **ولو كان له معنى وراء ذلك لتفوّهوا به ولما أهملوه**، ولو تأول أحد منهم الا ستواء لتوفرت الهمم على نقله، ولو نقل لاشتهر، فإن كان في بعض جهلة الأغبياء من يفهم من الاستواء ما يوجب نقصا أو قياسا للشاهد على الغائب وللمخلوق على الخالق فهذا نادر، فمن نطق بذلك زُجر وعُلم، وما أظن أن أحدا من العامة يقر في نفسه ذلك. و الله أعلم".

قوله: في عماء، في كلام العرب السحاب الأبيض... وإنما تأولنا هذا الحديث **على كلام العرب المعقول عنهم، ولا ندري كيف كان ذلك العماء وما مبلغه. والله أعلم".**

وقال الدارقطني في كتابه الصفات (ص: 68-69): "حدّثنا محمد بن مخلد، ثنا العباس بن محمد الدوري قال: سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام، وذكر الباب الذي يروى في **الرؤية** والكرسي وموضع القدمين، وضحك ربنا من قنوط عباده، وقرب غيره، وأين كان ربنا قبل أن يخلق السماء، وأن جهنم لا تمتلئ حتى يضع ربك عز وجل قدمه فيها فتقول: قط قط، وأشباه هذه الأحاديث فقال: "هذه الأحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم على بعض، وهي عندنا حق لا نشك فيها، **ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه؟ وكيف ضحك؟ قلنا: لا يُفَسّر هذا ولا سمعنا أحدًا يفسِّره**"[1].

---

(1) قول أبي عبيد هذا يبين أن التفسير المنفي في كلام بعض السلف هو التكييف، ولذلك قال: "**ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه؟** وكيف ضحك؟ قلنا: **لا يُفَسّر هذا ولا سمعنا أحدًا يفسِّره**".

أما المعنى الذي دل عليه الخطاب فقد كان يُثبته ولا ينفيه، وقد تقدم أنه فسّر حديث أبي رزين أن الله تبارك وتعالى كان قبل خلق السموات والأرض في عماء تحته هواء وفوقه هواء. وفسّر الحنان بالرحمة كما في غريب الحديث (4/ 400).

قال الحافظ الذهبي في العلو للعلي الغفار (ص: 173) بعد ذكره لكلام أبي عبيد هذا: "وقد ألّف كتاب غريب الحديث، وما تعرّض لأخبار الصفات بتفسير، **بل عنده لا تفسير لذلك غير موضع الخطاب العربي**".

ومما يؤكد أنّ المراد بنفي التفسير هو نفي التكييف أنّ نفي التفسير جاء في بعض عبارات السلف -كما في قول أبي عبيد المتقدم- **أثناء الكلام على رؤية الله تعالى، مع كون معنى الرؤية واضحا، وأن المؤمنين يرون ربهم عيانا.**

ومما يؤيد ما قلناه أيضًا أنه في بعض الروايات لبعض مرويات السلف جاءت كلمة (الكيف) مكان كلمة (التفسير) فمن ذلك قول الوليد بن مسلم كما في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (3 / 582) والشريعة للآجري (3/1146) والإبانة الكبرى لابن بطة (7 / 242) والعلو للعلي الغفار (ص: 139-140): سألتُ الأوزاعي ومالك والثوري والليث عن الأحاديث التي فيها الصفات فكلهم قالوا: "أمرّوها كما جاءت بلا تفسير" وفي رواية: "بلا كيف".

ويردُ في كلام السلف أيضًا نفيُ التفسير ومرادهم نفي التفسير المذموم الصارف للنص عن ظاهره، وهذا كثير في عباراتهم، ومن ذلك قول محمد بن الحسن كما في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (3 / 480): "اتفق الفقهاء كلهم من

13- قول الإمام محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي (المتوفى: 231):

أخرج اللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (3 / 442) عن داود

المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة الرب عز وجل من غير تغيير ولا وصف ولا تشبيه، **فمن فسّر اليوم شيئا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وفارق الجماعة؛ فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا**، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة، ثم سكتوا، **فمن قال بقول جهم** فقد فارق الجماعة؛ لأنه قد وصفه بصفة لا شيء".

فقوله: "فمن فسّر اليوم شيئًا" المراد به التأويل المخالف للظاهر، بدليل قوله بعد ذلك: "فمن قال بقول جهم"، وجهم مذهبه تأويل آيات وأحاديث صفات الله بما يخالف ظاهرها، كتأويل الاستواء بالاستيلاء.

ونقل الحافظ ابن حجر في فتح الباري (13/ 407) قول محمد بن الحسن هذا بلفظ: "...غير تشبيه ولا تفسير، **فمن فسر شيئا منها وقال بقول جهم** فقد خرج عما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وفارق الجماعة، لأنه وصف الرب بصفة لا شيء".

ومما ورد نفي التفسير والمراد به نفي التأويل المخالف للظاهر قول الترمذي في سننه (3 / 42): "وقد ذكر الله عز وجل في غير موضع من كتابه اليد والسمع والبصر، **فتأولت الجهمية هذه الآيات ففسّروها** على غير ما فسّر أهل العلم، وقالوا: إن الله لم يخلق آدم بيده، **وقالوا: إن معنى اليد هاهنا القوة**".

ومن ذلك أيضًا قول أبي الحسن البربهاري في شرح السنة (ص: 31-32): "وكل ما سمعت من الآثار شيئا مما لم يبلغه عقلك نحو قول رسول الله صلى الله عليه و سلم: «قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن عز وجل»، وقوله: «إن الله ينزل إلى السماء الدنيا»...وأشباه هذه الأحاديث فعليك بالتسليم والتصديق والتفويض والرضا، **ولا تفسِّر شيئا من هذه بهواك**؛ فإن الإيمان بهذا واجب، **فمن فسّر شيئا من هذا بهواه ورده فهو جهمي**".

ومما يؤكد استعمال السلف لنفي التفسير ومرادهم نفي التفسير المخالف للظاهر أنه قد جاء عن بعض السلف نفي التفسير في غير باب الصفات، وذلك كبعض أحاديث الوعيد، مع كونها معلومة المعنى بالاتفاق، ومن ذلك قول علي بن المديني كما في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (1 / 190): "وهذه الأحاديث التي جاءت: «ثلاث من كن فيه فهو منافق» جاءت على التغليظ, **نرويها كما جاءت ولا نفسِّرها**, مثل: «لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض», ومثل: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار», ومثل: «سباب المسلم فسوق, وقتاله كفر»".

وكقول الإمام أحمد كما في أصول السنة (ص: 56-58): "«ثلاث من كن فيه فهو منافق» على التغليظ، نرويها كما جاءت ولا نقيسها، وقوله: «لا ترجعوا بعدي كفارا ضلا لا يضرب بعضكم رقاب بعض»...ونحو هذه الأحاديث مما قد صح وحفظ، فإنا نسلِم له **وإن لم نعلم تفسيرها** ولا نتكلم فيها ولا نجادل فيها **ولا نفسر هذه الأحاديث إلا مثل ما جاءت** لا نردها إلا بأحق منها".



بن علي قال: كنا عند ابن الأعرابي فأتاه رجل فقال له: **ما معنى** قول الله عز وجل: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}؟ فقال: **هو على عرشه كما أخبر عز وجل**, فقال: يا أبا عبد الله ليس هذا معناه, إنما معناه استولى, قال: اسكت ما أنت وهذا؟ لا يقال: استولى على الشيء إلا أن يكون له مضاد , فإذا غلب أحدهما قيل استولى".

14- قول الإمام يحيى بن معين (المتوفى: 233):

روى اللالكائي في اعتقاد أهل السنة والجماعة (3/ 453) أن يحيى بن معين قال: "إذا سمعت الجهمي يقول: أنا كفرت برب ينزل، فقل: أنا أومن برب يفعل ما يريد".

وساق الحافظ ابن عبد البر في التمهيد (7/ 151) بسنده إلى ابن وضاح أنه قال: سألتُ يحيى بن معين عن التنزل؟ فقال: **أقرّ** به ولا تحد فيه بقول، كل من لقيت من أهل السنة يصدق بحديث التنزل.

قال: وقال: لي ابن معين صدق به ولا تصفه".

15- قول الإمام إسحاق بن راهويه (المتوفى: 238):

قال أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب السنة كما في الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية (6/420): "قال إسحاق بن راهويه: إنّ الله تبارك وتعالى وصف نفسه من كتابه بصفات استغنى الخلق كلهم عن أن يصفوه بغير ما وصف به نفسه وأجله في كتابه، فإنما فسر النبي صلى الله عليه وسلم معنى إرادة الله تبارك وتعالى،... وكل ما وصف الله به نفسه من الصفات التي ذكرناها مما هي موجودة في القرآن، وما لم نذكر فهو كما ذكر. وإنما يلزم العباد الاستسلام لذلك والتعبد، **لا تزيل صفة مما وصف الله بها نفسه أو وصف الرسول عن جهتها** لا بكلام ولا بإرادة، إنما يلزم المسلم الأداء ويوقن بقلبه أن ما وصف الله به نفسه في القرآن إنما هي صفاته، ولا يعقل نبي مرسل ولا ملك مقرب تلك الصفات إلا بالأسماء التي عرفهم الرب تبارك وتعالى، فأما أن يدرك أحد من بني آدم معنى[1] تلك الصفات فلا يدركه أحد،

---

(1) ليس المراد أصل معنى الصفة، وإنما المراد تمام معاني تلك الصفات، ويدل على ذلك عدة أمور:

الأول: قول إسحاق بعد ذلك: "ولا يعقل أحدٌ منتهاه **ولا منتهى صفاته**"، ومنتهى الصفة أي: كُنه الصفة وحقيقتها.





وذلك أن الله تعالى إنما وصف من صفاته قدر ما تحتمله عقول ذوي الألباب ليكون إيمانهم بذلك ومعرفتهم بأنه الموصوف بما وصف به نفسه، ولا يعقل أحد منتهاه ولا منتهى صفاته، وإنما يلزم المسلم أن يثبت معرفة صفات الله بالإتباع والاستسلام كما جاء، **فمن جهل معرفة ذلك حتى يقول إنما أصف ما قال الله ولا أدري ما معاني ذلك حتى يفضي إلى أن يقول بمعنى قول الجهمية يد نعمة** ويحتج بقوله: {أيدينا أنعاما} ونحو ذلك فقد ضل عن سواء السبيل.

هذا محض كلام الجهمية حيث يؤمنون بجميع ما وصفنا من صفات الله، **ثم يحرفون معنى الصفات عن جهتها التي وصف الله بها نفسه**، حتى يقولوا: معنى السميع هو البصير، ومعنى البصير هو السميع، ويجعلون اليد يد نعمة وأشباه ذلك **يحرفونها عن جهتها** لأنهم هم المعطلة".

وفي عقيدة السلف أصحاب الحديث لأبي عثمان الصابوني (ص: 197-198) أنّ إسحاق بن راهويه سئل عن حديث النزول أصحيح هو؟ قال: نعم. فقال له بعض قواد عبد الله [أي: ابن طاهر]: يا أبا يعقوب أتزعم أن الله ينزل كل ليلة؟ قال: نعم. قال كيف ينزل؟ فقال له إسحاق: أ َ ثْ بِ ِته فوق حتى أصف لك النزول. فقال الرجل: أ َ ثْ بِ تَ ّه فوق. فقال إسحاق: قال الله عز وجل: {وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً} فقال الأمير عبد الله: يا أبا يعقوب، هذا يوم القيامة. فقال إسحاق: أعز الله الأمير، ومن يجيء يوم القيامة من يمنعه اليوم".

وفي العلو للعلي الغفار (ص: 177) أن إسحاق بن راهويه قال: دخلت على ابن طاهر فقال: ما هذه الأحاديث يروون أن الله ينزل إلى السماء الدنيا؟ قلت: نعم رواها الثقات الذين يروون الأحكام.

الثاني: قوله: "لا تزيل صفة مما وصف الله بها نفسه أو وصف الرسول **عن جهتها**"، فهو واضح في أنّ معاني الصفات لها جهة ثابتة، وهي ما دلّ عليه اللفظ. ويؤيد ذلك قوله عن الجهمية أنهم: "**يحرفون معنى الصفات عن جهتها** التي وصف الله بها نفسه".

الثالث: أنّ كلام إسحاق عام في جميع صفات الله، وقد ذكر صفتي السمع والبصر وهما من الصفات المعلومة المعنى.

أما تفويض المعنى بالكلية كما هو مذهب أهل التفويض فقد ذكر إسحاق أنه يُفضي إلى القول بقول الجهمية، حيث قال: "**فمن جهل معرفة ذلك** حتى يقول إنما أصف ما قال الله **ولا أدري ما معاني ذلك** حتى يفضي إلى أن يقول بمعنى قول الجهمية يد نعمة...".

فقال: ينزل ويدع عرشه؟ فقلت: يقدر أن ينزل من غير أن يخلو منه العرش؟ قال: نعم. قلت: فلم تتكلم في هذا".

16- قول الإمام قتيبة بن سعيد (المتوفى: 240):

قال قتيبة بن سعيد كما في العلو للعلي الغفار (ص: 174): "هذا قول الأئمة في الإسلام والسنة والجماعة نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه كما قال جل جلاله: {الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى}"[(1)].

17- قول الإمام أحمد بن حنبل (المتوفى: 241):

قال الإمام أحمد كما في الإبانة الكبرى لابن بطة (7 / 111)، والحجة في بيان المحجة للأصبهاني (473/1): "يضحك الله تعالى ولا نعلم كيف ذلك إ لا بتصديق الرسول، وتثبيت القرآن. وقد نص أحمد على القول بظاهر الأ خبار من غير تشبيه ولا تأويل".

وقال أيضًا في رواية حنبل كما في الإبانة الكبرى لابن بطة (7 / 326): "ولا نتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه كما وصف نفسه، ولا نتعدى ذلك، نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه، ولا نُزيل عنه - تعالى ذكره - صفةً من صفاته لشناعة شنعت، ولا نزيل ما وصف به نفسه من كلام ونزول وخلوه بعبده يوم القيامة، ووضع كنفه عليه،...وقال: {ثمّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ} كيف شاء، المشيئة إليه والاستطاعة. و{ليْسَ كمِثْلِهِ شَيْءٌ} كما وصف نفسه سميع بصير بلا حد ولا تقدير.

قلتُ لأبي عبد الله: والمشبّهة ما يقولون؟ قال: بصر كبصري، ويد كيدي، وقدم كقدمي، فقد شبه الله بخلقه وهذا كلام سوء".

18- قول الإمام الحارث بن أسد المحاسبي (المتوفى: 243):

قال الحارث المحاسبي في كتابه فهم القرآن (ص: 349-352): "وأما قوله:

---

(1) قال الحافظ الذهبي في العلو للعلي الغفار (ص: 174): "فهذا قتيبة في إمامته وصدقه قد نقل الإجماع على المسألة، وقد لقي مالكا والليث وحماد بن زيد والكبار، وعمّر دهرا، وازدحم الحفاظ على بابه".

{عَلَى العَرْشِ استَوَى}، {وَهُوَ القاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ} و{أأمِنْتم مَنْ في السّماء} فهذا مقطع يوجب أنه **فوق العرش فوق الأشياء**، منزه عن الدخول في خلقه، لا يخفى عليه منهم خافية، لأنه أبان في هذه الآيات **أن ذاته بنفسه فوق عباده** لأنه قال: {أأمِنْتم مَنْ في السّماءِ أنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الأ رْضَ} **يعني: فوق العرش**، والعرش على السماء، لأن من كان فوق شيء على السماء فهو في السماء...

ثم استأنف التخويف بالخسف **إلا أنه على العرش فوق السماء** وقال {{يُدَبِّرُ الأمْرَ مِنَ السّمَاءِ إلى الأرْضِ ثمّ يَعْرُجُ إليْهِ في يَوم} الآية، وقال: {تعْرُجُ المَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إليْهِ} **فبين عروج الأمر وعروج الملائكة ثم وصف صعودها بالارتفاع صاعدة إليه** فقال: {إليْهِ يَصْعَدُ الكلِمُ الطِّيبُ}، وقال: {ثمّ يَعْرُجُ إليْهِ} ثم قال {فِي يَوْمٍ كانَ مِقْدَارُهُ} مقدار صعودها، وفصله من قوله: {إليه} كقول القائل: صعدت إلى فلان في يوم أو في ليلة، وإن صعودك إليه في يوم، **فإذا صعدوا إلى العرش فقد صعدوا إلى الله جل وعز وإن كانوا لم** يروه ولم يساووه في الارتفاع في علوه، فإنهم قد صعدوا من الأرض وعرجوا بالأمر **إلى العلو الذي الله عز وجل فوقه**...وقال عن فرعون {لَعَلِّي أبْلُغُ الأسْبَابَ أسْبَابَ السّمَاوَاتِ فَأطّلِعَ إلى إلهِ مُوسَى}، ثم استأنف فقال: {وَإنِّي لأظُنُّهُ كاذِباً} **فيما قال لي إنه في السماء، فطلبه حيث قال له موسى**، مع الظن منه بموسى عليه السلام أنه كاذب".



29- قول الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى: 256):

قال الإمام البخاري في خلق أفعال العباد للبخاري (ص: 98): "ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يحب أن يكون الرجل خفيض الصوت، ويكره أن يكون رفيع الصوت، وإن الله عز وجل ينادي بصوت يسمعه من بعُد كما يسمعه من قرب، فليس هذا لغير الله عز وجل ذكره.

قال أبو عبد الله: وفي هذا دليل أن صوت الله لا يشبه أصوات الخلق، لأن صوت الله جل ذكره يسمع من بعد كما يسمع من قرب، وأن الملائكة يصعقون من صوته، فإذا تنادى الملائكة لم يصعقوا، وقال عز وجل: {فَلا تَجْعَلُواْ لِلّهِ أَندَاداً} فليس لصفة الله ند، ولا مثل، ولا يوجد شيء من صفاته في المخلوقين "

وقال أيضًا في خلق أفعال العباد للبخاري (ص: 53): "ومن الدليل على أن الله يتكلم كيف شاء...".

20- قول يحيى بن إبراهيم بن مزين (المتوفى: 259):

قال يحيى بن إبرهيم بن مزين كما في التمهيد للحافظ ابن عبد البر (7 / 151-152): "والنجاة في هذا الانتهاء إلى ما قال الله عز وجل، ووصف به نفسه بوجه ويدين وبسط واستواء وكلام، فقال: {فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ} وقال: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} وقال: {وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ} وقال: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} فليقل قائل بما قال الله ولينته إليه ولا يعدوه ولا يفسره ولا يقل كيف، فإن في ذلك الهلاك لأن الله كلف عبيده الإيمان بالتنزيل ولم يكلفهم الخوض في التأويل الذي لا يعلمه غيره".

21- قول الإمام أبي محمد ابن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276):

قال ابن قتيبة في كتابه الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية (ص: 44): "الواجب علينا أن ننتهي في صفات الله حيث انتهى في صفته أو حيث انتهى رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا نُزيل اللفظ عما تعرفه العرب وتضعه عليه، ونمسك عما سوى ذلك".

وقال أيضًا (ص: 41-42): "فإن قال لنا: ما اليدان ههنا؟ قلنا: هما اليدان اللتان تعرف الناس. كذلك قال ابن عباس في هذه الآية: (اليدان اليدان).

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «كلتا يديه يمين»، فهل يجوز لأحد أن يجعل اليدين ههنا نعمة أو نعمتين وقال: {لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ} فنحن نقول كما قال الله تعالى وكما قال رسوله، ولا نتجاهل، ولا يحملنا ما نحن فيه من نفي التشبيه على أن ننكر ما وصف به نفسه، ولكنا **لا نقول: كيف اليدان**، وإن سئلنا نقتصر على جملة ما قال ونمسك عما لم يقل".

وقال أيضًا (ص: 53): "وعدل القول في هذه الأخبار أن نؤمن بما صح منها بنقل الثقات لها، فنؤمن بالرؤية والتجلي، وإنه يعجب، وينزل إلى السماء الدنيا، وأنه على العرش استوى، وبالنفس واليدين **من غير أن نقول في ذلك بكيفية** أو بحد أو أن نقيس على ما جاء ما لم يأت".

وقال أيضًا في تأويل مختلف الحديث (ص: 322): "والذي عندي -والله تعالى أعلم- أن الصورة ليست بأعجب من اليدين، والأصابع، والعين، وإنما وقع الإلف لتلك لمجيئها في القرآن، ووقعت الوحشة من هذه لأنها لم تأت في القرآن، ونحن نؤمن بالجميع، **ولا نقول في شيء منه بكيفية ولا حد**".

22- قول الإمام محمد بن عيسى الترمذي (المتوفى: 279):

قال أبو عيسى الترمذي في سننه (4 / 692): "وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن يرووا هذه الأشياء كما جاءت ويؤمن بها ولا تفسر ولا تتوهم **ولا يقال: كيف**، وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه. **ومعنى** قوله في الحديث: «فيعرّفهم نفسه» **يعني يتجلى لهم** ".

وقال أيضًا (3 / 42): "وقد ذكر الله عز وجل في غير موضع من كتابه اليد والسمع والبصر، فتأولت الجهمية هذه الآيات **ففسّروها على غير ما فسّر أهل العلم**[1]، وقالوا: إن الله لم يخلق آدم بيده، وقالوا: إن معنى اليد هاهنا القوة".

وقال أيضًا (41/3) عند حديث «إن الله يقبل الصدقة ويأخذها بيمينه فيربيها لأحدكم كما يربي أحدكم مهره»: "وقد قال غير واحد من أهل العلم

---

(1) قول الترمذي هذا يدل على أن لها تفسيرا عند أهل العلم مغايرا لتفسير الجهمية، وقرن بين اليد والسمع والبصر، مع كون صفتي السمع والبصر معناهما معلوم.

في هذا الحديث وما يشبه هذا من الروايات من الصفات ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، قالوا: قد تثبت الروايات في هذا **ويؤمن بها ولا يتوهم ولا يقال: كيف**. هكذا روي عن مالك، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمر ّوها **بلا كيف**[1]، وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة".

23- قول الإمام حرب الكرماني (المتوفى: 280):

قال حرب الكرماني كما في مسائل حرب (967/3، 974): "**هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المعروفين بها المقتدى بهم فيها، وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها**، من خالف شيئا من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مبتدع خارج عن الجماعة زائل عن منهج السنة وسبيل الحق، وهو مذهب أحمد وإسحق بن

(1) الكيف المنفي في كلام السلف المراد به التكييف، فقولهم "بلا كيف" أي: بلا تكييف لصفات الله تعالى.

وقول الترمذي هنا يوكد ذلك حيث فسّر قول السلف: "أمرّوها كما جاءت بلا كيف" بقولهم: "ولا يقال: كيف".

ويبين ذلك أيضًا قول الحافظ ابن عبد البر في التمهيد (152/7): "وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا» عندهم [أي: الصحابة] مثل قول الله عز وجل {فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ} ومثل قوله {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً} كلهم يقول: **ينزل ويتجلى ويجيء بلا كيف، لا يقولون :كيف يجيء، وكيف يتجلى، وكيف ينزل**".

ويؤكِد ما قلناه أنّ نفي الكيف جاء في بعض عبارات السلف أثناء الكلام على رؤية الله تعالى، مع كون معنى الرؤية واضحا، وأن المؤمنين يرون ربهم عيانا.

ومن ذلك ما أخرجه الدارقطني في الصفات (ص: 44) عن الوليد بن مسلم قال: سألت ُ الأوزاعي ومالك بن أنس وسفيان الثوري والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية وغير ذلك؟ فقالوا: **أم ْض ها بلا كيف**"، وفي شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (3 / 558) أنهم قالوا: "**أمرّوها بلا كيف**".

وجاء أيضًا التعبير بنفي الكيف فيما هو معلوم المعنى قطعًا، وهو الافتنان في القبر، ومن ذلك قول ابن أبي زَمَنِين المالكي (ت 399) في أصول السنة (ص: 150): "**وأهل السنة يؤمنون بأنّ هذه الأمة تفتن في قبورها، وتسأل عن النبي صلى الله عليه وسلم كيف شاء الله، ويصدِّقون بذلك بلا كيف**".

وافتنانُ هذه الأمة في قبورها، وسؤالها عن ربها ودينها ونبيها معلوم قطعًا، ولم يقل أحد بتفويض المعنى في ذلك، وإنما الذي يُفوّض كيفية ذلك.

فكل هذا يدل على أنّ السلف يُطلِقون نفي الكيف في صفات الله ومرادهم نفي التكييف لصفاته تعالى، فقولهم: "أمرّوها كما جاءت بلا كيف" أي: بلا تكييف.

إبراهيم بن مخلد وعبد الله بن الزبير الحميدي وسعيد بن منصور وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم...

والله تعالى سميع لا يشك، بصير لا يرتاب، عليم لا يجهل...ويفرح ويحب ويكره ويبغض ويرضى ويسخط ويغضب ويرحم ويعفو ويغفر ويعطي ويمنع وينزل كل ليلة الى السماء الدنيا **كيف شاء وكما شاء**، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير".

24- قول الإمام عثمان بن سعيد الدارمي (المتوفى: 280)[1]:

قال عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية (ص: 67) بعد ذكره لقول مالك السابق: "وصدق مالك، **لا يعقل منه كيف، ولا يجهل منه الا ستواء**، والقرآن ينطق ببعض ذلك في غير آية".

وقال أيضًا في النقض على المريسي (1 / 289-291): "فإذا قال: ضربني فلان بيده، وأعطاني الشيء بيده، وكتب لي بيده استحال أن يقال: ضربني بنعمته، وعلم كل عالم بالكلام أنها اليد التي بها يضرب وبها يكتب وبها يعطي لا النعمة...

ولا يجوز الكلام في آيات الصفات وأحاديث الإثبات لها ونفي المثلية عنها والإيمان بها إلا بما يعرف من اللغة العربية على سياق الكلام وملازمته. و الله أعلم.

ولا يجوز لك أيها المريسي **أن تنفي اليد التي هي اليد** لما أنه وجد في فرط كلام العرب أن اليد قد تكون نعمة وقوة، ولكن هذا في سياق الكلام معقول، وذلك في سياق الكلام معقول، فلما قال الله
عز وجل: {لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ} **استحال فيهما كل معنى إلا اليدين** كما قال العلماء الذين حكينا عنهم".

وقال أيضًا في النقض على المريسي (2 / 689): "لكنا نثبت له السمع و البصر والعين **بلا تكييف**، كما أثبته لنفسه فيما أنزل من كتابه، وأثبته له الرسول... وقد روينا روايات السمع والبصر والعين في صدر هذا الكتاب بأسانيدها وألفاظها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنقول كما قال، **ونعني بها كما عنى، والتكييف عنا مرفوع**".

---

(1) قال ابن حبان في الثقات (455/8): "عثمان بن سعيد الدارمي، أبو سعيد السجستاني، سكن هراة، أحد أئمة الدنيا".

وقال أيضًا في الرد على الجهمية (ص: 94-95): "قال: فقال قائل منهم: معنى إتيانه في ظلل من الغمام ومجيئه والملك صفا صفا كمعنى كذا وكذا.

قلت: هذا التكذيب بالآية صراحا، **تلك معناها بيّن للأمة، لا اختلاف بيننا وبينكم وبين المسلمين في معناها المفهوم المعقول عند جميع المسلمين.**

فأما مجيئه يوم القيامة وإتيانه في ظلل من الغمام والملائكة فلا اختلاف بين الأمة أنه إنما يأتيهم يومئذ كذلك لمحاسبتهم وليصدع بين خلقه ويقررهم بأعمالهم ويجزيهم بها، ولينصف المظلوم منهم من الظالم، لا يتولى ذلك أحد غيره تبارك اسمه وتعالى جده، فمن لم يؤمن بذلك لم يؤمن بيوم الحساب".

وقال أيضًا في النقض على المريسي (2 / 751): "فيقال لهذا المعارض: نراك قد كثرت لجاجتك في ردّ هذا الحديث، إنكارا منك لوجه الله تعالى، إذ تجعل ما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلسان عربي مبين **معقول في سياق اللفظ أنه وجه الله نفسه**...فإن لم تتحول العربية عن معقولها إنه لوجه حقا كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم".

وقال أيضًا في النقض على المريسي (1 / 343-344): "علم بما قصّ الله من الدليل، وبما حدّ لنزول الملائكة يومئذ أن هذا إتيان الله بنفسه يوم القيامة ليلي محاسبة حلقه بنفسه، لا يلي ذلك أحد غيره، وأن معناه مخالف لمعنى إتيان القواعد، لاختلاف القضيتين...**وإنما يصرف كل معنى إلى المعنى الذي ينصرف إليه ويحتمله في سياق القول،**...

والقرآن عربي مبين، تصرف معانيه إلى أشهر ما تعرفه العرب في لغاتها، وأعمها عندهم".

وقال أيضًا في النقض على المريسي (2/ 780): "ثم لم تأنف من هذا التأويل حتى ادعيت على قوم من أهل السنة أنهم يفسرون ضحك الله على ما يعقلون من أنفسهم، وهذا كذب تدعيه عليهم؛ لأنا لم نسمع أحدا منهم يشبه شيئا من أفعال الله تعالى بشيء من أفعال المخلوقين، **ولكنا نقول: هو نفس الضحك، يضحك كما يشاء، وكما يليق به**".

وقال أيضًا في الرد على الجهمية (ص: 93- 94): "**لم نكلف معرفة كيفية نزوله في ديننا، ولا تعقله قلوبنا**، وليس كمثله شيء من خلقه، فنشبه منه فعلا أو صفة بفعالهم وصفتهم، ولكن ينزل بقدرته ولطف ربوبيته **كيف يشاء ، فالكيف منه غير معقول**، والإيمان بقول رسول الله في نزوله واجب، ولا **يُسأل الرب عما يفعل كيف يفعل** وهم يسألون، لأنه القادر على ما يشاء أن **يفعله كيف يشاء**، وإنما يقال لفعل المخلوق الضعيف الذي لا قدرة له إلا ما أقدره الله تعالى عليه كيف يصنع؟ وكيف قدر؟".

25- قول الإمام الحسين بن الفضل البجلي (المتوفى: 282):

قال أبو عثمان الصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص: 185): "وسئل أبو علي الحسين بن الفضل البجلي عن الاستواء، وقيل له: كيف استوى على عرشه؟ فقال: أنا لا أعرف من أنباء الغيب إلا مقدار ما كُشِف لنا، وقد أعلمنا جل ذكره أنه استوى على عرشه، **ولم يخبرنا كيف استوى**".

26- قول الحافظ أبي بكر بن أبي عاصم (المتوفى: 287):

قال ابن أبي عاصم في كتاب السنة (1 / 221): "**وأخبار النزول دالة على أنه في السماء دون الأرض**".

وقال أيضًا كما في كتاب العرش للحافظ الذهبي (2 / 350): "وجميع ما في كتابنا كتاب السنة الكبير الذي فيه الأبواب من الأخبار التي ذكرنا أنها توجب العلم، فنحن نؤمن بها لصحتها، وعدالة ناقليها، **ويجب التسليم لها على ظاهرها، وترك تكلف الكلام في كيفيتها**".

27- قول الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى، المعروف بثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة (المتوفى: 291):

قال أبو القاسم اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (3 / 399-400): "وجدت بخط أبي الحسن الدارقطني رحمه الله عن إسحاق الهادي، قال: سمعت أبا العباس ثعلبا يقول: "استوى: أقبل عليه وإن لم يكن معوجا {ثمّ استَوَى إلى السّمَاء} أقبل، و{اسْتَوَى على العَرْش} علا، واستوى وجهه اتصل، واستوى القمر امتلأ، واستوى زيد وعمرو تشابها واستوى فعلا هما وإن لم تتشابه شخوصهما، **هذا الذي يعرف من كلام العرب**".

28- قول الإمام أبي جعفر الترمذي محمد بن أحمد بن نصر (المتوفى: 295):

أورد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (365/1) بسند رجاله ثقات أن أبا الطيب أحمد بن عثمان السمسار والد أبي حفص بن شاهين قال: حضرت عند أبي جعفر الترمذي فسأله سائل عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم «إنّ اللّه تعالى ينزل إلى سماء الدنيا»، فالنزول كيف يكون؟ يبقى فوقه علو ؟ فقال أبو جعفر الترمذي: **النزول معقول، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة**"[1].

29- قول الحافظ زكريا بن يحيى الساجي (المتوفى: 307)[2]:

قال زكريا الساجي كما في كتاب العرش للذهبي (2 / 354) والعلو للعلي الغفار (ص: 205): "القول في السنة التي رأيت عليها أصحابنا أهل الحديث، أن الله تعالى على عرشه، في سمائه، **يقرب من خلقه كيف شاء**".

30- قول شيخ المفسرين أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (المتوفى:310):

قال ابن جرير الطبري في جامع البيان (1/ 189): "**وقال بعضهم: الغضب منه [أي: من الله تعالى] معنى مفهوم**، كالذي يعرف من معاني الغضب، غير أنه وإن كان كذلك من جهة الإثبات فمخالف معناه منه معنى ما يكون من غضب الآدميين الذين يزعجهم ويحركهم ويشق عليهم ويؤذيهم؛ لأن اللّه جل ثناؤه لا تحل ذاته الآفات، ولكنه له صفة، **كما العلم له صفة، والقدرة له صفة، على ما يعقل من جهة الإثبات**، وإن خالفت معاني ذلك معاني علوم العباد، التي هي معارف القلوب، وقواهم التي توجد مع وجود الأفعال وتعدم مع عدمها".

---

(1) علق الحافظ الذهبي في العلو للعلي الغفار (ص: 214) على هذا الأثر بقوله: "قلتُ: صدق فقيه بغداد وعالمها في زمانه، إذا السؤال عن النزول ما هو؟ عي؛ **لأنه إنما يكون السؤال عن كلمة غريبة في اللغة، وإلا فالنزول والكلام والسمع والبصر والعلم و الاستواء عبارات جلية واضحة للسامع**، فإذا اتصف بها من ليس كمثله شيء، فالصفة تابعة للموصوف، وكيفية ذلك مجهولة عند البشر".

(2) قال الحافظ الذهبي في العلو للعلي الغفار (ص: 205): "كان الساجي شيخ البصرة وحافظها، وعنه أخذ أبو الحسن الأشعري الحديث ومقالات أهل السنة".

وقال أيضًا في جامع البيان (10 / 144-145): "وقال آخرون: معنى "الرضى" من الله جل وعز، معنى مفهوم، هو خلاف السخط، وهو صفة من صفاته، على ما يعقل من معاني "الرضى" الذي هو خلاف السخط".

وقال أيضًا في جامع البيان (21 / 387): "وقوله: (وَإِنِّي لأظُنُّهُ كاذِبًا) يقول: وإني لأظنّ موسى كاذبا فيما يقول ويدّعي من أن له في السماء ربّاً أرسله إلينا".

وقال أيضًا في التبصير في معالم الدين (ص:146-147): "فإن قال لنا منهم قائلٌ: فما أنت قائلٌ في معنى ذلك [أي: المجيء والنزول]؟

قيل له: معنى ذلك ما دل عليه ظاهر الخبر، وليس عندنا للخبر إلا التسليم و الإيمان به، فنقول: يجيء ربنا -جل جلاله- يوم القيامة والملك صفاً صفاً، ويهبط إلى السماء الدنيا وينزل إليها في كل ليلةٍ، ولا نقول: معنى ذلك ينزل أمره، بل نقول: أمره نازلٌ إليها كل لحظةٍ وساعةٍ وإلى غيرها من جميع خلقه الموجودين ما دامت موجودةً، ولا تخلو ساعةٌ من أمره، فلا وجه لخصوص نزول أمره إليها وقتاً دون وقتٍ، ما دامت موجودةً باقيةً.

وكالذي قلنا في هذه المعاني من القول: الصواب من القيل في كل ما ورد به الخبر في صفات الله عز وجل وأسمائه تعالى ذكره بنحو ما ذكرناه".

وقال أيضًا في التبصير في معالم الدين (ص: 140-142) بعد أن ذكر صفة السمع والبصر واليدين والوجه والقدم والضحك وغيرها: "فإن قال لنا قائلٌ: فما الصواب من القول في معاني هذه الصفات التي ذكرت، وجاء ببعضها كتاب الله عز وجل ووحيه، وجاء ببعضها رسول الله صلى الله عليه وسلم؟.

قيل: الصواب من هذا القول عندنا، أن نثبت حقائقها على ما نعرف من جهة الإثبات ونفي التشبيه، كما نفى ذلك عن نفسه -جل ثناؤه- فقال: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}،...

فنثبت كل هذه المعاني التي ذكرنا أنها جاءت بها الأخبار والكتاب والتنزيل على ما يعقل من حقيقة الإثبات، وننفي عنه التشبيه،

فنقول: يسمع -جل ثناؤه- الأصوات، لا بخرقٍ في أذنٍ، ولا جارحةٍ كجوارح بني آدم. وكذلك يبصر الأشخاص ببصرٍ لا يشبه أبصار بني آدم التي هي جوارح لهم.






وله يدان ويمينٌ وأصابع، وليست جارحةً، ولكن يدان مبسوطتان بالنعم على الخلق، لا مقبوضتان عن الخير. ووجهٌ لا كجوارح الخلق التي من لحم ودم. ونقول: يضحك إلى من شاء من خلقه. ولا نقول: إن ذلك كشر عن أسنان. ويهبط كل ليلةٍ إلى السماء الدنيا".

وقال أيضًا في جامع البيان ت (1 / 303-304) في تفسير قوله تعالى: {اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ}: "والصواب في ذلك من القول والتأويل عندنا: أن معنى الا ستهزاء في كلام العرب: إظهارُ المستهزئ للمستهزَء به من القول والفعل ما يُرضيه ظاهرًا، وهو بذلك من قِيله وفِعْله به مُورثه مَساءة باطنًا. وكذلك معنى الخداع والسخرية والمكر...

كان معلومًا أنه جل ثناؤه بذلك من فعلِه بهم - وإن كان جزاءً لهم على أفعالهم، وعدلا ما فعل من ذلك بهم لاستحقاقهم إياه منه بعصيانهم له -كان بهم- بما أظهرَ لهم من الأمور التي أظهرها لهم: من إلحاقه أحكامهم في الدنيا بأحكام أوليائِه وهم له أعداء، وحشرِه إياهم في الآخرة مع المؤمنين وهم به من المكذبين إلى أن ميّز بينهم وبينهم- **مستهزئًا، وبهم ساخرًا، ولهم خادعًا، وبهم ماكرًا**؛ إذ كان معنى الاستهزاء والسخرية والمكر والخديعة ما وصفنا قبل...

وأما الذين زعموا أن قول الله تعالى ذكره: {اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ}، إنما هو على وجه الجواب، وأنه لم يكن من الله استهزاء ولا مكرٌ ولا خديعة، فنافُون على الله عز وجل ما قد أثبته الله عز وجل لنفسه، وأوجبه لها.

وسواءٌ قال قائل: لم يكن من الله جل ذكره استهزاء ولا مكر ولا خديعة ولا سخريةٌ بمن أخبر أنه يستهزئ ويسخر ويمكر به، أو قال: لم يخسف الله بمن أخبر أنه خَسَف به من الأمم، ولم يُغرق من أخبر أنه أغرقه منهم.

ويقال لقائل ذلك: إن الله جل ثناؤه أخبرنا أنه مكرَ بقوم مضَوْا قبلنا لم نرَهُم ، وأخبر عن آخرين أنه خَسَف بهم، وعن آخرين أنه أغرقهم، فصدّقْنا الله تعالى ذكره فيما أخبرنا به من ذلك، ولم نُفَرّق بين شيء منه. فما بُرهانُك على تفريقك ما فَرّقت بينه، بزعمك: أنه قد أغرقَ وخَسف بمن أخبر أنه أغرق وخسف به، ولم يمكرْ بمن أخبر أنه قد مكر به؟

ثم نعكس القول عليه في ذلك، فلن يقول في أحدهما شيئًا إلا ألزم في الآخَر مثله".

31- قول إمام الأئمة محمد ابن خزيمة (المتوفى: 311):

قال ابن خزيمة في كتاب التوحيد (ص: 117): "أما خبر ابن مسعود فمعناه أن الله جل وعلا يمسك ما ذُكر في الخبر على أصابعه على ما في الخبر، سواء قبل تبديل الله الأرض غير الأرض، لأنّ الامساك على الأصابع غير القبض على الشيء، وهو مفهوم في اللغة التي خوطبنا بها".

وقال أيضًا (ص: 339): "باب ذكر إثبات ضحك ربنا عز وجل بلا صفة تصف ضحكه جل ثناؤه لا ولا يشبّه ضحكه بضحك المخلوقين وضحكهم كذلك، بل نؤمن بأنه يضحك كما أعلم النبي صلى الله عليه وسلم ونسكت عن صفة ضحكه جل وعلا؛ إذ الله عز وجل استأثر بصفة ضحكه لم يطلعنا على ذلك، فنحن قائلون بما قال النبي صلى الله عليه وسلم مصدقون بذلك بقلوبنا منصتون عما لم يبين لنا مما استأثر الله بعلمه".

وقال أيضًا (ص:163- 164): "وألم تسمعوا قول خالقنا: {يُدَبِّرُ الأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ} أليس معلوما في اللغة السائر بين العرب التي خوطبنا بها وبلسانهم نزل الكتاب أن تدبير الأمر من السماء إلى الأرض إنما يدبره المدبر وهو في السماء لا في الأرض، كذلك مفهوم عندهم أن المعارج المصاعد قال الله تعالى: {تَعْرُجُ المَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ} وإنما يعرج الشيء من أسفل إلى أعلى وفوق لا إلى دون وأسفل. فتفهّموا لغة العرب لا تغالطوا.

وقال جل وعلا: {سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى} فالأعلى مفهوم في اللغة أنه أعلى شيء، وفوق كل شيء، والله قد وصف نفسه في غير موضع من تنزيله ووحيه أعلمنا أنه العلي العظيم".

وقال أيضًا (ص: 185): "نشهد شهادة مقر بلسانه، مصدق بقلبه مستيقن بما في هذه الأخبار من ذكر نزول الرب من غير أن نصف الكيفية، لأن نبينا المصطفى لم يصف لنا كيفية نزول خالقنا إلى سماء الدنيا،...فنحن قائلون مصدقون بما في هذه الاخبار من ذكر النزول غير متكلفين القول بصفته أو بصفة الكيفية؛ إذ النبي صلى الله عليه وسلم لم يصف لنا كيفيه النزول.

وفي هذه الأخبار ما بان وثبت وصح أن الله جل وعلا فوق سماء الدنيا الذي أخبرنا نبينا أنه ينزل إليه؛ إذ محال في لغة العرب أن يقول نزل من أسفل إلى أعلى، ومفهوم في الخطاب أن النزول من أعلى إلى أسفل".

وقال أيضًا (1 / 18): "فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة و اليمن والعراق والشام ومصر، مذهبنا: أنا نثبت لله ما أثبته الله لنفسه، نقر بذلك بألسنتنا، ونصدق ذلك بقلوبنا، من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه

أحد من المخلوقين، عز ربنا عن أن يشبه المخلوقين، وجل ربنا عن مقالة المعطلين، وعز أن يكون عدما كما قاله المبطلون، لأن ما لا صفة له عدم، تعالى الله عما يقول الجهميون الذين ينكرون صفات خالقنا الذي وصف بها نفسه في محكم تنزيله، وعلى لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم".

وقال أيضًا (ص: 162): "وقال الله عز وجل: {بَل رَّفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ} ومحال أن يهبط الإنسان من ظهر الأرض إلى بطنها أو إلى موضع أخفض منه وأسفل فيقال رفعه الله إليه؛ **لأن الرفعة في لغة العرب الذين بلغتهم خطوبنا لا تكون إلا من أسفل إلى أعلى وفوق**".

32- قول الإمام أبي عبد الله الزبيري الشافعي (المتوفى: 317):

قال أبو عبد الله الزبيري كما في الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر (ص: 762): "الرد على من أنكر اليد...ولو كان كما تقول الجهمية: إنها يد النعمة لكانت يدا واحدة، **ولا تكون في كلام العرب يدين إلا اليدان من ذاته**".

وقال أبو بكر الآجري في كتاب الشريعة (3 / 1155): "سمعت أبا عبد الله الزبيري رحمه الله وقد سئل عن معنى هذا الحديث [أي: حديث فإن الله عز وجل خلق آدم على صورته»], فذكر مثل ما قيل فيه, ثم قال أبو عبد الله: نؤمن بهذه الأخبار التي جاءت كما جاءت, **ونؤمن بها إيمانا**[1], **ولا نقول: كيف؟** ولكن ننتهي في ذلك إلى حيث انتهي لنا, فنقول من ذلك ما جاءت به الأخبار كما جاءت".

33- قول الإمام أبي الحسن الأشعري (المتوفى: 324):

قال أبو الحسن الأشعري في الإبانة عن أصول الديانة (ص: 125-129): "فإن سئلنا أتقولون: إن لله يدين؟

قيل: **نقول ذلك بلا كيف**،...وليس يجوز في لسان العرب، ولا في عادة أهل الخطاب أن يقول القائل: عملت كذا بيديّ، ويعني به النعمة، **وإذا كان الله عز وجل إنما خاطب العرب بلغتها وما يجري مفهوما في كلامها، ومعقولا في**

(1) الإيمان بالشيء لا يتصور إلا بعد العلم به. وقوله بعد ذلك: "ولا نقول: كيف"، يدل أيضًا على إثبات الصفات، فإنه لا يُحتاج إلى نفي العلم بالكيفية إذا لم يُفهم عن اللفظ معنى. ولذلك من ينفي الصفات الخبرية لا يحتاج أن يقول: "بلا كيف".

خطابها، وكان لا يجوز في خطاب أهل اللسان أن يقول القائل: فعلت بيدي، ويعني النعمة، بطل أن يكون معنى قوله تعالى: (بيدي) النعمة...

ولو كان القرآن بلسان غير العرب لما أمكن أن نتدبره، ولا أن نعرف معانيه إذا سمعناه، فلما كان من لا يحسن لسان العرب لا يحسنه، وإنما يعرفه العرب إذا سمعوه على أنهم إنما علموه لأنه بلسانهم نزل، وليس في لسانهم ما ادعوه".

وقال أيضًا في الإبانة عن أصول الديانة (ص: 139-140): "فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون قوله تعالى: {مِمّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا}، وقوله تعالى: {لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ} على المجاز؟

قيل له: **حكم كلام الله تعالى أن يكون على ظاهره وحقيقته، ولا يخرج الشيء عن ظاهره إلى المجاز إلا بحجة.**

ألا ترون أنه إذا كان ظاهر الكلام العموم، فإذا ورد بلفظ العموم والمراد به الخصوص فليس هو على حقيقة الظاهر، وليس يجوز أن يعدل بما ظاهره العموم عن العموم بغير حجة، **كذلك قوله تعالى: {لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ} على ظاهره أو حقيقته من إثبات اليدين**، ولا يجوز أن يعدل به عن ظاهر اليدين إلى ما ادعاه خصومنا إلا بحجة".

وقال أيضًا في الإبانة عن أصول الديانة (ص: 105-107): "إن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟

قيل له: **نقول: إن الله عز وجل يستوي على عرشه استواء يليق به من غير** طول استقرار، كما قال: {الرّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى}...وقال تعالى حاكيا عن فرعون لعنه الله: {يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَعَلِي أَبْلَغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السّمَاوَاتِ فَأَطّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنّي لَأَظُنّهُ كَاذِباً}، **كذّبَ موسى عليه السلا م في قوله: إن الله سبحانه فوق السماوات.** وقال تعالى: {أَأَمِنْتُم مَنْ فِي السّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الأ َرضَ} فالسماوات فوقها العرش، فلما كان العرش فوق السماوات قال: {أَأَمِنْتُم مَنْ فِي السّمَاءِ} لأنه مستو على العرش الذي فوق السماوات، وكل ما علا فهو سماء، والعرش أعلى السماوات، وليس إذا ق ال: {أَأَمِنْتُم مَنْ فِي السّمَاءِ} يعني جميع السماوات، وإنما أراد العرش الذي هو أعلى السماوات، ألا ترى الله تعالى ذكر السماوات، فقال تعالى: {وَجَعَلَ القَمَرَ فِيهِنّ نُوراً}، ولم يرد أن القمر يملأهن جميعا، وأنه فيهن جميعا، **ورأينا المسلمين جميعا يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء؛ لأن الله تعالى مستو على العرش الذي هو فوق السماوات، فلولا أن الله عز وجل على العرش لم** يرفعوا أيديهم نحو العرش، كما لا يحطونها إذا دعوا إلى الأرض".



وقال في رسالة إلى أهل الثغر (ص: 236): "وأجمعوا على وصف الله تعالى بجميع ما وصف به نفسه ووصفه به نبيه من غير اعتراض فيه ولا تكيف له، وأن الإيمان به واجب، وترك التكييف له لازم".

وقال في مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (1 / 228): "ويقرون أن الله سبحانه يجيء يوم القيامة كما قال: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالمَلَكُ صَفّاً صَفّاً}، وأن الله يقرب من خلقه كيف يشاء كما قال: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الوَرِيدِ}".

34- قول الإمام أبي بكر ابن الأنباري (المتوفى: 328):

قال ابن الأنباري كما في تهذيب اللغة للأزهري (3/ 130) في قوله تعالى: {وَاصْنَعِ الفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا}: "قال أصحاب النقل والأخذ بالأثر: الأعين يريد به العين. قال: وعين الله لا تفسر بأكثر من ظاهرها، ولا يسع أحدا أن يقول: كيف هي أو ما صفتها".

35- قول الإمام البربهاري الحسن بن علي بن خلف شيخ الحنابلة ببغداد (المتوفى: 329) :

قال أبو محمد البربهاري كما في العلو للعلي الغفار (ص: 223): "الكلام في الرب محدثة وبدعة وضلالة فلا يتكلم في الله إلا بما وصف به نفسه، ولا نقول في صفاته: لمَ ولا كيف".

36- قول الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي (المتوفى: 354):

قال ابن حبان في صحيحه (3/ 199): "صفات الله جل وعلا لا تكيف ولا تقاس إلى صفات المخلوقين،...وكذلك السمع والبصر فكما لم يجز أن يقال: الله يبصر كبصرنا بالأشفار والحدق والبياض، بل يبصر كيف يشاء بلا آلة، ويسمع من غير أذنين وسماخين والتواء وغضاريف فيها، بل يسمع كيف يشاء بلا آلة، وكذلك ينزل كيف يشاء بلا آلة من غير أن يقاس نزوله إلى نزول المخلوقين كما يكيف نزولهم، جل ربنا وتقدس من أن تشبه صفاته

بشيء من صفات المخلوقين".

37- قول الحافظ أبي أحمد القصاب (المتوفى: 360):

قال أبو أحمد القصاب كما في تذكرة الحفاظ للذهبي (3 / 101): "كل صفة وصف الله بها نفسه أو وصف بها نبيه **فهي صفة حقيقة لا مجازًا**".

قال الحافظ الذهبي: "قلتُ: نعم لو كانت صفاته مجازًا لتحتّم تأويلها، ولقيل: معنى البصر كذا، ومعنى السمع كذا، ومعنى الحياة كذا، **ولفُسِّرت بغير السابق إلى الأفهام**، فلما كان مذهب السلف إمرارها بلا تأويل, **عُلم أنها غير محمولة على المجاز وأنها حقٌ بيّن**".

38- قول الإمام أبي بكر محمد بن الحسين الآجري (المتوفى: 360):

قال أبو بكر الآجري في كتاب الشريعة (3 / 1126): "باب الإيمان و التصديق بأن الله عز وجل ينزل إلى سماء الدنيا كل ليلة. قال محمد بن الحسين رحمه الله: الإيمان بهذا واجب, **ولا يسع المسلم العاقل أن يقول: كيف ينزل؟**".

وقال أيضًا (ص: 241): "وقال عز وجل : وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيماً * تحِيّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ وَأَعَدّ لَهُمْ أَجْرا كريما

واعلم - رحمك الله - أن عند أهل العلم باللغة **أن اللقي ههنا لا يكون إلا معاينة، يراهم الله
عز وجل ويرونه، ويسلم عليهم، ويكلمهم ويكلمونه**".

وقال أيضًا (2 / 1051): "أهل الحق يصفون الله عز وجل بما وصف به نفسه عز وجل، وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، وبما وصفه به الصحابة رضي الله عنهم.

وهذا مذهب العلماء ممن اتبع ولم يبتدع، **ولا يقال فيه : كيف؟ بل التسليم له، والإيمان به أن الله عز وجل يضحك**، كذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن صحابته رضي الله عنهم، فلا ينكر هذا إلا من لا يحمد حاله عند أهل الحق".

وقال أيضًا (2 / 1068) بعد أن ذكر عدة أحاديث في صفة الضحك: "هذه السنن كلها نؤمن بها, ولا نقول فيها: **كيف؟** والذين نقلوا هذه السنن هم الذين نقلوا إلينا السنن في الطهارة, وفي الصلاة, والزكاة, والصيام, الحج، و الجهاد, وسائر الأحكام من الحلال والحرام, فقبلها العلماء منهم أحسن قبول, ولا يرد هذه السنن إلا من يذهب مذهب المعتزلة, فمن عارض فيها أو ردها, أو قال: **كيف** فاتهموه واحذروه".

وقال أيضًا (3 / 1153): "هذه من السنن التي يجب على المسلمين الإيمان بها, **ولا يقال فيها: كيف؟** ولِمَ؟ بل تستقبل بالتسليم والتصديق، وترك النظر كما قال من تقدم من أئمة المسلمين".

39- قول الإمام أبي إسحاق بن شاقلا (المتوفى: 369):

قال أبو إسحاق بن شاقلا كما في طبقات الحنابلة (2 / 135): "هَذِهِ الأحاديث تلقاها العلماء بالقبول، فليس لأحد أن يمنعها ولا يتأولها ولا يسقطها؛ لأن الرسول صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ **لوْ كانَ لها معنى عنده غير ظاهرها لبيّنه،** ولكان الصحابة حِينَ سمعوا ذَلِكَ من رَسُول اللهِ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ **سألوه عن معنى غير ظاهرها**، فلما سكتوا وجب علينا أن نسكت حيث سكتوا، ونقبل طوعا ما قبلوا".

40- قول الإمام أبي منصور الأزهري (المتوفى: 370):

قال الأزهري في تهذيب اللغة (3 / 156-157): "ويُقَوّي هذا القول قول الله جلّ وعزّ: {هَلْ يَنظُرُونَ إلا ّ أن يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الغَمَامِ} **فالغمام معروف في كلام العرب، إلا ّ أنا لا ندري كيف الغمام الذي يأتي الله جلّ وعزّ يوم القيامة في ظُلَل منه، فنحن نؤمن به، ولا نكيّف صفته. وكذلك سائر صفات الله جلّ وعزّ".**

وأخرج في تهذيب اللغة (9 / 56) عن العباس الدوري أنه سأل أبا عبيد عن تفسير حديث القدم وتفسير غيره من حديث النزول والرؤية فقال: هذه أحاديث رواها لنا الثقات عن الثقات حتى رفعوها إلى النبي عليه السلام؛ وما رأينا أحدا يفسّرها، فنحن نؤمن بها على ما جاءت[1] ولا نفسّرها. ثم ق

---

(1) قول أبي عبيد هذا يبين أن معنى قول السلف في أحاديث الصفات: "**أمرّوها كما**

ال: أراد أنها تترك على ظاهرها كما جاءت".

جاءت" ليس المراد به إمرار لفظها فقط، بل مع اعتقاد المفهوم الذي دلت عليه.

والشاهد في قول أبي عبيد هذا أنه قال في أحاديث الرؤية: "نؤمن بها على ما جاءت" ، مع أن رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة معلومة المعنى، وكان السلف يؤمنون بها على معناها الظاهر، وهو أن المؤمنين يرون الله تبارك وتعالى بأبصارهم عيانا، فلم يكونوا يؤمنون بمجرد لفظها من دون معنى يُفهَم منها.

ومثل قول أبي عبيد هذا قول الإمام أحمد كما في السنة لأبي بكر الخلال (1 / 246-247) أن أبا بكر المروذي قال: سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تردها الجهمية في **الصفات، والرؤية، والإسراء**، وقصة العرش، فصححها أبو عبد الله، وقال: "قد تلقتها العلماء بالقبول، **نسلِّم الأخبار كما جاءت**، قال: فقلت له: إن رجلا اعترض في بعض هذه الأخبار كما جاءت فقال: يجفى، وقال: ما اعتراضه في هذا الموضع! يسلِّم الأخبار كما جاءت".

فالإمام أحمد قال في أحاديث الرؤية والإسراء والصفات بأنها تُسلّم كما جاءت، وقرن بينها، وساقها مساقًا واحدًا، ومعلوم أن رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة معلومة المعنى، وكذلك إسراء النبي صلى الله عليه وسلم معلوم، ولم يقل أحد بتفويض المعنى في الإسراء، فكذلك آيات وأحاديث الصفات تمرّ كما جاءت مع اعتقاد ما دلت عليه من المعاني، ووصف الله تعالى بها.

فَعُلِم أن السلف لم يريدوا بقولهم: "أمرّوها كما جاءت" تفويض المعنى، وإنما تفويض الكيف.

ومما يؤكد ذلك أيضًا أنّ الإمام أحمد رحمه الله قال نفس العبارة: **"أمرّوها كما جاءت" في غير أحاديث الصفات كأحاديث الوعيد، مع كونها معلومة المعنى**، ففي أصول السنة للإمام أحمد (ص: 56-58) أنه قال: "«ثلاث من كن فيه فهو منافق» على التغليظ، **نرويها كما جاءت** ولا نقيسها، وقوله: «لا ترجعوا بعدي كفارا ضلالا يضرب بعضكم رقاب بعض»،...ونحو هذه الأحاديث مما قد صح وحفظ، فإنا نسلِم له وإن لم نعلم تفسيرها ولا نتكلم فيها ولا نجادل فيها **ولا نفسّر هذه الأحاديث إلا مثل ما جاءت** لا نردها إلا بأحق منها".

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الإكليل في المتشابه والتأويل (ص: 34): "وأحمد قد قال في غير أحاديث الصفات: "تمر كما جاءت"، وفي أحاديث الوعيد مثل قوله: «من غشنا فليس منا»، وأحاديث الفضائل، **ومقصوده بذلك أن الحديث لا يحرّف كلمه عن مواضعه** كما يفعله من يحرفه ويسمى تحريفه تأويلا بالعرف المتأخر".

وقال أيضًا كما في مجموع الفتاوى (5/ 42): "فقولهم: **"أمرّوها كما جاءت" يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظ دالة على معان**، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أمرّوا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمرّوا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذ فلا تكون قد أمرّت كما جاءت، **ولا يقال حينئذ بلا كيف، إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول**".

41- قول الحافظ أبي بكر الإسماعيلي (المتوفى: 371):

قال أبو بكر الإسماعيلي في اعتقاد أئمة الحديث (ص: 51): "وخلق آدم عليه السلام بيده، ويداه مبسوطتان ينفق كيف شاء، **بلا اعتقاد كيف يداه، إذ لم ينطق كتاب الله تعالى فيه بكيف**".

وقال أيضًا (ص: 50): "وأنه عز وجل استوى على العرش بلا كيف، فإن الله تعالى انتهى من ذلك إلى أنه استوى على العرش، **ولم يذكر كيف كان استواؤه**".

وقال أبو عثمان الصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص: 191-192): "وقرأت في رسالة الشيخ أبي بكر الإسماعيلي إلى أهل جيلان أن الله سبحانه ينزل إلى السماء الدنيا على ما صح به الخبر عن الرسول صلى الله عليه وسلم وقد قال الله عز وجل: {هَلْ يَنظُرُونَ إِلا أَن يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الغَمَامِ}، وقال: {وَجَاء رَبُّكَ وَالمَلَكُ صَفّاً صَفّاً}، **ونؤمن بذلك كله على ما جاء بلا كيف، فلو شاء سبحانه أن يبين لنا كيفية ذلك فعل**، فانتهينا إلى ما أحكمه، وكففنا عن الذي يتشابه[1]".

42- قول الإمام محمد بن خفيف الشيرازي (المتوفى: 371):

قال محمد بن خفيف الشيرازي في كتابه "اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء و الصفات" كما في مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (5/ 72-75): "فأول ما نبتدئ به ما أوردنا هذه المسألة من أجلها ذكر أسماء الله عز وجل في كتابه وما بين صلى الله عليه وسلم من صفاته في سنته، وما وصف به عز وجل مما سنذكر قول القائلين بذلك مما لا يجوز لنا في ذلك أن نرده إلى أحكام عقولنا **بطلب الكيفية بذلك**، ومما قد أمرنا بالاستسلام له...

فقد صرح بظاهر قوله أنه أثبت لنفسه نفسًا، وأثبت له الرسول ذلك، فعلى من صدق الله ورسوله **اعتقاد ما أخبر به عن نفسه**، ويكون ذلك مبنيا على ظاهر قوله : {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}...

ومما تعرف الله إلى عباده أن وصف نفسه أن له وجها موصوفا بالجلال والإكرام، **فأثبت لنفسه وجها**... ثم إن الله تعالى تعرف إلى عباده المؤمنين أن ق

(1) في قوله: "فلو شاء سبحانه أن يبين لنا كيفية ذلك فعل، فانتهينا إلى ما أحكمه، وكففنا عن الذي يتشابه" دليل على أنّ المتشابه هو الكيفية، وهذا هو الذي يفوّضه السلف.

ال له يدان قد **بسطهما بالرحمة** - وذكر الأحاديث في ذلك، ثم ذكر شعر أمية بن أبي الصلت، ثم ذكر حديث: «يلقى في النار وتقول: هل من مزيد؟ حتى يضع فيها رجله» وهي رواية البخاري، وفي رواية أخرى «يضع عليها قدمه». ثم ما رواه مسلم البطين عن ابن عباس: أن الكرسي موضع القدمين، وأن العرش لا يقدر قدره إلا الله، وذكر قول مسلم البطين نفسه، وقول السدي، وقول وهب بن منبه وأبي مالك، وبعضهم يقول: موضع قدميه، وبعضهم يقول واضع رجليه عليه- ثم قال: "فهذه الروايات قد رويت عن هؤ لاء من صدر هذه الأمة موافقة لقول النبي صلى الله عليه وسلم متداولة في الأقوال ومحفوظة في الصدر، ولا ينكر خلف عن السلف، ولا ينكر عليهم أحد من نظرائهم، نقلتها الخاصة والعامة مدونة في كتبهم إلى أن حدث في آخر الأمة من قلل الله عددهم ممن حذرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مجالستهم ومكالمتهم وأمرنا أن لا نعود مرضاهم ولا نشيع جنائزهم، فقصد هؤلاء إلى هذه الروايات **فضربوها بالتشبيه**، وعمدوا إلى الأخبار فعملوا في دفعها إلى أحكام المقاييس، وكفروا المتقدمين وأنكروا على الصحابة و التابعين، وردوا على الأئمة الراشدين، فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل".

وقال أيضًا كما في مجموع الفتاوى (5/ 80): "والخلة والمحبة صفتان لله **هو موصوف بهما ولا تدخل أوصافه تحت التكييف** والتشبيه، وصفات الخلق من المحبة والخلة جائز عليها الكيف، **فأما صفاته تعالى فمعلومة في العلم، وموجودة في التعريف**، قد انتفى عنهما التشبيه، فالإيمان به واجب، واسم الكيفية عن ذلك ساقط".



43- قول الإمام أبي الحسين الملطي: محمد بن أحمد بن عبد الرحمن (المتوفى: 377):

قال أبو الحسين الملطي في كتابه التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (ص: 113): "ومما يدل على أن الله تبارك وتعالى ينزل كيف يشاء إذا شاء صعوده إلى السماء واستواؤه على العرش".

44- قول الإمام محمد بن إبراهيم الكلاباذي (المتوفى: 380):

قال في كتابه التعرف لمذهب أهل التصوف (ص: 35): "وأن له سمعا وبصرا ووجها ويدا **على الحقيقة** ليس كالأسماع والأبصار والأيدي والوجوه. وأجمعوا أنها صفات لله وليس بجوارح ولا أعضاء ولا أجزاء".

45- قول الإمام ابن أبي زيد القيرواني (المتوفى: 386):

قال ابن أبي زيد القيرواني كما في مقدمه كتابه الجامع في السنن والآداب (ص: 107) واجتماع الجيوش الإسلامية (ص: 83): "فمما أجمعت عليه الأ مة من أمور الديانة، ومن السنن التي خلافها بدعة وضلالة إن الله سبحانه وتعالى اسمه له الأسماء الحسنى والصفات العلى... وأن الله عز وجل كلم موسى عليه الصلاة والسلام بذاته وأسمعه كلامه لا كلاما قام في غيره، وأنه يسمع ويرى ويقبض ويبسط، وأن يديه مبسوطتان، والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه، وأن يديه غير نعمته في ذلك، وفي قوله سبحانه {مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ} وأنه **يجيء يوم القيامة بعد أن لم يكن جائيا** والملك صفا صفا لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء، وأنه يرضى عن الطائعين ويحب التوابين ، ويسخط على من كفر به ويغضب فلا يقوم شيء لغضبه، **وأنه فوق سمواته على عرشه دون أرضه**، وأنه في كل مكان بعلمه".

46- قول الإمام عبيد الله بن محمد العُكبَري المعروف بابن بَطّة (المتوفى: 387):

قال ابن بطة في الإبانة الكبرى (7 / 137): "وقال: {الرّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى}، وَقَالَ: {ثمّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ الرّحْمَنُ}، وَقَالَ: {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطّيِبُ}، فهل يكون الصعود إلا إلى ما علا".

وقال أيضًا (7 / 239-240): "فإذا قامت الحجة على الجهمي وعلم صحة هذه الأحاديث ولم يقدر على جحدها، قال: الحديث صحيح، وإنما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: «ينزل ربنا في كل ليلة» ينزل أمره.

قلنا: إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ينزل الله عز وجل»، «وينزل ربنا» ولو أراد أمره لقال: ينزل أمر ربنا.

فيقول: إن قلنا: ينزل، فقد قلنا: إنه يزول والله لا يزول ولو كان ينزل لزال؛ لأن كل نازل زائل.

فقلنا: أو لستم تزعمون أنكم تنفون التشبيه عن رب العالمين؟ فقد صرتم بهذه المقالة إلى أقبح التشبيه، وأشد الخلاف؛ لأنكم إن جحدتم الآثار، وكذبتم بالحديث، رددتم على رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله، وكذبتم خبره، وإن قلتم: لا ينزل إلا بزوال، فقد شبهتموه بخلقه، وزعمتم أنه لا يقدر أن ينزل إلا بزواله على وصف المخلوق الذي إذا كان بمكان خلا منه مكان، لكنا نصدق نبينا صلى الله عليه وسلم ونقبل ما جاء به، فإنا بذلك أمرنا وإليه ندبنا، **فنقول كما قال: ينزل ربنا عز وجل، ولا نقول: إنه يزول، بل ينزل كيف شاء، لا نصف نزوله، ولا نحده ولا نقول: إن نزوله زواله**".

وقال أيضًا (6 / 305): "فالذي أنطق كل شيء من غير الحيوان الناطق من غير جوف ولا لسان ولا شفتين قادر أن **يتكلم هو بما شاء كيف شاء لمن شاء**، ولا نقول بلسان ولا بجوف ولا شفتين".

وقال أيضاً (7 / 244): "وكل ما جاء من هذه الأحاديث، وصحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **ففرض على المسلمين قبولها، والتصديق بها، و التسليم لها**، وترك الاعتراض عليها، وواجب على من قبلها وصدق بها أن لا يضرب لها المقاييس، ولا يتحمل لها المعاني والتفاسير، لكن تمر على ما جاءت ولا يقال فيها: لم؟ ولا كيف؟".

47- قول الإمام أبي سليمان الخطابي (المتوفى: 388):
قال الخطابي في كتابه الغنية عن الكلام وأهله كما في الأربعين في صفات رب العالمين للذهبي (ص: 93): "فأما ما سألت عنه من الصفات وما جاء منها في الكتاب والسنة، **فإن مذهب السلف إثباتها، وإجراؤها على ظواهرها**[1]**، ونفي الكيفية والتشبيه عنها**...

---

(1) ذكر بعضهم أن الإمام الخطابي يقصد ظاهر اللفظ لا المعنى، وهذا غير صحيح لعدة أوجه:

الأول: أن الإمام الخطابي حكى عن السلف إثبات صفات الله تعالى الواردة في الكتاب والسنة، وهو – قطعاً – لم يقصد إثبات ألفاظ نصوص الصفات فقط؛ إذ لا مخالف في إثبات ألفاظ الصفات الواردة في القرآن الكريم، بل مَن جحد كلمةً من القرآن متفقًا عليها فهو كافر بإجماع المسلمين وليس مبتدعًا فقط، فدل ذلك على أن المراد إثبات ما دلت عليه نصوص الصفات.

الثاني: أن الإمام الخطابي - بعد أن حكى عن السلف إجراء الصفات على ظواهرها - نفى الكيفية والتشبيه عنها، ولا يُحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يُفهم عن اللفظ معنى، وإنما يُحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات، فنفي الكيفية والتشبيه عما ليس بثابت لغو من القول.

الثالث: أن الإمام الخطابي جعل إثبات الصفات كإثبات الذات، ومعلوم أن إثبات الذات ليس المقصود منه إثبات لفظ "الذات" فقط، فكذلك الصفات، قال رحمه الله: "والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله، **فإذا كان معلوما أن إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف.**

الرابع: أن كلام الإمام الخطابي عام في جميع صفات الله تعالى، وليس خاصًا بما عدا الصفات السبع، ولذلك قال: "فأما ما سألت عنه من الصفات وما جاء منها في الكتاب و السنة ...إلخ".

ويؤيد ذلك أيضًا أنه قرن بين اليد والسمع والبصر، حيث قال: "فإذا قلنا: يد وسمع وبصر وما أشبهها، فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه، ولسنا نقول: إن معنى اليد القوة أو النعمة، ولا معنى السمع والبصر العلم".

ولم يقل أحد من مثبتي الصفات بأن السمع والبصر وبقية الصفات السبع تجرى على ظاهر لفظها من دون إثبات معانيها. بل الجميع يقول بإثبات معانيها، فكذلك بقية الصفات.

وأما ما ذكره بعضهم من أنّ المراد إجراء نصوص الصفات على ظواهر ألفاظها من دون إثبات معانيها، واستدل على ذلك بقول الخطابي في أعلام السنن في شرح صحيح البخاري (1930/3) بعد أن ذكر حديث «يكشف ربنا عن ساقه»: " قلت: وهذا الحديث مما قد تهيب القول فيه شيوخنا، **فأجروه على ظاهر لفظه**، ولم يكشفوا عن باطن





معناه".

فهذا إنما ذكره مَن لم يحط علمًا بمذهب الإمام الخطابي فيما يتعلق بصفات الله تعالى، فالإمام الخطابي لم يجرِ على مذهب السلف في جميع الصفات، بل قسمها إلى قسمين:

الأول: ما كان من الصفات مذكورا في القرآن أو في السنة المتواترة، أو في الآحاد مع وجود أصل له في القرآن، أو له تعلّق ببعض معاني ما في القرآن، فإنه يُثبته على ظاهره من دون تكييف، ويرى أنّ إثباته على الظاهر لا يفضي إلى التشبيه، **وذلك مثل الوجه واليد والعين.**

الثاني: ما كان من الصفات ثابتًا بطريق الآحاد، وليس له أصل في الكتاب ولا في السنة المتواترة، فإنه يجريه على ظاهر لفظه، ويرى أن هذه الأسماء لا يراد بها إثبات المعاني الحقيقية، ويرى أنّ القول فيها بالظاهر يُفضي إلى التشبيه، وذلك مثل حديث الساق وحديث القدم.

وهذا التقسيم ليس مأخوذًا باستقراء وتتبع أقوال الإمام الخطابي من مؤلفاته، بل صرح هو بذلك، حيث قال في أعلام السنن في شرح صحيح البخاري (3/ 1911) بعد أن ذكر حديث «فأما النار فلا تمتلئ فيضع قدمه عليها» قال: "وذِكْرُ القدم ههنا يحتمل أن يكون المراد به: من قدمهم الله للنار من أهلها، فيقع بهم استيفاء عدد أهل النار. وكل شيء قدمته فهو قدم...قد تأول بعضهم الرّجْل على نحو من هذا...

وفيه وجه آخر: **وهو أن هذه الأسماء أمثال يراد بها إثبات معان لا حظّ لظاهر الأسماء فيها من طريق الحقيقة،** وإنما أريد بوضع الرّجْل عليها نوع من الزجر لها والتسكين من غربها كما يقول القائل للشيء يريد محوه وإبطاله: جعلته تحت رجلي، ووضعته تحت قدمي...

فإن قيل: فهلا تأولت اليد والوجه على هذا النوع من التأويل، وجعلت الأسماء فيهما أمثالا كذلك؟

قيل: إن هذه الصفات مذكورة في كتاب الله عز وجل بأسمائها، وهي صفات مدح، **والأصل أن كل صفة جاء بها الكتاب أو صحت بأخبار التواتر، أو رويت من طريق الآحاد** وكان لها أصل في الكتاب، أو خرّجت على بعض معانيه، **فإنا نقول بها ونجريها على ظاهرها من غير تكييف.**

وما لم يكن له منها في الكتاب ذكر، ولا في التواتر أصل، ولا له بمعاني الكتاب تعلق، **وكان مجيئه من طريق الآحاد وأفضى بنا القول إذا أجريناه على ظاهره إلى التشبيه، فإنا نتأوله على معنى يحتمله الكلام ويزول معه معنى التشبيه، وهذا هو الفرق بين ما جاء من ذكر القدم والرجل والساق،** وبين اليد والوجه والعين، وبالله العصمة".

فقول الإمام الخطابي هذا صريح في أن القدم والساق من القسم الثاني، أي: مما يُثبت لفظه فقط دون معناه الحقيقي، ويرى أن تلك الأسماء إنما هي أمثال، لا حظّ لظاهر الأسماء فيها من طريق الحقيقة، وهذا ظاهر أنّ ما كان من القسم الأول كاليد والوجه والعين ليست أمثالا ً، بل لظاهر الأسماء فيها حظّ من طريق الحقيقة، ولذلك قال بأنه يُجريها على ظاهرها- أي: ظاهر معناها- من غير تكييف.

والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله، فإذا كان معلوما أن إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف.

فإذا قلنا: يد وسمع وبصر وما أشبهها، فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه، ولسنا نقول: إن معنى اليد القوة أو النعمة، ولا معنى السمع والبصر العلم، ولا نقول: إنها جوارح، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل.

ونقول: إن القول إنما وجب بإثبات الصفات؛ لأن التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها؛ لأن الله ليس كمثله شيء، وعلى هذا جرى قول السلف في أحاديث الصفات".

أما القسم الثاني فذكر أن إجرائه على ظاهره يفضي إلى التشبيه، وهذا ظاهرٌ جدًا في أنّ المراد ظاهر معناها؛ إذ مجرد إمرار لفظها فقط لا يُخشى منه محذور اتفاقًا.

ومن القسم الثاني عند الإمام الخطابي حديث الساق، ولذلك حكى عن شيوخه أنهم أجروه على ظاهر لفظه، كما هو مذهب المفوّضة، وليس هذا مذهب السلف، ولم يحكه الإمام الخطابي عنهم، وإنما حكاه عن شيوخه.

مع أن الإمام الخطابي لم يقتنع بالتفويض فيما كان من هذا القسم؛ لأنه لا يتضمن إثبات معاني لتلك النصوص، فاختار لنفسه مذهب التأويل، وقد سبق تأويله لحديث القدم، وأوّل حديث الساق أيضًا كما في الأسماء والصفات للبيهقي (186/2-187) حيث قال: "قال أبو سليمان رحمه الله: "فإنما جاء ذكر الكشف عن الساق على معنى الشدة، فيحتمل والله أعلم أن يكون معنى الحديث أنه يبرز من أمر القيامة وشدتها ما ترتفع معه سواتر الامتحان، فيميز عند ذلك أهل اليقين والإخلاص، فيؤذن لهم في السجود، وينكشف الغطاء عن أهل النفاق فتعود ظهورهم طبقا لا يستطيعون السجود...إلخ".

وهذا مما يؤخذ على الإمام الخطابي حيث جرى في هذه الصفات – القدم والساق- على مذهب التأويل، وليس هذا قطعًا مذهب السلف، وليس مذهبهم أيضًا تقسيم الصفات إلى القسمين السابقين اللذين ذكرهما، بل ذلك التقسيم لم يُعرف عن أحدٍ من الأئمة ممن سبقه، ومذهب السلف عدم التفريق بين صفات الله تعالى، وإثبات كل ما صح من الصفات على الوجه اللائق بجلال الله تعالى من دون مشابهة المخلوقات.






48- قول الإمام أبي عبد الله ابن منده (المتوفى: 395):

قال أبو عبد الله ابن منده في الرد على الجهمية (ص: 34-35): "باب ذكر قول الله عز وجل: {مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ} ذكر ما يستدل به من كلام النبي صلى الله عليه وسلم على أن الله جل وعز خلق آدم عليه السلام بيدين حقيقة".

وقال أيضًا في كتاب التوحيد (2 / 82): "ومعنى الباطن: المحتجب عن ذوي الألباب كنه ذاته، وكيفية صفاته عز وجل".

وقال (ص: 50) باب قول الله جل وعز: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ} وقال الله عز وجل: { وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ} وذكر ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم **مما يدل على حقيقة ذلك**" ثم ساق مجموعة من الأحاديث التي فيها ذكر الوجه".

وقال (ص: 55-56): "ومعنى وجه الله عز وجل ها هنا على وجهين: أحدهما: وجه حقيقة. والآخر بمعنى الثواب.

فأما الذي هو بمعنى الوجه في الحقيقة ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي موسى وصهيب وغيرهم مما ذكروا فيه الوجه، وسؤال النبي صلى الله عليه وسلم بوجهه جل وعز، واستعاذته بوجه الله، وسؤاله النظر إلى وجهه جل وعز، وقوله صلى الله عليه و سلم لا يسأل بوجه الله وقوله: أضاءت السماوات بنور وجه الله، وإذا رضي عز وجل عن قوم أقبل عليهم بوجهه جل وعز، وكذلك قول الله جل وعز: إلى ربها ناظرة القيامة، **وقول الأئمة بمعنى إلى الوجه حقيقة الذي وعد الله جل وعز ورسوله الأولياء وبشر به المؤمنين بأن ينظروا إلى وجه ربهم عز وجل**".

وقال أيضًا كما في الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي الأصبهاني (1/ 101): "إن الأخبار في صفات الله عز وجل جاءت متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم موافقة لكتاب الله عز وجل، فنقلها الخلف عن السلف قرناً بعد قرن من لدن الصحابة والتابعين إلى عصرنا هذا **على سبيل إثبات الصفات لله والمعرفة والإيمان** به، والتسليم لما أخبر الله به في تنزيله وبينه الرسول عن كتابه، مع اجتناب التأويل والجحود وترك التمثيل و التكييف".

49- قول الإمام أبي عبد الله محمد ابن أبي زَمَنِين المالكي (المتوفى: 399):

قال ابن أبي زمنين في أصول السنة (ص: 88): "ومن قول أهل السنة أن الله عز وجل خلق العرش واختصه بالعلو والارتفاع فوق جميع ما خلق، ثم استوى عليه كيف شاء، كما أخبر عن نفسه في قوله: {الرّحْمنُ عَلى العَرْش اسْتَوَى}".

وقال أيضًا (ص: 113): "وهذا الحديث [أي: حديث النزول] بيّن أن الله عز وجل على عرشه في السماء دون الأرض، وهو أيضا بيّن في كتاب الله، وفي غير ما حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم".

50- قول الإمام أبي بكر محمد بن موهب التجيبي المالكي (المتوفى: 406):

قال في شرحه لرسالة ابن أبي زيد القيرواني في مذهب مالك كما في العلو للعلي الغفار (ص: 264-265): "وأما قوله: (إنه فوق عرشه المجيد بذاته)، فإن معنى فوق وعلا عند جميع العرب واحد، وفي كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وتصديق ذلك قوله تعالى: {ثمّ اسْتَوَى على العَرْش الرّحْمنُ}، وقال تعالى: {الرّحْمنُ عَلى العَرْش اسْتَوَى}، وقال تعالى في وصف خوف الملائكة: {يَخافُونَ ربّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ويفْعَلُونَ ما يُؤمرون}...

وقد تأتي (في) في لغة العرب بمعنى فوق، وعلى ذلك قوله تعالى: {فامْشُوا في مَنَاكِبِها} يريد فوقها وعليها، وكذلك قوله تعالى: {وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النّخْل} يريد عليها، وقال تعالى: {أأمِنتم مَنْ في السّماء أنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ} الآيات، قال أهل التأويل العالمون بلغة العرب: يريد فوقها، وهو قول مالك مما فهمه عن جماعة ممن أدرك من التابعين، مما فهموه عن الصحابة رضي الله عنهم، مما فهموه عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله في السماء بمعنى فوقها وعليها، فلذلك قال الشيخ أبو محمد: إنه فوق عرشه المجيد بذاته، ثم بين أن علوه فوق عرشه إنما هو بذاته؛ لأنه تعالى بائن عن جميع خلقه بلا كيف، وهو في كل مكان بعلمه لا بذاته".

51- قول الإمام العارف شيخ الصوفية معمر بن زياد الأصبهاني (المتوفى: 418):

قال معمر بن زياد الأصبهاني كما الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأ صبهاني (1 / 248)، والعلو للعلي الغفار للذهبي (ص: 244): "أحببت أن أوصي أصحابي بوصية من السنة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث وأهل التصوف والمعرفة - فذكر أشياء إلى أن قال فيها-: وأن الله استوى على عرشه بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل، **والاستواء معقول، والكيف مجهول،** وأنه بائن من خلقه، والخلق بائنون منه، وأنه سميع بصير عليم خبير **يتكلم ويرضى ويسخط ويعجب ويضحك ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكا وينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا** بلا كيف ولا تأويل كيف شاء، فمن أنكر النزول أو تأول فهو مبتدع ضال".

52- قول الخليفة القادر بالله أحمد بن إسحاق بن المقتدر (المتوفى: 422):

قال الخليفة القادر بالله كما في الاعتقاد القادري (ص: 247): "وهو السميع بسمع، والبصير ببصر، يعرف صفتهما من نفسه. لا يبلغ كنههما أحد من خلقه، متكلم بكلام لا بآلة مخلوقة كآلة المخلوقين، لا يوصف إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به نبيه عليه السلام، **وكل صفة وصف بها نفسه أو وصفه بها رسوله فهي صفة حقيقية لا مجازية،** ويعلم أن كلام الله تعالى غير مخلوق، تكلم به تكليماً، وأنزله على رسوله صلى الله عليه وسلم على لسان جبريل **بعد ما سمعه جبريل منه،** فتلا جبريل على محمد صلى الله عليه وسلم، وتلاه محمد على أصحابه، وتلاه أصحابه على الأمة، ولم يصر بتلاوة المخلوقين مخلوقاً؛ **لأنه ذلك الكلام بعينه الذي تكلم الله به،** فهو غير مخلوق بكل حال، متلواً ومحفوظاً ومكتوباً ومسموعاً"[(1)].

53- قول الحافظ أبي عمر الطلمنكي المالكي (المتوفى: 429):

قال الحافظ الذهبي في العلو للعلي الغفار (ص: 246): "قال الحافظ الإمام أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد الله الأندلسي الطلمنكي المالكي في كتاب الوصول إلى معرفة الأصول، وهو مجلدان: أجمع المسلمون من أهل السنة

---

(1) قال الحافظ ابن الجوزي في المنتظم (8/ 109): "أخبرنا محمد بن ناصر الحافظ، حدثنا أبو الحسين محمد بن محمد بن الفراء، قال: أخرج الإمام القائم بأمر الله أمير المؤمنين أبو جعفر ابن القادر بالله في سنة نيف وثلاثين وأربعمائة الاعتقاد القادري الذي ذكره القادر، فقرىء في الديوان وحضر الزهاد والعلماء، وممن حضر الشيخ أبو الحسن علي بن عمر القزويني، فكتب خطه تحته قبل أن يكتب الفقهاء، وكتب الفقهاء خطوطهم فيه أن هذا اعتقاد المسلمين، ومن خالفه فقد فسق وكفر".

على أنّ معنى قوله: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ} ونحو ذلك من القرآن أنه علمه ، وأن الله تعالى فوق السموات بذاته مستو على عرشه **كيف شاء**".

54- قول الحافظ أبي نعيم الأصبهاني (المتوفى: 430):

قال في كتاب الاعتقاد كما في كتاب العرش للذهبي (2 / 442): "إن الأحاديث التي ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم في العرش، واستواء الله عليه، **يثبتونها من غير تكييف** ولا تمثيل، وأن الله تعالى بائن من خلقه، و الخلق بائنون منه، لا يحل فيهم ولا يمتزج بهم، وهو مستو على عرشه في سمائه دون أرضه".

وقال أيضًا كما في اجتماع الجيوش الإسلامية (2 / 279): "وأن الله سميع بصير عليم خبير يتكلم ويرضى ويسخط ويضحك ويعجب ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكا وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا **كيف يشاء** فيقول: هل من داع فأستجيب له؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ هل من تائب فأتوب عليه؟ حتى يطلع الفجر، ونزول الرب تعالى إلى سماء الدنيا بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل، فمن أنكر النزول أو تأول فهو مبتدع ضال، وسائر الصفوة العارفين على هذا.

ثم قال: وأن الله استوى على عرشه بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل، **فالاستواء معقول، والكيف مجهول**، وأنه سبحانه بائن من خلقه، وخلقه بائنون منه...

وقال أيضا: طريقنا طريق السلف المتبعين للكتاب والسنة وإجماع الأمة".

55- قول الإمام علي بن عمر الحربي (المتوفى: 442):

قال علي بن عمر الحربي كما في الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (1 / 266): "ومما نعتقد: أن لله عز وجل عرشا، وهو على العرش، والعرش مخلوق من ياقوتة حمراء، وعلمه تعالى محيط بكل مكان، ما تسقط من ورقة إلا يعلمها، ولا حبة في ظلمات الأرض، ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين، **ومن قال: العرش ملك أو الكرسي ليس بالكرسي الذي يعرف الناس فهو مبتدع**، قال الله تعالى: {وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ} والعرش فوق السماء السابعة، والله تعالى على العرش، قال الله تعالى: {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ} وقال: {إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ} وقال: {تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ} وقال: {أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ} وللعرش حملة يحملونه على ما






شاء الله من غير تكييف، والاستواء معلوم، والكيف مجهول".

وقال قوام السنة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (1 / 265): "ذكر علي بن عمر الحربي في كتاب السنة: أن الله تعالى ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، قاله النبي صلى الله عليه وسلم من غير أن يقال: كيف؟".

56- قول الحافظ أبي نصر السجزي (المتوفى: 444):

قال الحافظ أبو نصر السجزي في رسالته إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص: 227-228): "الواجب أن يعلم أن الله تعالى إذا وصف نفسه بصفة هي معقولة عند العرب، والخطاب ورد بها عليهم بما يتعارفون بينهم، ولم يبين سبحانه أنها بخلاف ما يعقلونه، ولا فسرها النبي صلى الله عليه وسلم لما أداها بتفسير يخالف الظاهر، فهي على [ما] يعقلونه ويتعارفونه".

57- قول الإمام أبي عمرو الداني عثمان بن سعيد (المتوفى: 444):

قال أبو عمرو الداني في الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات (ص: 138): "وهذا دين الأمة، وقول أهل السنة في هذه الصفات أن تمرّ كما جاءت بغير تكييف، ولا تحديد، فمن تجاوز المروي فيها وكيّف شيئاً منها ومثّلها بشيء من جوارحنا وآلتنا فقد ضل واعتدى، وابتدع في الدين ما ليس منه، وخرق إجماع المسلمين، وفارق أئمة الدين".

58- قول شيخ الإسلام أبي عثمان الصابوني (المتوفى: 449):

قال أبو عثمان الصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص: 160-165): "أصحاب الحديث، حفظ الله أحياءهم ورحم أمواتهم، يشهدون لله تعالى بالوحدانية، وللرسول صلى الله عليه وسلم بالرسالة والنبوة، **ويعرفون ربهم عز وجل بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله، أو شهد له بها رسوله** صلى الله عليه وسلم على ما وردت الأخبار الصحاح به، ونقلته العدول الثقات عنه، ويثبتون له جل جلاله ما أثبت لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا يعتقدون تشبيها لصفاته بصفات خلقه، فيقولون: إنه خلق آدم بيده، كما نص سبحانه عليه في قوله عز من قائل: {يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ} **ولا يحرفون الكلام عن مواضعه بحمل اليدين على النعمتين، أو القوتين، تحريف المعتزلة الجهمية، أهلكهم الله، ولا يكيفونهما بكيف** أو شبهها بأيدي المخلوقين تشبيه المشبهة، خذلهم الله، **وقد أعاذ الله تعالى أهل السنة من التحريف والتكييف، ومنّ عليهم بالتعريف والتفهيم**، حتى سلكوا سبل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه، واتبعوا قول الله عز وجل: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}...

وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن، ووردت بها الأخبار الصحاح من السمع والبصر والعين والوجه والعلم والقوة والقدرة و العزة والعظمة والإرادة والمشيئة والقول والكلام والرضا والسخط والحياة و اليقظة والفرح والضحك وغيرها من غير تشبيه لشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين، بل ينتهون فيها إلى ما قاله الله تعالى وقاله رسوله صلى الله عليه وسلم من غير زيادة عليه ولا إضافة إليه **ولا تكييف له** ولا تشبيه ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير، **ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب وتضعه عليه، بتأويل منكر يُستنكر، ويجرونه على الظاهر**، ويكلون علمه[1] إلى الله تعالى، ويقرون بأن تأويله لا يعلمه إلا الله".

---

(1) أي: علم كنه وحقائق هذه الصفات، وليس المراد تفويض أصل المعنى، فقد سبق في كلامه ما هو واضح في إثبات معاني الصفات، وأن أهل الحديث لا يُزيلون لفظ الخبر عما تعرفه العرب وتضعه عليه، وأنّ الله منّ عليهم بالتعريف والتفهيم.

ويؤكد ما قلناه أنّ كلام أبي عثمان الصابوني عام في جميع الصفات، وذكرَ من جملة الصفات العلم والقدرة والسمع والبصر، وهذه الصفات لا يُفوّض أصل المعنى فيها عند جميع مثبتي صفات الله تعالى.

ومما ينبغي التنبيه عليه أنّ مما يُستعان به على معرفة مراد المتكِلم هو جمع كلامه، وتفسير بعضه ببعض، ومعرفة عادته في ألفاظه ومعانيه، فلا يُحمل لفظه وكلامه على خلاف ما جرت عادته باستعماله فيه، بل يحمل على ما يتفق مع سائر كلامه حتى لا يكون متناقضًا.

وقال أيضًا (ص: 175): "ويعتقد أهل الحديث ويشهدون أن الله سبحانه وتعالى فوق سبع سموات على عرشه مستو كما نطق به كتابه...

وأخبر الله سبحانه عن فرعون اللعين أنه قال لهامان: {ابْنِ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِباً} وإنما قال ذلك لأنه سمع موسى عليه السلام يذكر أن ربه في السماء, ألا ترى إلى قوله: {وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِباً} يعني في قوله إن في السماء إلها, وعلماء الأمة وأعيان الأئمة من السلف رحمهم الله لم يختلفوا في أن الله تعالى على عرشه, وعرشه فوق سماواته. يثبتون له من ذلك ما أثبته الله تعالى، ويؤمنون به، ويصدقون الرب جل جلاله في خبره".

وقال (ص: 191-192): "ويثبت أصحاب الحديث نزول الرب سبحانه وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا من غير تشبيه له بنزول المخلوقين ولا تمثيل ولا تكييف، بل يثبتون ما أثبته رسول الله صلى الله عليه وسلم، وينتهون فيه إليه، ويمرون الخبر الصحيح الوارد بذكره على ظاهره، ويكلون علمه إلى الله.

وكذلك يثبتون ما أنزله الله عز اسمه في كتابه من ذكر المجيء والإتيان المذكورين في قوله عز وجل: {هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ}، وقوله عز اسمه: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً}".

وقال أيضًا (ص: 232): "فلما صح خبر النزول عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - أقرّ به أهل السنة، وقبلوا الخبر، وأثبتوا النزول على ما قاله الرسول- صلى الله عليه وسلم-، ولم يعتقدوا فيه تشبيهاً له بنزول خلقه، ولم يبحثوا عن كيفيته؛ إذ لا سبيل إليها بحال".

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الجواب الصحيح (44/4): "يجب أن يفسّر كلام المتكلّم بعضه ببعض، ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا، وتعرف ما عادته يعينه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلّم به، وتعرّف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عرف عرفه وعادته في معانيه وألفاظه كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده.

وأما إذا استعمل لفظه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه وترك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ بجعل كلامه متناقضا، وترك حمله على ما يناسب سائر كلامه، كان ذلك تحريفا لكلامه عن موضعه وتبديلا لمقاصده وكذبا عليه".

59- قول الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (المتوفى: 458):

قال أبو بكر البيهقي في كتاب الاعتقاد (ص: 113): "وَقَالَ: {أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ} وَأَرَادَ مَنْ فَوْقَ السَّمَاءِ، كَمَا قَالَ: {وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ}، يَعْنِي عَلَى جُذُوعِ النَّخْلِ، وَقَالَ: {فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ}، يعني على الأرض، وكل ما علا فهو سماء، والعرش أعلى السماوات، **فمعنى الآية - والله أعلم- أأمنتم من على العرش**، كما صرح به في سائر الآيات".

وقال أيضًا (ص: 88): "باب ذكر آيات وأخبار وردت في **إثبات صفة الوجه واليدين والعين**، وهذه صفات طريق إثباتها السمع، **فنثبتها** لورود خبر الصادق بها ولا نكيفها".

وقال أيضًا (ص: 115): "ثم المذهب الصحيح في جميع ذلك الاقتصار على ما ورد به **التوقيف دون التكييف**. وإلى هذا ذهب المتقدمون من أصحابنا ومن تبعهم من المتأخرين وقالوا: الاستواء على العرش قد نطق به الكتاب في غير آية، وورد به الأخبار الصحيحة، فقبوله من جهة التوقيف واجب، **والبحث عنه وطلب الكيفية له غير جائز**".

60- قول القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين ابن الفراء (المتوفى: 458):

قال القاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات (ص: 43): "واعلم أنه لا يجوز ردّ هذه الأخبار على ما ذهب إليه جماعة من المعتزلة، ولا التشاغل بتأويلها على ما ذهب إليه الأشعرية، **والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات لله تعالى** لا تشبه سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا نعتقد التشبيه فيها".

وقال (ص: 71): "دليل آخر على إبطال التأويل أن الصحابة ومَن بعدهم من التابعين **حملوها على ظاهرها** ولم يتعرضوا لتأويلها ولا صرفها عن ظاهرها".

وقال (ص: 74): "دليل آخر على إبطال التأويل، وذلك أنّ **من حمل اللفظ على ظاهره حمله على حقيقته**، ومن تأوله عدل به عن الحقيقة إلى المجاز،

ولا يجوز إضافة المجاز إلى صفاته".

61- قول الحافظ ابن عبد البر (المتوفى: 463):

قال الحافظ ابن عبد البر في التمهيد (131/7): "وأما ادعاؤهم المجاز في الاستواء، وقولهم في تأويل (استوى) استولى فلا معنى له؛ **لأنه غير ظاهر في اللغة**، ومعنى الاستيلاء في اللغة المغالبة، والله لا يغالبه ولا يعلوه أحد، وهو الواحد الصمد، ومن حق الكلام أن يحمل على حقيقته حتى تتفق الأمة أنه أريد به المجاز؛ إذ لا سبيل إلى اتباع ما أُنزل إلينا من ربنا إلا على ذلك، وإنما يُوجّه كلام الله عز وجل إلى الأشهر والأظهر من وجوهه ما لم يمنع من ذلك ما يجب له التسليم.

ولو ساغ ادعاء المجاز لكل مدّع ما ثبت شيء من العبارات، وجلّ الله عز وجل عن أن يخاطب إلا بما تفهمه العرب في معهود مخاطباتها مما يصح معناه عند السامعين، والاستواء معلوم في اللغة ومفهوم، وهو العلو والارتفاع على الشيء والاستقرار والتمكن فيه،...

قال أبو عمر: الاستواء: الاستقرار في العلو وبهذا خاطبنا الله عز وجل، وقال: {لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ}".

وقال أيضًا في التمهيد (7 / 133-134): "أما سمعوا الله عز وجل حيث يقول: {وقالَ فِرعَونُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَعَلِي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السّمَاوَاتِ فَأَطّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنّي لأَظُنّهُ كاذِباً}، فدلّ على أن موسى عليه السلام كان يقول إلهي في السماء وفرعون يظنه كاذبًا...

ومن الحجة أيضا في أنه عز وجل على العرش فوق السموات السبع أن الموحدين أجمعين من العرب والعجم إذا كربهم أمر أو نزلت بهم شدة رفعوا وجوههم إلى السماء يستغيثون ربهم تبارك وتعالى، وهذا أشهر وأعرف عند الخاصة والعامة من أن يحتاج فيه إلى أكثر من حكايته؛ لأنه اضطرار لم يؤنبهم عليه أحد، ولا أنكره عليهم مسلم".

وقال أيضًا في التمهيد (7 / 137): "وقد عقلنا وأدركنا بحواسنا أن لنا أرواحا في أبداننا ولا نعلم كيفية ذلك، وليس جهلنا بكيفية الأرواح يوجب أن ليس لنا أرواح، وكذلك ليس جهلنا بكيفية على عرشه يوجب أنه ليس على عرشه".

وقال أيضًا في التمهيد (7/152-153): "وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا» عندهم [أي: الصحابة] مثل قول الله عز وجل {فَلَمَّا تجَلَى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ} ومثل قوله {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالمَلَكُ صَفّاً صَفّاً} **كلهم يقول: ينزل ويتجلى ويجيء بلا كيف، لا يقولون :كيف يجيء، وكيف يتجلى، وكيف ينزل**، ولا من أين جاء، ولا من أين تجلى، ولا من أين ينزل؛ لأ نه ليس كشيء من خلقه، وتعالى عن الأشياء ولا شريك له.

وفي قول الله عز وجل: {فَلَمَّا تجَلَى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ} **دلالة واضحة أنه لم يكن قبل ذلك متجليا للجبل، وفي ذلك ما يفسِّر معنى حديث التنزيل**".

وقال أيضًا في التمهيد (7 / 145): "**أهل السنة مجموعون على الإقرار بـ الصفات** الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها **وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك** ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها **ولا يحمل شيئا منها على الحقيقة، ويزعمون أن مَن أقر بها مشبّه**، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود[1]، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله، وهم أئمة الجماعة. والحمد لله".

وقال أيضًا في الاستذكار (2 / 529): "وأما قوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث: «ينزل ربنا» الذي عليه أهل العلم من أهل السنة والحق الإيمان بمثل هذا وشبهه من القرآن والسنن دون كيفية، **فيقولون: ينزل، ولا**

---

(1) قال الحافظ الذهبي في العلو للعلي الغفار (ص: 250) بعد قول ابن عبد البر هذا: "صدق -والله - فإن مـَن تأول سائر الصفات وحمل ما ورد منها على مجاز الكلام أدّ اه ذلك السلب إلى تعطيل الرب وأن يشابه المعدوم كما نقل عن حماد بن زيد أنه قال: مثل الجهمية كقوم قالوا: في دارنا نخلة، قيل: لها سعف؟ قالوا: لا. قيل: فلها كرب؟ قالوا: لا. قيل: لها رطب وقنو؟ قالوا: لا. قيل: فلها ساق؟ قالوا لا. قيل: فما في داركم نخلة.

قلت: كذلك هؤلاء النفاة قالوا: إلهنا الله تعالى، وهو لا في زمان ولا في مكان، ولا يُرى، ولا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم ولا يرضى ولا يغضب ولا يريد ولا ولا، وقالوا سبحان المنزه عن الصفات.

بل نقول: سبحان الله العلي العظيم السميع البصير المريد الذي كلم موسى تكليما، واتخذ إبراهيم خليلا، ويُرى في الآخرة، المتصف بما وصف به نفسه ووصفه به رسله، المنزه عن سمات المخلوقين وعن جحد الجاحدين، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير".

يقولون: كيف النزول، ولا يقولون: كيف الاستواء، ولا كيف المجيء في قوله عز وجل: {وَجَاء رَبُّكَ وَالمَلَكُ صَفّاً صَفّاً}، ولا كيف التجلي في قوله: (فَلَمّا تجلَّى رَبُّهُ لِلجَبَلِ)".

وقال أيضًا في التمهيد (7/ 143): "وأما قوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث «ينزل تبارك وتعالى إلى سماء الدنيا» فقد أكثر الناس التنازع فيه، والذي عليه جمهور أئمة أهل السنة أنهم يقولون ينزل كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويصدقون بهذا الحديث، **ولا يكيفون، والقول في كيفية النزول كالقول في كيفية الاستواء والمجيء**، والحجة في ذلك واحدة".

وقال أيضًا في التمهيد (7/ 148): "الذي عليه أهل السنة وأئمة الفقه والأثر في هذه المسألة [أي: مسألة النزول] وما أشبهها **الإيمان بما جاء** عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها والتصديق بذلك، **وترك التحديد والكيفية في شيء منه**".

62- قول الحافظ الخطيب البغدادي (المتوفى: 364):

قال الحافظ الخطيب البغدادي في رسالته في الصفات في جوابه لأهل دمشق (ص: 20) [تحقيق: عمرو عبد المنعم]: "أما الكلام في الصفات، فإن ما روي منها في السنن الصحاح، **مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها**، وقد نفاها قوم، فأبطلوا ما أثبته الله، وحققها قوم من المثبتين، فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه و التكييف، والقصد إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين، ودين الله تعالى بين الغالي فيه والمقصر عنه.

والأصل في هذا أنّ الكلام في الصفات فرع الكلام في الذات، ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله، فإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف.

فإذا قلنا: لله يد وسمع وبصر، **فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه**، ولا نقول: إن معنى اليد القدرة، ولا إن معنى السمع والبصر العلم، ولا نقول: إنها جوارح. ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل، ونقول: إنما وجب إثباتها لأن التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها لقوله: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَد)".

وذكر نصّ هذه الرسالة عن الخطيب البغدادي ابنُ قدامة، وساقها بسنده إليه

كما في ذم التأويل (ص: 15).

وذكرها أيضاً الحافظ الذهبي بسنده إليه في كتابه سير أعلام النبلاء (18/ 282-284)، وفي كتابه العرش (2 / 457)، وفي كتابه تذكرة الحفاظ (3 / 225)، وفي كتابه العلو للعلي الغفار (ص: 253).

63- قول الإمام أبي القاسم سعد بن علي الزنجاني إمام الشافعية في وقته (المتوفى: 471):

له قصيدة في السنة رائية معروفة[1]، أولها:

تمسك بحبل الله واتبع الأ ثر	ودع عنك رأيا لا يلائمه خبر

وشرَحَ هذه القصيدة فقال كما في اجتماع الجيوش الإسلامية (2 / 197): "ولكنه مستو بذاته على عرشه بلا كيف كما أخبر عن نفسه، وقد أجمع المسلمون على أن الله هو العلي الأعلى، ونطق بذلك القرآن بقوله تعالى: {سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى} وأن لله علو الغلبة والعلو الأعلى من سائر وجوه العلو؛ لأن العلو صفة مدح عند كل عاقل، فثبت بذلك أن لله علو الذات وعلو الصفات وعلو القهر والغلبة. وجماهير المسلمين وسائر الملل قد وقع منهم ا لإجماع على الإشارة إلى الله جل ثناؤه من جهة الفوق في الدعاء والسؤال، فاتفاقهم بأجمعهم على الإشارة إلى الله سبحانه من جهة الفوق حجة، ولم يستجز أحد الإشارة إليه من جهة الأسفل ولا من سائر الجهات سوى جهة الفوق".

64- قول شيخ الإسلام أبي إسماعيل الأنصاري الهروي (المتوفى: 481):

قال أبو إسماعيل الهروي في منازل السائرين كما في شرحه مدارج السالكين (2/ 85): "الدرجة الثانية: إجراء الخبر على ظاهره، وهو أن تبقى أعلام توحيد العامة الخبرية على ظواهرها، ولا يتحمل البحث عنها تعسفا، ولا يتكلف لها تأويلا، ولا يتجاوز ظواهرها تمثيلا، ولا يدعي عليها إدراكا أو توهمًا".

وقال في الأربعين في دلائل التوحيد (ص: 77-78): "باب إثبات القدم لله

(1) العلو للعلي الغفار (ص: 259).






عز وجل" ثم ساق الحديث ثم قال: "باب الدليل على أن القدم هي الرّجْل".

وقال أيضًا في الأربعين في دلائل التوحيد (ص: 61): "باب إثبات الوجه لله عز وجل".

وقال (ص: 64): "باب إثبات العينين له تعالى وتقدس".

65- قول فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي الحنفي (المتوفى: 482):

قال كما في أصول البزدوي (ص: 10): "وكذلك [أي: وكإثبات الرؤية] إثبات اليد والوجه حق عندنا، معلوم بأصله متشابه بوصفه، ولا يجوز إبطال الأ صل بالعجز عن درك الوصف، وإنما ضلت المعتزلة من هذا الوجه فإنهم ردّ وا الأصول لجهلهم بالصفات فصاروا معطلة".

66- قول شمس الأئمة السرخسي الحنفي (المتوفى: 483):

قال شمس الأئمة السرخسي كما في شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري (ص: 93): إثبات اليد والوجه حق عندنا ...وأهل السنة والجماعة أثبتوا ما هو الأ صل، معلوم المعنى بالنص أي بالآيات القطعية والدلالات اليقينية، وتوقفوا فيما هو متشابه وهو الكيفية، ولم يجوزوا الاشتغال في طلب ذلك".

67- قول الإمام أبي الفرج عبد الواحد بن محمد الشيرازي (المتوفى: 486):

قال أبو الفرج الشيرازي في التبصرة في أصول الدين (ص: 129): "الدلالة على أنّ الله تعالى على العرش، خلافاً للأشعرية في قولهم ليس هو على العرش...الاستواء في اللغة عبارة عن الارتفاع على الشيء".

وقال أيضًا (ص: 145- 146): "ونصف الله تعالى بما وصف به نفسه في كتابه وعلى لسان نبيه ورسوله صلى الله عليه وسلم، كقوله تعالى: {تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ}، وكقوله:{لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ}، و{وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ} {رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ}، وكقوله صلى الله عليه وسلم: «ينزل الله تعالى في كل ليلة...» وقوله صلى الله عليه وسلم: «عجب ربنا

من شاب ليس له صبوة»، وقوله صلى الله عليه وسلم: «ضحك ربنا من قنوط عباده وقرب خيره»، فهذا وما كان في مثاله مما ثبت صحته في مسانيد صحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم، **فمذهبنا ومذهب السلف الصالح الإيمان به واجب، وإمراره كما جاءنا من غير تكييف** ولا تمثيل ولا تشبيه ولا تغيير".

وقال أيضًا (ص: 148): "**لا يمتنع أنه يلزمنا الإيمان بأشياء لا نعلم كيفيتها، ولا يكون ذلك قادحاً في إيماننا.**

والدليل عليه أنه يلزمنا الإيمان بالجنة والنار وبجميع ما فيهما من النعيم و العذاب، وإذا كنا لا نحيط بكيفيتهما وبكيفية ما فيهما من التفضيل على التفصيل؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « يقول الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»، فما لم تره العين ولا سمعت صفته الأذن ولم تخطر ماهيته على قلب بشر غير معلوم الكيفية، ثم لزمنا الإيمان به وإن جهلنا بمعرفة كيفيته، ولكن لا يقدح ذلك في إيماننا به.

وكذلك أيضًا يلزمنا الإيمان بصفات الله وإمرارها كما جاءت وإن كنا لا نحيط علمًا بكيفيتها.

وقد تأولت المبتدعة صفات الباري وحملتها على مقتضى عقولهم، وعلى اشتقاق اللغة، **وخرجوا في ذلك إلى التشبيه والتعطيل**".

وقال (ص:152) بعد أن ذكر تأويل اليدين بالقدرة: "**وحمل كلام الباري على الحقيقة أولى من حمله على المجاز**".

وقال (ص: 153): "وتأولوا حديث النزول بنزول القدرة...وتأولوا النفس على الغيب، **ولا يجوز حمله على ذلك؛ لأنه على خلاف الحقيقة وخلاف الظاهر، وحمل كلام الله تعالى على حقيقته وظاهره أولى من حمله على غير حقيقته وظاهره.**

ونحن وإن رددنا تأويله وبينا فساده **فلسنا نكيف صفات الباري، بل نثبتها إثبات وجود لا إثبات تحديد وكيفية** كما أثبتنا ذاته لا كالذوات".

وقال أيضًا في جزء امتحان السني من البدعي (ص: 193) في صفة اليدين: "دليلنا قوله تعالى لإبليس اللعين: {قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ}، واليد يد الصفة، لا قدرتان ولا نعمتان ولا جارحتان، بل هما صفتان من صفات ذاته".

وقال (ص: 226): "يُسأل عن الله تعالى هل يغضب ويرضى؟ فإن قال به فهو سنّي، وإن أنكره فهو جهمي...فالرضا والغضب صفتان من صفات الذات".

68- قول محيي السنة البغوي (المتوفى: 516، أو 510):

قال محيي السنة البغوي في تفسيره معالم التنزيل (2 / 67): "ويد الله صفة من صفات ذاته كالسمع، والبصر والوجه، وقال جل ذكره: {لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ} وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «كلتا يديه يمين» والله أعلم بصفاته، فعلى العباد فيها الإيمان والتسليم".

وقال أيضًا (4/ 293) في قوله تعالى {ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ}: "علا عليه".

وقال أيضًا (1/ 78) في قوله تعالى {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ}: "قال ابن عباس وأكثر مفسري السلف: أي ارتفع إلى السماء".

وقال أيضًا في شرح السنة (171/1): "قال أبو العالية: {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ} ارتفع فسوى خلقهن، وقال مجاهد: استوى: علا على العرش.

وقال أيضًا في شرح السنة (1 / 168-171): "والإصبع المذكورة في الحديث صفة من صفات الله عز وجل، وكذلك كل ما جاء به الكتاب أو السنة من هذا القبيل في صفات الله سبحانه وتعالى كالنفس، والوجه، و العين، واليد، والرّجْل، والإتيان، والمجيء، والنزول إلى السماء الدنيا، والا ستواء على العرش، والضحك، والفرح...فهذه ونظائرها صفات لله عز وجل، ورد بها السمع، يجب الإيمان بها، وإمرارها على ظاهرها، معرضا فيها عن التأويل، مجتنبا عن التشبيه، معتقدا أن الباري سبحانه وتعالى لا يشبه شيء من صفاته صفات الخلق، كما لا تشبه ذاته ذوات الخلق، قال الله سبحانه وتعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}، وعلى هذا مضى سلف الأ مة وعلماء السنة".

69- قول أبي الحسين محمد ابن أبي يعلى (المتوفى: 526):

قال أبو الحسين ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (2 / 208): "وقد أجمع أهل القبلة أن إثبات الباري سبحانه إنما هُوَ إثبات وجود لا إثبات تحديد وكيفية، هكذا اعتقد الوالد السعيد ومن قبله ممن سلفه من الأئمة أن إثبات الصفات للباري سبحانه إنما هُوَ إثبات وجود لا إثبات تحديد وكيفية، وأنها صفات لا تشبه صفات البرية، ولا تدرك حقيقة علمها بالفكر والروية...

واعتقدوا أنّ صفات الباري سبحانه معلومة من حيث أعلم هو، غيب من حيث انفرد واستأثر، كما أن الباري سبحانه معلوم من حيث هو، مجهول ما هو.

واعتقدوا أن الباري سبحانه استأثر بعلم حقائق صفاته ومعانيها عن العالمين، وفارق بها سائر الموصوفين، فهم بها مؤمنون، وبحقائقها موقنون، وبمعرفة كيفيتها جاهلون، لا يجوز عندهم ردها كرد الجهمية، ولا حملها على التشبيه كما حملته المشبهة الذي أثبتوا الكيفية، ولا تأوّلوها على اللغات والمجازات كما تأولتها الأشعرية".

70- قول الإمام أبي الحسن علي ابن الزاغوني (المتوفى: 527):

قال في كتابه إيضاح أصول الدين (287-284): "وقد وصف الباري نفسه في القرآن باليدين بقوله تعالى: {لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ} وقال تعالى: {وقَالَتِ اليَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلولَةٌ} إلى قوله: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} وهذه الآية تقتضي إثبات صفتين ذاتيتين تسميان بيدين.

وذهبت المعتزلة وطائفة من الأشعرية إلى أن المراد باليدين النعمتين.

وذهبت طائفة منهم إلى أن المراد باليدين هاهنا القدرة.

والدلالة على كونهما صفتين ذاتيتين يزيدان على النعمة وعلى القدرة أنا نقول: القرآن نزل بلغة العرب، واليد المطلقة في لغة العرب وفي معارفهم وعاداتهم المراد بها إثبات صفة ذاتية للموصوف، لها خصائص فيما يقصد بها، وهي حقيقة في ذلك، كما ثبت في معارفهم الصفة التي هي القدرة، و الصفة التي هي العلم، كذلك سائر الصفات من الوجه والسمع والبصر والحياة وغير ذلك، وهذا هو الأصل في هذه الصفة، وأنهم لا ينتقلون عن هذه الحقيقة إلى غيرها مما يقال على سبيل المجاز إلا بقرينة تدل على ذلك، فأما مع الإطلاق فلا، ولهذا يقولون: لفلان عندي يد، ويراد بذلك ما يصل من

الإحسان بواسطة اليد، وإنما فُهم ذلك بإضافة اليد إلى قوله "عندي"، ويقول ذلك وبينهما من البعد والحوائل ما لو أراد اليد الحقيقية لكان كاذباً، ولهذا لو كان بحيث أن يكون عنده يده الحقيقية، وهو أن يكونا متماسين في الا جتماع ويحيط بهما ثوب أو على صفة يمكن إدخال يده إلى باطن ثوبه، فقال حينئذ: لفلان عندي يد لا يصرف القول فيه إلا إلى اليد الحقيقية؛ لأن شاهد الحال قد قطع عمل القرينة، والإطلاق في التعارف أكثر من شاهد الحال في القرب، من جهة أنه يجوز أن يتجوز به للقرينة، لكن غلب شاهد الحال عليه في القرب، فالإطلاق بذلك أحق وأولى...

ودليل آخر نقول: **لا شك أن الرجوع في الكلام الوارد عن الحقيقة والظاهر المعهود إلى المجاز إنما يكون بأحد ثلاثة أشياء:**

أحدها: أن يعترض على الحقيقة مانع يمنع من إجرائها على ظاهر الخطاب.

الثاني: أن تكون القرينة لها تصلح لنقلها عن حقيقتها إلى مجازها.

والثالث: أن يكون المحل الذي أضيفت إليه الحقيقة أو المعنى الذي أضيفت إليه الحقيقة لا يصلح لها، فيفتقر إلى الانتقال عنها إلى مجازها.

فإن قالوا: إن إثبات اليد الحقيقية التي هي صفة لله تعالى ممتنع لعارض يمنع، فليس بصحيح؛ من جهة أن الباري تعالى ذات قابلة للصفات المساوية لها في الإثبات، فإن الباري تعالى في نفسه ذات ليست بجوهر ولا جسم ولا عرض، ولا ماهية له تعرف وتدرك وتثبت في شاهد العقل، ولا ورد ذكرها في نقل، وإذا ارتفع عنه إثبات الماهية، فالكمية والكيفية والجزئية وا لأبعاض والبعضية تتبع إثبات الماهية، **وإذا كان الكل مرتفعا والمـ ثل بذلك ممتنعا. فالنفار من قولنا "يد" مع هذه الحال كالنفار من قولنا "ذات"، ومهما دفعوا به إثبات ذات مع ما وصفنا فهو سبيل إلى دفع يد؛ لأنه لا فرق عندنا بينهما في الإثبات**، وإن عجزوا عن ذلك لثبوت الدليل القاطع الملزم للإقرار بـ الذات على ما هي عليه مما ذكرنا، فذاك هو الطريق إلى تعجيزهم عن نفي يد هي صفة تناسب الذات فيما ثبت لها من ذلك، وهذا ظاهر لازم لا محيد عنه.

وإن قالوا: من جهة أنه اقترن بها قرينة تدل على صلاحية نقلها عن حقيقتها إلى مجازها.

فذلك محال من جهات:

أحدها: **أنا قد بيّنا أن إضافة الفعل إلى اليد على الإطلاق لا يكون إلا والمراد به يد الصفة**، وهذا توكيد لإثبات الصفة الحقيقية، ومحال أن يجتمع مؤكد للحقيقة مع قرينة ناقلة عن الحقيقة.

والثانية: أن القرائن قد ذكرناها، وهو أنه إذا أريد باليد النعمة قال: لفلان عندي يد، فعندي قرينة تدل على النعمة، وإذا أريد بها القدرة قال: لفلان عليّ يد، فعليّ هي القرينة الدالة على القدرة، وكلاهما معدومان هاهنا.

والثالث: أن الخصم يدعي أن الداعي إلى ذلك ما يقتضيه الشاهد من إثبات العضو والجارحة والجسمية والبعضية والكمية والكيفية الداخل على جميع ذلك، فحصل مثل وشبيه. **وقد بينا أن ذلك محال في حقه؛ لأن نسبة اليد إليه تعالى كنسبة الذات إليه على ما تقرر.** فإذا ارتفع هذا بطل السبب المعارض للحقيقة النافي لإثباتها والموجب لإبدالها بالمجاز.

وإن قالوا: إن المحل الذي أضيفت إليه اليد وهو ذات الباري لا يصلح لإثبات اليد الحقيقة. فهذا محال من جهة أنا قد اتفقنا على أن ذات الباري تقبل إضافة الصفات الذاتية على سبيل الحقيقة كالوجود والذات والعلم والقدرة والإرادة وغير ذلك من صفات الإثبات على ما قدمناه".

وقال أيضًا في كتابه إيضاح أصول الدين (ص: 281-283) بعد ذكره لإثبات صفة الوجه لله تعالى وبطلان تأويل الوجه بالذات: "قالوا: إذا حملتم الأمر على هذا الظاهر وبطل أن يراد بها إلا الوجه الذي هو صفة يستحقها الحي، فالوجه الذي يستحقه الحي وجه هو عضو وجارحة يشتمل على كمية تدل على الجزئية وصورة تثبت الكيفية، فإن كان هذا ظاهر الأوصاف الثابتة لله تعالى فهذا هو التجسيم بعينه، وإن كان ظاهر الأوصاف عندكم إثبات صفة تفارق في الماهية وتقارب فيما يستحق بمثله الاشتراك في الوصف، فهذا هو التشبيه بعينه، وقد ثبت بالدليل الجلي إبطال قول المجسمة والمشبهة، وما يؤدي إلى مثل قولهم فهو باطل.

قلنا: **الظاهر ما كان متلقى من اللفظ على طريق المقتضي، وذلك مما يتداوله أهل الخطاب بينهم حتى ينصرف مطلقه عند الخطاب إلى ذلك عند من له أدنى ذوق ومعرفة بالخطاب العربي واللغة العربية**، وهذا كما نقول في ألفاظ الجموع وأمثالها إن ظاهر اللفظ يقتضي العموم والاستغراق، وكما نقول في الأمر إن ظاهره الاستدعاء من الأعلى للأدنى يقتضي الوجوب، إلى أمثال ذلك مما يرجع فيه إلى الظاهر في المتعارف، فإذا ثبت هذا فلا شك ولا مرية على ما بينا أن الظاهر في إثبات صفة هي إذا أضيفت إلى مكان أريد بها الحقيقة أو أريد بها المجاز، فإنه لا ينصرف إلى وهم السامع أن المراد بها جميع الذات التي هي مقولة عليها، وهذا مما لا نزاع فيه.

والمقصود بهذا إبطال التأويل الذي يدعيه الخصم، فإذا ثبت هذا وجب أن يكون صفة خاصة، بمعنى لا يجوز أن يعبر بها عن الذات، ولا وُضعت لها لا



على سبيل الحقيقة ولا على سبيل المجاز.

فأما قولهم: إذا ثبت أنها صفة إذا نُسبت إلى الحي ولم يعبر بها عن الذات، وجب أن تكون عضوا وجارحة ذات كمية وكيفية.

فهذا لا يلزم من جهة أنّ ما ذكروه ثبت بالإضافة إلى الذات في حق الحيوان المحدث، لا من خصيصة صفة الوجه، ولكن من جهة نسبة الوجه إلى جملة الذات فيما ثبت للذات من الماهية المركبة بكمياتها وكيفياتها وصورها، وذلك أمر أدركناه بالحس في جملة الذات، فكانت الصفات مساوية للذات في موضوعها بطريق أنها منها، ومنتسبة إليها نسبة الجزء إلى الكل.

فأما الوجه المضاف إلى الباري تعالى فإنا ننسبه إليه في نفسه نسبة الذات إليه، وقد ثبت أن الذات في حق الباري لا توصف بأنها جسم مركب يدخله الكمية، وتتسلط عليه الكيفية، ولا يعلم له ماهية، **فالظاهر في صفته التي هي الوجه أنها كذلك لا يوصل لها إلى ماهية، ولا يوقف لها على كيفية،** ولا تدخلها التجزئة المأخوذة من الكمية، لأن هذه إنما هي صفات الجواهر المركبة أجساما، والله يتنزه عن ذلك.

ولو جاز لقائل أن يقول ذلك في السمع والوجه والبصر وأمثال ذلك من صفات الذات لينتقل بذلك عن ظاهر الصفة منها إلى ما سواها بمثل هذه الأحوال الثابتة في المشاهدات، لكان في الحياة والعلم والقدرة أيضا كذلك، فإن العِلم في الشاهد عرض قائم بقلب يثبت بطريق ضرورة أو اكتساب، وذلك غير لازم مثله في حق الباري لأنه مخالف للشاهد في الذاتية، وغير مشارك لها في إثبات ماهية، ولا مشارك لها في كمية ولا كيفية، وهذا كلام واضح جلي...

وأما قولهم: إن ذلك يوجب إثبات الجوارح والأعضاء، فليس بصحيح من جهة أنّ الصفة في حق الحيوان المحدَث إنما سُميت جارحة من جهة أنه يكتسب بها ما لولا ثبوتها له لعدم الاكتساب، مع كونه محتاجا إليه، ولهذا سميت الحيوانات الصيودة كسباع الطير والبهائم جوارح لأنها تكتسب الصيود، والباري مستغن عن الاكتساب فلا يتصور استحقاقه لتسميته جارحة، مع عدم السبب الموجب للتسمية.

فأما تسمية الأعضاء فإنها تثبت في حق الحيوان المحدث لما تعينت له من الصفات الزائدة على تسمية الذات، لأن العضو عبارة عن الجزء، ولهذا نقول: عضيت المال أي جزأته وقسّمته، ومنه قوله تعالى: {الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ} أي قسموه، فآمنوا ببعضه وكفروا ببعضه، وإذا كان العضو إنما هو مأخوذ من هذا، فالباري تعالى ليس بذي أجزاء يدخلها الجمع وتقبل التفرقة والتجزئة، فامتنع أن يستحق ما يسمى عضوا، فإذا ارتفع هذا بقي أنه تعالى ذات لا تشبه الذوات مستحقة للصفات المناسبة لها في جميع ما تستحقه،

فإذا ورد القرآن وصحيح السنة في حقه بوصف تلقي في التسمية بالقبول، ووجب إثباته له على ما يستحقه، ولا يُعدل به عن حقيقة الوصف؛ إذ ذاته تعالى قابلة للصفات. وهذا واضح بيّن لمن تأمله".

71- قول شيخ الحرمين أبي الحسن الكرجي الشافعي (المتوفى: 532)[1]:

قال أبو الحسن الكرجي في قصيدته في عقيدة أهل الحديث[2]:

وأفضل زاد للمعاد عقيدة	على منهج في الصدق و الصبر لاحبِ
عقيدة أصحاب الحديث فقد سمت	بأرباب دين الله أسنى المراتب
عقائدهم أن الإله بذاته	على عرشه مع علمه بـ الغوائب
وأن استواء الرب يـ ُعقل كونه	ويجهل فيه الكيف جهل الشهارب

---

(1) قال الحافظ الذهبي في كتاب العرش (2 / 470): "وهذه القصيدة مشهورة عند الخاصة والعامة في بلاد المشرق".

وقال أيضًا في العلو للعلي الغفار (ص: 236): "وعلى هذه القصيدة مكتوب بخط العلامة تقي الدين بن الصلاح: **هذه عقيدة أهل السنة وأصحاب الحديث**".

(2) لأبي الحسن الكرجي هذا كتاب مفيد جدا فيما يتعلق بالاعتقاد، سماه "الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول إلزاما لذوي البدع والفضول"، ذكر فيه من كلام الشافعي ومالك والثوري وأحمد بن حنبل والبخاري وسفيان بن عيينة
وعبد الله بن المبارك والأوزاعي والليث بن سعد وإسحاق بن راهويه في أصول السنة ما يعرف به اعتقادهم.

وذكر فيه من صفات الله تعالى النفس والوجه والعين والقدم واليدين والعلم والنظر و السمع والبصر والإرادة والمشيئة والرضى والغضب والمحبة والضحك والعجب والا ستحياء والغيرة والكراهة والسخط والقبض والبسط والقرب والدنو والفوقية والعلو و الكلام والسلام والقول والنداء والتجلي واللقاء والنزول والصعود والاستواء.

ومما قال فيه أيضًا: "إنّ في النقل عن هؤلاء إلزاما للحجة على كل من ينتحل مذهب إمام يخالفه في العقيدة، فإن أحدهما لا محالة يضلل صاحبه أو يبدعه أو يكفره، فانتحال مذهبه - مع مخالفته له في العقيدة - مستنكر والله شرعا وطبعا، فمن قال: أنا شافعي الشرع أشعري الاعتقاد قلنا له: هذا من الأضداد لا بل من الارتداد؛ إذ لم يكن الشافعي أشعري الاعتقاد. ومن قال: أنا حنبلي في الفروع معتزلي في الأصول قلنا: قد ضللت إذا عن سواء السبيل فيما تزعمه؛ إذ لم يكن أحمد معتزلي الدين والاجتهاد... وقد افتتن أيضا خلق من المالكية بمذاهب الأشعرية، وهذه والله سبة وعار وفلتة تعود بالوبال والنكال وسوء الدار على منتحل مذاهب هؤلاء الأئمة الكبار، فإن مذهبهم ما رويناه: من تكفيرهم الجهمية والمعتزلة والقدرية والواقفية، وتكفيرهم اللفظية". مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (4/ 176-177).






العلو للعلي الغفار (ص: 263).

72- قول قوام السنة أبي القاسم التيمي الأصبهاني (المتوفى: 535):

قال أبو القاسم الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (1 / 183-184): "قال علماء السلف: جاءت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم متواترة في صفات الله تعالى موافقة لكتاب الله تعالى، نقلها السلف **على سبيل الإثبات والمعرفة والإيمان به والتسليم، وترك التمثيل والتكييف**...وذلك أن الله تعالى امتدح نفسه بصفاته، ودعا عباده إلى مدحه بذلك، وصدق به المصطفى صلى الله عليه وسلم، **وبين مراد الله فيما أظهر لعباده من ذكر نفسه وأسمائه وصفاته، وكان ذلك مفهوما عند العرب غير محتاج إلى تأويله**، فقال تعالى: {كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ}...".

وقال أيضًا (2/273-275): "قال أهل السنة: الإيمان بقوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْش اسْتَوَى}، واجب، والخوض فيه بالتأويل بدعة. قالوا: وهو من الآيات المتشابهات التي ذكرها الله تعالى في كتابه وردّ علم تأويلها إلى نفسه[1]، وقال: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلا ّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا} فأوجب الإيمان بقوله: {الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى} وبالآيات التي تضارع هذه الآية، **ومدح الراسخين في العلم بأنهم يؤمنون بمثل هذه الآيات، ولا يخوضون في علم كيفيتها**، ولهذا قال مالك بن أنس رحمه الله عليه حين سئل عن قوله: {الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْش اسْتَوَى} قال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

والاستواء في كلام العرب تأتي لمعان...ومنه الاستواء بمعنى القصد، ويستعمل مع إلى، يقال: استويت إلى هذا الأمر، أي قصدته. قال الله تعالى: {ثمّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء وَهِيَ دُخَانٌ} أي قصدها، ولا يقال: استوى عليه بمعنى قصده، **فمن خالف موضوع اللغة فقد خالف طريقة العرب**، والقرآن عربي، ولو كان الاستواء على العرش بمعنى الاستواء إلى العرش لقال تعالى: إلى العرش استوى.

قال أهل السنة: **الاستواء هو العلو**: قال الله تعالى: {فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن

(1) المراد علم كنه هذه الصفات وكيفيتها، كما يدل عليه قوله بعد سطرين: "ومدح الراسخين في العلم بأنهم يؤمنون بمثل هذه الآيات، ولا يخوضون في علم كيفيتها"، وقوله أيضًا: "فثبت أن الاستواء معلوم، والعلم بكيفيته معدوم، فعلمه موكول إلى الله تعالى، كما قال: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلا ّ اللهُ}".

وآيات الصفات تعتبر من المتشابه من هذا الوجه، أعني حقيقة وكنه ما أخبر الله ورسوله به.

مّعَكَ عَلَى الفُلْكِ} وليس للاستواء في كلام العرب معنى إلا ما ذكرنا، **وإذا لم يجز الأوجه الثلاثة لم يبق إلا الاستواء الذي هو معلوم كونه، مجهول كيفيته**، واستواء نوح على السفينة معلوم كونه، معلوم كيفيته، لأنه صفة له، وصفات المخلوقين معلومة كيفيتها. **واستواء الله على العرش غير معلوم كيفيته**؛ لأن المخلوق لا يعلم كيفية صفات الخالق لأنه غيب، ولا يعلم الغيب إلا الله، ولأن ّ الخالق إذا لم يشبه ذاته ذات المخلوق لم يشبه صفاته صفات المخلوق، **فثبت أن الاستواء معلوم، والعلم بكيفيته معدوم، فعلمه موكول إلى الله تعالى**، كما قال: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلا ّ اللّهُ}.

وكذلك القول فيما يضارع هذه الصفات كقوله تعالى: {لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ}، وقوله: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ}، وقوله: {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ}، وقول النبي : «حتى يضع الجبار فيها قدمه» وقوله: «إن أحدكم يأتي بصدقته فيضعها في كف الرحمن»، وقوله: «يضع السماوات على أصبع، والأرضين، على أصبع». وأمثال هذه الأحاديث، فإذا تدبره متدبر، ولم يتعصب بان له صحة ذلك وأن الإيمان واجب، **وأن البحث عن كيفية ذلك باطل**".

وقال (276/2-278): "وهذا لأن ّ اليد في كلام العرب تأتي بمعنى القوة،...ومنها اليد بمعنى النعمة والصنيعة...، وقد تكون اليد بمعنى الملك والتصرف، يقال: هذه الدار في يد فلان، أي في تصرفه وملكه، وهذا أيضا لا يجوز لتثنية اليد، وليس لله تعالى ملكان وتصرفان.

ومنها: **اليد التي هي معروفة**، فإذا لم تحتمل الأوجه التي ذكرنا **لم يبق إلا اليد المعلوم كونها، والمجهولة كيفيتها**، ونحن نعلم يد المخلوق وكيفيتها؛ لأ نا نشاهدها ونعاينها فنعرفها، ونعلم أحوالها، **ولا نعلم كيفية يد الله تعالى**، لأ نها لا تشبه يد المخلوق، **وعلم كيفيتها علم الغيب**، ولا يعلم الغيب إلا الله تعالى، **بل نعلم كونها معلومة لقوله تعالى وذكره لها فقط، ولا نعلم كيفية ذلك وتأويلها**".

وقال: (278/2): "وهكذا قوله: {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ} للوجه في كلام العرب معان منها الجاه والقدر، يقال: لفلان عند الناس وجه حسن، أي: جاه وقدر. وهذا المعنى لا يجوز في هذا الموضع لأنه لا يجوز أن يقال: لله تعالى جاه وقدر عند غيره، فلا يقال: ويبقى جاه ربك، وقدر ربك.

وقد يجيء وجه الشيء بمعنى أوله، قال الله تعالى: {آمِنُواْ بِالَّذِيَ أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُواْ وَجْهَ النَّهَارِ} أي: أول النهار، وهذا أيضاً لا يجوز ها هنا.

ومنها الوجه بمعنى الجهة يقال: أقصد هذا الوجه، أي هذه الجهة. وهذا أيضاً لا يجوز في هذا الموضع

ومنه الوجه المعروف، فإذا لم يجز حمل الوجه على الأوجه التي ذكرناها بقي أن يقال: هو الوجه الذي تعرفه العرب، وكونه معلوماً بقوله تعالى، وكيفيته مجهولة".

وقال (279/2): "وللقدم معان، وللكف معان، وليس يحتمل الحديث شيئاً من ذلك إلا ما هو المعروف في كلام العرب، فهو معلوم بالحديث، مجهول الكيفية.

وكذلك القول في الأصبع، والأصبع في كلام العرب تقع على النعمة والأثر الحسن.. وهذا المعنى لا يجوز في هذا الحديث، فكون الأصبع معلوماً بقوله صلى الله عليه وسلم، وكيفيته مجهولة، وكذلك القول في جميع الصفات يجب الإيمان به، ويترك الخوض في تأويله، وإدراك كيفيته".

وقال أيضًا (1 / 482): "مَن حمل اللفظ على ظاهره، وعلى مقتضى اللغة حمله على حقيقته، ومن تأوله عدل به عن الحقيقة إلى المجاز، ولا يجوز إضافة المجاز إلى صفات الله تعالى".

وفي العلو للعلي الغفار (ص: 263)، والعرش (2 / 459-460) كليهما للحافظ الذهبي ما لفظه: "قال الإمام الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الطلحي الأصبهاني مصنف الترغيب والترهيب وقد سئل عن صفات الرب؟ فقال: مذهب مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وأحمد ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وإسحاق بن راهويه أن صفات الله التي وصف بها نفسه ووصفه بها رسوله من السمع والبصر والوجه واليدين وسائر أوصافه إنما هي على ظاهرها المعروف المشهور من غير كيف يتوهم فيها، ولا تشبيه ولا تأويل.

قال ابن عيينة: كل شيء وصف الله به نفسه فقراءته تفسيره. ثم قال: أي: هو هو على ظاهره، لا يجوز صرفه إلى المجاز بنوع من التأويل".



73- قول الإمام يحيى ابن أبي الخير العِمراني شيخ الشافعيين باليمن (المتوفى: 558):

قال يحيى ابن أبي الخير العِمراني في الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (2 / 568- 569):

"ويقال للأشعري: قد أقررت بأن لله سمعاً وبصراً وعلماً وقدرة وحياة وكلاماً لتنفي عنه ضد هذه الصفات، **فلما كان السمع الذي أثبتّه لله هو السمع المعهود في لغة العرب**، وهو إدراك المسموعات وكذلك ضده المنفي عنه هو المعهود في كلام العرب وهو الصمم، **وكذلك البصر الذي أثبتّه لله هو المعهود في كلام العرب** وهو إدراك المبصرات، والعلم هو إدراك المعلومات، **وجب أن يكون الكلام لله هو الكلام المعهود في كلام العرب**، وهو ما كان بحرف وصوت، كما أن ضده المنفي عنه وهو الخرس المعهود عندهم، فأما إثبات كلام لا يفهم ولا يعلم فمحال".

وقال أيضًا (633/2) بعد أن ذكر النصوص في إثبات الوجه واليدين والعين والنزول: "وأخبار الصفات من هذا كثيرة، والمعتزلة والأشعرية يردون شيئا منها، ومنها ما يتأولونه.

ومذهب السلف والعلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة الأ عصار كمالك والشافعي وأحمد بن حنبل ينزهون اللّٰه عن الجسمية، و التصديق بما ورد من هذه الآي والأخبار، والسكوت عن تفسيرها والاعتراف بـ العجز عن علم المراد بذلك[1]، **والتسليم والإيمان بذلك إيمانا جمليا كما آمنا وصدقنا بإثبات الذات من غير تكييف".**

وقال أيضًا (1/ 100): "ونؤمن بأخبار الصفات الواردة عن النبي صلى اللّٰه عليه وسلم في النزول وغيره **إيمانا مجملا** ولا نفسِّرها[2]، بل نمرها كما

---

(1) أي: علم كنه الصفات وكيفيتها، بدليل قوله بعد ذلك مباشرة أننا نؤمن بصفات اللّٰه تعالى إيمانًا جُملياً كما نؤمن بذات اللّٰه إيمانًا جملياً، والإيمان الجملي بالذات إثباتها من غير تكييف، وكذلك الإيمان الجملي بالصفات هو إثباتها من غير تكييف.

ومما يؤكِّد أنّ المراد نفيُ علم الكيفية أنّ نفي التكييف لا يكون إلا بعد إثبات المعنى، إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول، فلا يُحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يُفهم عن اللفظ معنى، وإنما يُحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات.

(2) مراده بالتفسير المنفي تأويلُ آيات وأحاديث الصفات بما يخالف ظاهرها، كتفسير ا لاستواء بالاستيلاء، قال

جاءت".

وقال أيضاً (634/2): "وقد أخبر الله تعالى أنه على العرش استوى، وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فعلمنا أن هناك معنى يختص به العرش دونه، فقلنا: هو على العرش استوى. ولا نكيف الاستواء ولا نفسره، بل نصدّق به ونؤمن به إيمانا مجملا".

74- قول شيخ الإسلام عبد القادر الجيلاني (المتوفى: 561):

قال عبد القادر الجيلاني في كتاب الغنية لطالبي طريق الحق (ص: 86): "وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش.

ثم قال: وكونه عز وجل على العرش مذكور في كل كتاب أنزل على كل نبي أرسل بلا كيف، فالاستواء من صفات الذات بعد ما أخبرنا به وأكده في سبع آيات من كتابه والسنة المأثورة به، وهو صفة لازمة له ولائقة به، كاليد و الوجه والعين والسمع والبصر والحياة والقدرة، وكونه خالقاً ورازقاً ومحيياً ومميتاً، موصوف بها، ولا نخرج من الكتاب والسنة، نقرأ الآية والخبر ونؤمن بما فيهما، ونكل الكيفية في الصفات إلى علم الله عز وجل".

وقال (ص: 85): "يقبض ويبسط، يضحك ويفرح، يحب ويكره، ويبغض ويرضى، ويغضب ويسخط، يرحم ويغفر، يعطي ويمنع، له يدان، وكلتا يديه يمين".

وقال (ص: 88): "وأنه تعالى ينزل في كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء وكما شاء،...لا بمعنى نزول الرحمة وثوابه على ما ادعته المعتزلة والأ شعرية".

رحمه الله في الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (1 / 99): "وأن لله وجها ويدين كما أخبر بكتابه، ولا يُفسّر ذلك بالجارحة ولا بالذات والنعمة".

وقال أيضًا (136/1): "وأما إثبات الوجه واليدين فإنه إثبات صفة لا إثبات جارحة له كما أثبتته المجسمة، ولا نفسّر ذلك كما فسرته الأشعرية".






وقال (ص: 91): "وهذه الآيات والأخبار **تدل على أن لكلام الله صوتًا لا كصوت الآدميين**، كما أن علمه وقدرته وبقية صفاته لا تشبه صفات الآدميين ، كذلك صوته. وقد نصّ الإمام أحمد رحمه الله على إثبات الصوت في رواية جماعة من الأصحاب رضوان الله عليهم أجمعين، خلاف ما قالت الأشعرية من أن كلام الله معنى قائم بنفسه، والله حسيب كل مبتدع ضال مضل".

75- قول الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: 600):

قال الحافظ عبد الغني المقدسي في الاقتصاد في الاعتقاد (ص: 98) بعد ذكره لأدله إثبات صفة الوجه: "**فهذه صفة ثابتة** بنص الكتاب وخبر الصادق الأمين، **فيجب الإقرار بها، والتسليم كسائر الصفات الثابتة بواضح الدلالات** ".

وقال أيضًا (ص: 100-101): "وتواترت الأخبار، وصحت الآثار بأن الله عز وجل ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا **فيجب الإيمان به، والتسليم له، وترك الا عتراض عليه، وإمراره من غير تكييف ولا تمثيل**، ولا تأويل، **ولا تنزيه ينفي حقيقة النزول**[1]...ولا يصح حمله على نزول القدرة، ولا الرحمة، ولا نزول الملك".

وقال أيضًا (ص: 118): "وكل ما قال الله عز وجل في كتابه، وصح عن رسوله بنقل العدل عن العدل مثل المحبة، والمشيئة والإرادة، والضحك، و الفرح، والعجب، والبغض، والسخط، والكره، والرضا، وسائر ما صح عن الله ورسوله، وإن نبت عنها أسماع بعض الجاهلين، واستوحشت منها نفوس المعطلين".

وقال (ص: 80): "فآمنوا بما قال الله سبحانه في كتابه، وصح عن نبيه، وأمَرّوه كما ورد **من غير تعرض لكيفية**، أو اعتقاد شبهة أو مثلية، أو تأويل يؤدي إلى التعطيل".

---

(1) هذه العبارة مما أخذه بعضهم على الحافظ عبد الغني وشنعوا عليه بها، وردّ عليهم الحافظ ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة (423/1) بقوله: "وأما قوله: "ولا أنزهه تنزيهاً ينفي حقيقة النزول" فإن صح هذا عنه فهو حق، وهو كقول القائل: لا أنزهه تنزيهاً ينفي حقيقة وجوده، أو حقيقة كلامه، أو حقيقة علمه، أو سمعه وبصره، ونحو ذلك".

وقال الحافظ ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة (1/ 424): "وقرأت بخط الإ ِمام الحافظ الذهبي: ولم يبدُ من الرجل [أي: الحافظ عبد الغني] أكثر مما يقوله خلق من العلماء الحنابلة والمحدثين: **من أن الصفات الثابت محمولة على الحقيقة، لا على المجاز، أعني أنها تجري على مواردها، لا** يعبر عنها بعبارات أخرى، كما فعلته المعتزلة، أو المتأخرون من الأشعرية. هذا مع أن صفاته تعالى لا يماثلها شيء".

76- قول الإمام موفق الدين ابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620):

قال ابن قدامة في لمعة الاعتقاد (ص: 45): "وعلى هذا درج السلف وأئمة الخلف رضي الله عنهم، **كلهم متفقون على الإقرار والإمرار والإثبات**، لما ورد من الصفات في كتاب الله وسنة رسوله من غير تعرض لتأويله".

وقال أيضًا في لمعة الاعتقاد (ص: 64) بعد أن ذكر صفات الله الواردة في القرآن وهي الوجه واليدين والنفس والمجيء والإتيان والرضى والمحبة و الغضب والسخط، والصفات الواردة في السنة وهي النزول والضحك و العجب: "فهذا وما أشبهه مما صح سنده وعدلت رواته، نؤمن به ولا نرده ولا نجحده، **ولا نتأوله بتأويل يخالف ظاهره**[1]، ولا نشبهه بصفات المخلوقين و لا بسمات المحدثين".

وقال أيضًا في ذم التأويل (ص: 11): "ومذهب السلف رحمة الله عليهم الإ يمان **بصفات الله تعالى وأسمائه** التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله، أو على لسان رسوله، من غير زيادة عليها ولا نقص منها ولا تجاوز لها، **ولا تفسير ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها**، ولا تشبيه بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين، بل أمرّوها كما جاءت، وردّوا علمها إلى قائلها ومعناها[2]

(1) كلام ابن قدامة واضح في أنّ هناك معنى ظاهر من آيات وأحاديث صفات الله تعالى، فلا يُقبل التأويل المخالف لذلك المعنى الظاهر.

(2) أي: حقيقة معناها، كما في نهاية قول ابن قدامة هذا حيث قال: "**ولم يعلموا حقيقة معناها**". وقال أيضًا قبل سطر: "**ولا تفسير ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها**"، فدل على أنّ هناك معنى ظاهر من آيات وأحاديث صفات الله تعالى.

ومما يؤكِد أنّ المنفي حقيقة المعنى لا أصل المعنى أن كلام ابن قدامة عام في جميع أسماء الله وصفاته، ومعلوم أن الحياة والقدرة والسمع والبصر والعلم ونحوهالم يقل

إلى المتكلِم بها.

وقال بعضهم: ويروى ذلك عن الشافعي رحمة الله عليه: آمنت بما جاء عن الله على مراد الله، وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وعلموا أنّ المتكلم بها صادق لا شك في صدقه فصدقوه، ولم **يعلموا حقيقة معناها**[1] فسكتوا عما لم يعلموه، وأخذ ذلك الآخر والأول".

أحدٌ من مثبتي الصفات بتفويض المعنى فيها. فدل ذلك على أنّ المنفي هو حقيقة المعنى وهو الكنه والكيفية.

وحقائق - أي: كنه وكيفيات - صفات الله تعالى هي من التأويل الذي استأثر الله بعلمه. وهذا هو تفويض السلف.

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (13/ 312): "**وأما التأويل الذي اختص الله به فحقيقة ذاته وصفاته** كما قال مالك: والكيف مجهول. فإذا قالوا: ما حقيقة علمه وقدرته وسمعه وبصره؟ قيل: هذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله".

وقال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء (8 / 509) عن آيات وأحاديث الصفات: "قراءتها وإمرارها على ما جاءت هو الحق، لا تفسير لها غير ذلك، فنؤمن بذلك، ونسكت اقتداء بالسلف، **معتقدين أنها صفات لله تعالى، استأثر الله بعلم حقائقها**، وأنها لا تشبه صفات المخلوقين كما أن ذاته المقدسة لا تماثل ذوات المخلوقين".

والحافظ الذهبي – كما سيأتي، وكما تقدم عند قولي أبي جعفر الترمذي، وأبي أحمد القصاب- من القائلين بثبوت الصفات، وأنها لا تُحمل على المجاز، **وأنها معلومة في الجملة، وأن الاستواء والوجه والنزول وغير ذلك من صفات الله تعالى عبارات جلية بيّنة واضحة للسامع، وأنّ السؤال عن معاني تلك الصفات عيٍ**؛ لأنّ السؤال إنما يكون عن كلمة غريبة في اللغة.

وقال ابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية (ص: 80) بعد أن ذكر الصفات الفعلية ا لاختيارية ومنها الاستواء والإتيان والمجيء والنزول والغضب والرضا: "ونحو ذلك مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، **وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله**، ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، **ولكن أصل معناه معلوم لنا**".

(1) تقدم في الهامش السابق أنّ حقائق – أي: كنه وكيفيات- صفات الله هي مما استأثر الله بعلمه، وقد عبّر ابن قدامة **بهذه العبارة في الإسراء والمعراج وأشراط الساعة** وغير ذلك من أمور الغيب، **مع كون جميع ذلك معلومًا**، قال في لمعة الاعتقاد (ص: 134): "ويجب الإيمان بكل ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وصح به النقل عنه فيما شاهدناه أو غاب عنا، نعلم أنه حق وصدق، وسواء في ذلك ما عقلناه، أو جهلناه **ولم نطلع على حقيقة معناه مثل حديث الإسراء والمعراج**...ومن ذلك **أشراط الساعة** مثل خروج الدجال ونزول عيسى بن مريم عليه السلام فيقتله وخروج يأجوج

ومأجوج وخروج الدابة وطلوع الشمس من مغربها وأشباه ذلك مما صح به النقل".

تنبيه: ذكر بعضهم أنّ موفق الدين ابن قدامة من المفوّضة وليس من أهل الإثبات في صفات اللّه تعالى، وهذا غير صواب؛ وقد ذكرنا في الأصل من أقواله ما يدل على أنه من أهل الإثبات، وله مؤلف في إثبات العلو، ومؤلف في إثبات الحرف، ومعلوم أنّ المفوضة لا يقولون بذلك.

ومن أقوى ما استدل به بعضهم على كون ابن قدامة من أهل التفويض هو قوله في لمعة الاعتقاد (ص: 37-38): "وكل ما جاء في القرآن أو صح عن المصطفى عليه السلا م من صفات الرحمن وجب الإيمان به، وتلقيه بالتسليم والقبول، وترك التعرض له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل.

وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظا، وترك التعرض لمعناه، ونردّ علمه إلى قائله، ونجعل عهدته على ناقله اتباعا لطريق الراسخين في العلم الذين أثنى اللّه عليهم في كتابه المبين بقوله سبحانه وتعالى : {وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا}".

والجواب أنّ هذا النقل ظاهر في أنّ تفويض المعنى إنما يكون فيما أشكل من نصوص الصفات، فنصوص الصفات عند ابن قدامة قسمان:

الأول: ما يجب الإيمان به، وتلقيه بالتسليم والقبول.

الثاني: ما أشكل من نصوص الصفات، فيجب إثبات لفظه، وعدم التعرض لمعناه.

والقسم الأول يجب قبوله، ولا يتعرض لتأويله، بل يقبله بمعناه الظاهر، ولذلك نفى عنه التشبيه والتمثيل، ولا يُنفى التشبيه إلا بعد إثبات المعنى، فنفي التشبيه والتمثيل عما ليس بثابت لغو من القول.

وهذا القسم هو الغالب على نصوص الصفات، ولذلك قال: "**وكل** ما جاء في القرآن **أو** صح عن المصطفى عليه السلام من صفات الرحمن وجب الإيمان به، وتلقيه بالتسليم و القبول"، وقد سبق أن ابن قدامة ذكر صفة النزول والضحك والعجب، ثم قال: "ولا نتأوله **بتأويل يخالف ظاهره**"، فأثبت له المعنى الظاهر، وبيّن أنه لا يُقبل التأويل المخالف لذلك الظاهر.

والقسم الثاني خاص بما أشكل من نصوص الصفات، ولذلك قال: "وما أشكل من ذلك"، فقد يكون العالم من أهل الإثبات لصفات اللّه في الأعم الغالب، ولكن قد يُشكل عليه بعض نصوص الصفات فيردّ علمها إلى قائلها.

وهذا لا إشكال فيه، فكم من إمام من الأئمة أشكل عليه نصٌ من نصوص الصفات فيثبته لفظا ولا يتعرض لمعناه، أو يؤول معناه، كما صنع إمام الأئمة ابن خزيمة في حديث الصورة حيث لجأ إلى تأويله، وقد كان ابن خزيمة رأسًا في السنة وفي إثبات صفات اللّه تعالى، وشجى في حلوق المعطلة كما هو ظاهر في كتابه التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل.

فابن قدامة يرى أنه لا يُلجأ إلى التأويل حتى فيما أشكل معناه، بل يُثبت لفظه ويتوقف في معناه.

وقال في إثبات صفة العلو (ص: 63): "فإن الله تعالى وصف نفسه بالعلو **في السماء، ووصفه بذلك محمد خاتم الأنبياء، وأجمع على ذلك جميع العلماء من الصحابة الأتقياء والأئمة من الفقهاء، وتواترت الأخبار بذلك على وجه حصل به اليقين**، وجمع الله تعالى عليه قلوب المسلمين، وجعله مغروزا في طباع الخلق أجمعين، فتراهم عند نزول الكرب بهم يلحظون السماء بأعينهم، ويرفعون نحوها للدعاء أيديهم، وينتظرون مجيء الفرج من ربهم، وينطقون بذلك بألسنتهم لا ينكر ذلك إلا مبتدع غال في بدعته، أو مفتون بتقليده واتباعه على ضلالته".

وقال أيضًا في إثبات صفة العلو (ص: 65): "وأخبر عن فرعون أنه قال: {يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِباً} **يعني أظن موسى كاذبا في أن الله إلهه في السماء**. والمخالف في هذه المسألة قد أنكر هذا، يزعم أن موسى كاذب في هذا بطريق القطع واليقين، مع مخالفته لرب العالمين، وتخطئته لنبيه الصادق الأمين، وتركه منهج الصحابة والتابعين والأئمة السابقين وسائر الخلق أجمعين"

77- قول الحافظ أبي العباس القرطبي (المتوفى: 656):

قال القرطبي في المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (9/426-427): "ثم إنهم [أي: المتكلمين] أخذوا يبحثون فيما أمسك عن البحث فيه السلف الصالح، ولم يوجد عنهم فيه بحث واضح، وهو كيفية تعلقات صفات الله تعالى، وتعديدها، واتخاذها في أنفسها، وأنها هي الذات أو غيرها،...إلى غير ذلك من الأبحاث المبتدعة التي لم يأمر الشرع بالبحث عنها، وسكت أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن سلك سبيلهم عن الخوض فيها؛ **لعلمهم بأنها بحث عن كيفية ما لا تعلم كيفيته، فإنّ العقول لها حد تقف عنده، وهو العجز عن التكييف لا يتعداه، ولا فرق بين البحث في كيفية الذات وكيفية الصفات**، ولذلك قال العليم الخبير: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} و

وتفويض ما أشكل لا إشكال فيه كما قلنا، ولكن الشأن في أن يُجعل ذلك منهجًا عامًا فيما سوى الصفات السبع أو الثمان بزعم أن ذلك يوهم التجسيم والتشبيه.

وثمت شيء آخر وهو أن موفق الدين ابن قدامة لا ينفي المعنى الظاهر حتى فيما أشكل من نصوص الصفات، بل يترك التعرض لمعناه ويرد علمه إلى قائله، بخلاف المفوضة، إذ إنهم ينفون المعنى الظاهر، ويقولون بأن ظواهر هذه النصوص غير مرادة، ثم يتوقفون عن تعيين المعنى المراد، فهم في الحقيقة قائلون بالتأويل في الجملة، وابن قدامة غير قائل بذلك، فنسبته إلى المفوضة غير دقيقة حتى فيما أشكل عليه من نصوص الصفات، مع أنه في الأغلب مشى على مذهب أهل الإثبات، وله كما قلنا مؤلف في إثبات العلو، ومؤلف في إثبات الحرف والصوت.

لا تبادر بالإنكار فنل [مثل] الأغبياء الأغمار، فإنك قد حجبت عن كيفية حقيقة نفسك مع علمك بوجودها، وعن كيفية إدراكاتك، مع أنك تدرك بها. فإذا عجزت عن إدراك كيفية ما بين جنبيك، فأنت عن إدراك ما ليس كذلك أعجز".

78- قول الإمام أبي طاهر القرشي (المتوفى: 669):

قال أبو طاهر القرشي في بيان اعتقاد أهل الإيمان (ص:34): "وأنّ جميع صفاته المذكورة في كتابه، والمروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تضاعيف خطابه، **هي كما ذكرت، تمر كما جاءت على ما وردت**، من غير تأويل ولا تعطيل ولا تبديل ولا تحويل، **بل يجب الإيمان بظاهرها**، ولا يجوز السؤال عن كشف غامرها".

79- قول المفسر أبي عبد الله القرطبي (المتوفى: 671):

قال أبو عبد الله القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (7 / 219): "ولم يُنكر أحد من السلف الصالح **أنه استوى على عرشه حقيقة**، وخصّ العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، **وإنما جهلوا كيفية الاستواء، فإنه لا تعلم حقيقته**. قال مالك رحمه الله: **الاستواء معلوم- يعني في اللغة- والكيف مجهول**".

وقال أيضًا (7 / 278): "ثمّ قال: {فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقاً} **وتجلى معناه ظهر**، من قولك: جلوت العروس أي أبرزتها. وجلوت السيف أبرزته من الصدأ، جلاء فيهما. وتجلى الشيء انكشف".

80- قول الإمام أحمد بن حمدان بن شبيب الحنبلي (المتوفى: 695):

قال ابن حمد ان في نهاية المبتدئين في أصول الدين (ص: 30): "ونجزم أنه في السماء، وأنه استوى على العرش بلا كيف، **بل على ما يليق به في ذلك كله**، ولا نتأول ذلك، ولا نفسره، ولا نكيفه".

81- قول الإمام علي بن محمد المشهور بابن المنيّر (المتوفى: 699):

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (390/13): "قال[أي: ابن المنيّر]: ولأهل الكلام في هذه الصفات كالعين والوجه واليد ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها صفات ذات أثبتها السمع ولا يهتدي إليها العقل.

والثاني: أن العين كناية عن صفة البصر، واليد كناية عن صفة القدرة، و الوجه كناية عن صفة الوجود. والثالث: إمرارها على ما جاءت مفوضا معناها إلى الله تعالى"[1].

82- قول العلامة أحمد بن إبراهيم، عماد الدين الواسطي الشافعي الصوفي، المعروف بابن شيخ الحزامية (المتوفى: 711هـ):

قال أحمد بن إبراهيم الواسطي في النصيحة في صفات الرب جل وعلا (ص: 23-24): "حياته معلومة وليست مكيفة، وعلمه معلوم وليس مكيفا، وكذلك سمعه وبصره معلومان، ليس جميع ذلك أعراضا، بل هو كما يليق به.

ومثل ذلك بعينه فوقيته واستواؤه ونزوله، ففوقيته معلومة أعني ثابتة كثبوت حقيقة السمع وحقيقة البصر فإنهما معلومان ولا يكيفان، كذلك فوقيته معلومة ثابتة غير مكيفة كما يليق به، واستواؤه على عرشه معلوم غير مكيف بحركة أو انتقال يليق بالمخلوق، بل كما يليق بعظمته وجلال صفاته، معلومة من حيث الجملة والثبوت، غير معلومة من حيث التكييف والتحديد، فيكون المؤمن بها مبصرا بها من وجه، أعمى من وجه، مبصرا من حيث الإثبات والوجود، أعمى من حيث التكييف والتحديد

وبهذا يحصل الجمع بين الإثبات لما وصف الله تعالى نفسه به، وبين نفي التحريف والتشبيه والوقوف، وذلك هو مراد الرب تعالى منا في إبراز صفاته لنا لنعرفه به ونؤمن بحقائقها وننفي عنها التشبيه ولا نعطلها بـ التحريف والتأويل.

ولا فرق بين الاستواء والسمع، ولا بين النزول والبصر، الكل ورد به النص.

فإن قالوا لنا في الاستواء: شبـ ّهتم؟ نقول لهم في السمع: شبهتم ووصفتم ربكم بالعرض.

فإن قالوا: لا عرض، بل كما يليق به. قلنا في الاستواء والفوقية: لا حصر، بل كما يليق به. فجميع ما يلزمونا به في الاستواء والنزول واليد والوجه و القدم والضحك والتعجب من التشبيه نلزمهم به في الحياة والسمع والبصر والعلم.

---

(1) الشاهد في قول ابن المنير هذا أنه غاير بين القول الأول وهو إثبات الصفات، وبين القول الثالث وهو القول بتفويض المعنى كما هو مذهب المفوضة.

فكما لا يجعلونها هم أعراضا. كذلك نحن لا نجعلها جوارح ولا ما يوصف به المخلوق.

وليس من الإنصاف أن يفهموا في الاستواء والنزول والوجه واليد صفات المخلوقين فيحتاجوا إلى التأويل والتحريف.

فإن فهموا في هذه الصفات ذلك فيلزمهم أن يفهموا في الصفات السبع صفات المخلوقين من الأعراض.

فما يلزمونا في تلك الصفات من التشبيه والجسمية، نلزمهم به في هذه الصفات من العرضية، وما ينزهوا ربهم به في الصفات السبع، وينفون عنه عوارض الجسم فيها، فكذلك نحن نعمل في تلك الصفات التي ينسبونا فيها إلى التشبيه سواء بسواء.

ومن أنصف عرف ما قلنا واعتقده وقَبِل نصيحتنا ودان لله بإثبات جميع صفاته هذه وتلك، ونفى عن جميعها التشبيه والتعطيل والتأويل و الوقوف، وهذا مراد الله منا في ذلك؛ لأن هذه الصفات وتلك جاءت في موضع واحد، وهو الكتاب والسنة، فإذا أثبتنا تلك بلا تأويل، وحرفنا هذه وأوّلناها كنا كمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض".

وقال (ص: 21): "وأثبتنا علو ربنا وفوقيته واستواءه على عرشه كما يليق بجلاله وعظمته، والحق واضح في ذلك والصدر ينشرح له، فإن التحريف تأباه العقول الصحيحة مثل تأويل الاستواء بالاستيلاء وغيره، والوقوف في ذلك جهل وعيّ، مع أن الرب سبحانه وصف لنا نفسه بهذه الصفات لنعرفه بها، فوقوفنا عن إثباتها ونفيها عدول عن المقصود منه في تعريفنا إياه، فما وصف لنا نفسه بها إلا لنثبت ما وصف به نفسه، ولا نقف في ذلك".

وقال: (ص: 30): "فرحم الله عبدا وصلت إليه هذه الرسالة ولم يعاجلها بالإ نكار، وافتقر إلى ربه في كشف الحق آناء الليل وأطراف النهار، وتأمل النصوص في الصفات، وفكر بعقله في نزولها، وفي المعنى الذي نزلت له، وما الذي أريد بعلمها من المخلوقات، ومن فتح الله قلبه عرف أنه ليس المراد إلا معرفة الرب بها والتوجه إليه منها وإثباته له بحقائقها وأعيانها كما يليق بجلاله وعظمته، بلا تأويل ولا تعطل ولا تكييف ولا تمثيل ولا جمود ولا وقوف".

83- قول الإمام سليمان بن عبد القوي، نجم الدين الطوفي (المتوفى: 716):

قال العلامة الطوفي في قواعد وجوب الاستقامة والاعتدال كما في أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات لمرعي الكرمي (ص: 200): "والمشهور عند أصحاب الإمام أحمد أنهم لا يتأوّلون الصفات التي من جنس الحركة ك المجيء والإتيان والنزول والهبوط والدنو والتدلي كما لا يتأولون غيرها متابعة للسلف الصالح.

قال: وكلام السلف في هذا الباب يدل على إثبات المعنى المتنازع فيه، قال الأوزاعي لما سئل عن حديث النزول؟ يفعل الله ما يشاء. وقال حماد بن زيد: يدنو من خلقه كيف يشاء. قال: وهو الذي حكاه الأشعري عن أهل السنة والحديث...".

وقال مرعي الكرمي في أقاويل الثقات (ص: 77-78): "قال العلامة الطوفي: ذهب طوائف من المتكلمين والفقهاء إلى أن الله تعالى لا يُحَب، وإنما محبته محبة طاعته وعبادته.

وقالوا: هو أيضًا لا يُحِب عباده المؤمنين، وإنما محبته إرادته الإحسان إليهم.

قال: والذي دل عليه الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها وجميع مشايخ الطريق أن الله تعالى يُحِب ويُحَب لذاته، وأما حب ثوابه فدرجة نازلة.

قال: وأول من أنكر المحبة في الإسلام الجعد بن درهم أستاذ الجهم بن صفوان، فضحى به خالد بن عبد الله القسري، وقال: أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم فإني مضح بالجعد ابن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا، ولم يكلم موسى تكليما. ثم نزل فذبحه برضا علماء الإسلام".

84- قول شيخ الإسلام ابن تيمية (المتوفى: 728):

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (5 / 36-37): "فالا ستواء معلوم - يُعلم معناه ويفسّر ويترجم بلغة أخرى - وهو من التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم، وأما كيفية ذلك الاستواء فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى".

وقال أيضًا كما في مجموع الفتاوى (17/ 374): "وأما نفس المعنى الذي بيّنه الله فيعلمه الناس كلٌ على قدر فهمه، فإنهم يفهمون معنى السمع

ومعنى البصر، وأن مفهوم هذا ليس هو مفهوم هذا، ويعرفون الفرق بينهما، وبين العليم والقدير وإن كانوا لا يعرفون كيفية سمعه وبصره.

بل الروح التي فيهم يعرفونها من حيث الجملة ولا يعرفون كيفيتها.

كذلك يعلمون معنى الاستواء على العرش، وأنه يتضمن علو الرب على عرشه وارتفاعه عليه كما فسره بذلك السلف قبلهم، وهذا معنى معروف من اللفظ لا يحتمل في اللغة غيره كما قد بسط في موضعه، ولهذا قال مالك: الاستواء معلوم".

وقال أيضًا كما في مجموع الفتاوى (5/ 41- 42): "فقول ربيعة ومالك: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب موافق لقول الباقين: "أمروها كما جاءت بلا كيف" فإنما نفوا علم الكيفية، ولم ينفوا حقيقة الصفة.

ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه - على ما يليق بالله - لمَا قالوا الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ولمَا قالوا "أمروها كما جاءت بلا كيف"؛ فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلوما، بل مجهولا بمنزلة حروف المعجم.

وأيضا: فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات.

وأيضا: فإن من ينفي الصفات الخبرية أو الصفات مطلقا لا يحتاج إلى أن يقول بلا كيف، فمن قال: إن الله ليس على العرش لا يحتاج أن يقول بلا كيف، فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لما قالوا: "بلا كيف".

وأيضا: فقولهم: "أمرّوها كما جاءت" يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظ دالة على معان، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أمرّوا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمرّوا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذ فلا تكون قد أُمرّت كما جاءت ولا يقال حينئذ بلا كيف، إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول".

وقال أيضًا كما في مجموع الفتاوى (13 / 308-310): "وكذلك الأئمة كانوا إذا سئلوا عن شيء من ذلك لم ينفوا معناه، بل يثبتون المعنى وينفون الكيفية، كقول مالك بن أنس لما سئل عن قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به

واجب، والسؤال عنه بدعة. وكذلك ربيعة قبله. وقد تلقى الناس هذا الكلام بـ القبول، فليس في أهل السنة من ينكره.

وقد بيّن أن الاستواء معلوم كما أن سائر ما أخبر به معلوم، ولكن الكيفية لا تعلم، ولا يجوز السؤال عنها، لا يقال: كيف استوى؟

ولم يقل مالك الكيف معدوم، وإنما قال: الكيف مجهول.

وهذا فيه نزاع بين أصحابنا وغيرهم من أهل السنة غير أن أكثرهم يقولون: لا تخطر كيفيته ببال، ولا تجري ماهيته في مقال.

ومنهم من يقول: ليس له كيفية ولا ماهية.

فإن قيل: معنى قوله: "الاستواء معلوم" أن ورود هذا اللفظ في القرآن معلوم كما قاله بعض أصحابنا الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه.

قيل: هذا ضعيف؛ فإن هذا من باب تحصيل الحاصل، فإن السائل قد علم أن هذا موجود في القرآن وقد تلا الآية.

وأيضا فلم يقل: ذكر الاستواء في القرآن ولا إخبار الله بالاستواء، وإنما ق ال: الاستواء معلوم. فأخبر عن الاسم المفرد أنه معلوم، لم يخبر عن الجملة.

وأيضا فإنه قال: "والكيف مجهول" ولو أراد ذلك لقال: "معنى الاستواء مجهول، أو تفسير الاستواء مجهول، أو بيان الاستواء غير معلوم"، فلم ينف إلا العلم بكيفية الاستواء لا العلم بنفس الاستواء.

وهذا شأن جميع ما وصف الله به نفسه لو قال في قوله: {إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى} كيف يسمع، وكيف يرى؟ لقلنا: السمع والرؤيا معلوم، والكيف مجهول.

ولو قال: كيف كلم موسى تكليما؟ لقلنا: التكليم معلوم، والكيف غير معلوم.

وأيضا فإن من قال هذا من أصحابنا وغيرهم من أهل السنة: يقرون بأن الله فوق العرش حقيقة، وأن ذاته فوق ذات العرش، لا ينكرون معنى الاستواء، و لا يرون هذا من المتشابه الذي لا يعلم معناه بالكلية. ثم السلف متفقون على تفسيره بما هو مذهب أهل السنة".

وقال أيضًا كما في شرح حديث النزول (ص: 32): "وهكذا سائر الأئمة، قولهم يوافق قول مالك في أنا لا نعلم كيفية استوائه كما لا نعلم كيفية

ذاته، ولكن نعلم المعنى الذي دل عليه الخطاب، فنعلم معنى الاستواء، ولا نعلم كيفيته، وكذلك نعلم معنى النزول، ولا نعلم كيفيته، ونعلم معنى السمع والبصر والعلم والقدرة، ولا نعلم كيفية ذلك، ونعلم معنى الرحمة و الغضب والرضا والفرح والضحك، ولا نعلم كيفية ذلك".

وقال أيضًا كما في مجموع الفتاوى (5 / 181): "فقد أخبر [أي: الإمام مالك] رضي الله عنه بأن نفس الاستواء معلوم، وأن كيفية الاستواء مجهولة، وهذا بعينه قول أهل الإثبات.

وأما النفاة فما يثبتون استواء حتى تجهل كيفيته، بل عند هذا القائل الشاك وأمثاله أن الاستواء مجهول غير معلوم، وإذا كان الاستواء مجهولا لم يحتج أن يقال: الكيف مجهول، لا سيما إذا كان الاستواء منتفيا، فالمنتفي المعدوم لا كيفية له حتى يقال هي مجهولة أو معلومة.

وكلام مالك صريح في إثبات الاستواء وأنه معلوم، وأن له كيفية، لكن تلك الكيفية مجهولة لنا لا نعلمها نحن، ولهذا بدّع السائل الذي سأله عن هذه الكيفية؛ فإن السؤال إنما يكون عن أمر معلوم لنا، ونحن لا نعلم كيفية استوائه، وليس كل ما كان معلوما وله كيفية تكون تلك الكيفية معلومة لنا".

وقال أيضًا كما في مجموع الفتاوى (362/6-363): "قلتُ: ونحن نتكلم على صفة من الصفات ونجعل الكلام فيها أنموذجا يحتذى عليه ونعبّر بصفة "اليد" وقد قال تعالى: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ} وَقَالَ تعَالَى لإبليس: {مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ} وَقَالَ تَعَالَى: {وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ} وَقَالَ تَعَالَى: {تَبَارَكَ الذِي بِيَدِهِ المُلْكُ} وَقَالَ: {بِيَدِكَ الخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} وَقَالَ تَعَالَى: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ}

وقد تواتر في السنة مجيء "اليد" في حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

فالمفهوم من هذا الكلام: أن لله تعالى يدين مختصتين به ذاتيتين له كما يليق بجلاله، وأنه سبحانه خلق آدم بيده دون الملائكة وإبليس، وأنه سبحانه يقبض الأرض ويطوي السموات بيده اليمنى وأن {يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} ومعنى بسطهما بذل الجود وسعة العطاء...

فالقائل إن زعم أنه ليس له يد من جنس أيدي المخلوقين وأن يده ليست جارحة فهذا حق.

وإن زعم أنه ليس له يد زائدة على الصفات السبع فهو مبطل فيحتاج إلى تلك المقامات الأربعة...".

وقال أيضًا في الإكليل في المتشابه والتأويل (ص: 33-34): "وأما إدخال أسماء الله وصفاته أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله...

فنقول: أما الدليل على بطلان ذلك **فإني ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة لا أحمد بن حنبل ولا غيره أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية ونفى أن يعلم أحد معناه**. وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم ولا قالوا: إن الله ينزل كلاما لا يفهم أحد معناه ، وإنما قالوا كلمات لها معان صحيحة. قالوا في أحاديث الصفات: تمر كما جاءت.

ونهوا عن تأويلات الجهمية وردوها وأبطلوها التي مضمونها تعطيل النصوص عما دلت عليه.

ونصوص أحمد والأئمة قبله بينة في أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية ويقرون النصوص على ما دلت عليه من معناها، ويفهمون منها بعض ما دلت عليه كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغير ذلك. وأحمد قد قال في غير أحاديث الصفات: "تمر كما جاءت"، وفي أحاديث الوعيد مثل قوله: «من غشنا فليس منا»، وأحاديث الفضائل، ومقصوده بذلك أن الحديث لا يحرّف كلمه عن مواضعه كما يفعله من يحرفه ويسمى تحريفه تأويلا بالعرف المتأخر.

فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الأئمة تحريف باطل، وكذلك نص أحمد في كتاب الرد على الزنادقة والجهمية أنهم تمسكوا بمتشابه القرآن، وتكلم أحمد على ذلك المتشابه **وبيّنَ معناه وتفسيره بما يخالف تأويل الجهمية، وجرى في ذلك على سنن الأئمة قبله. فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المتشابه وأنه لا يسكت عن بيانه وتفسيره، بل يبين ويفسر باتفاق الأئمة** من غير تحريف له عن مواضعه أو إلحاد في أسماء الله وآياته.

ومما يوضح لك ما وقع هنا من الاضطراب أن أهل السنة متفقون على إبطال تأويلات الجهمية ونحوهم من المنحرفين الملحدين.

والتأويل المردود هو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يخالف ظاهره. فلو قيل إن هذا هو التأويل المذكور في الآية وأنه لا يعلمه إلا الله لكان في هذا تسليم للجهمية أن للآية تأويلا يخالف دلالتها، لكن ذلك لا يعلمه إلا الله، وليس هذا مذهب السلف والأئمة، وإنما مذهبهم نفي هذه التأويلات وردها،

لا التوقف فيها، وعندهم قراءة الآية والحديث تفسيرها وتمرّ كما جاءت دالة على المعاني **لا تحرّف ولا يلحد فيها"**.

وقال أيضًا كما في مجموع الفتاوى (4 / 4): "**وهذا الجواب من مالك رحمه الله في الاستواء شاف كاف في جميع الصفات**، مثل النزول والمجيء واليد والوجه وغيرها. فيقال في مثل النزول: **النزول معلوم، والكيف مجهول**، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. وهكذا يقال في سائر الصفات؛ إذ هي بمثابة الاستواء الوارد به الكتاب والسنة".

وقال أيضًا في درء تعارض العقل والنقل (1 / 278-279): "والآيات التي ذكر الله فيها أنها متشابهات لا يعلم تأويلها إلا الله، **إنما نفى عن غيره علم تأويلها، لا علم تفسيرها ومعناها**، كما أنه لما سئل مالك رضي الله تعالى عنه عن قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} كيف استوى؟ قال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة ـ وكذلك ربيعة قبله ـ

فبين مالك أن معنى الاستواء معلوم، وأن كيفيته مجهولة، فالكيف المجهول هو من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، وأما ما يعلم من الاستواء وغيره فهو من التفسير الذي بينه الله ورسوله.

والله تعالى قد أمرنا أن نتدبر القرآن، وأخبر أنه أنزله لتعقله، ولا يكون التدبر والعقل إلا لكلام بيّن المتكلم مراده به، فأما من تكلم بلفظ يحتمل معاني كثيرة ولم يبين مراده منها فهذا لا يمكن أن يتدبر كلامه، ولا يعقل".

وقال في درء تعارض العقل والنقل (35/2): "قال مالك وربيعه وغيرهما: الا ستواء معلوم، والكيف مجهول، **فبين أن كيفية استواءه مجهولة للعباد، فلم ينفوا ثبوت ذلك في نفس الأمر، ولكن نفوا علم الخلق به"**.

وقال في بيان تلبيس الجهمية (1/ 197-198) [تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم]: "السلف والأئمة نفوا علمنا الآن بكيفيته، كقول مالك رحمه الله "الاستواء معلوم، والكيف مجهول"، **لم ينفوا أن يكون في نفس الأمر له حقيقة يعلمها هو**...ولكن نفي الشيء غير نفي العلم به".

وقال في الفتوى الحموية الكبرى (ص: 55): "وَمِنْ المَعْلُومِ أنّ صِفَاتِ كُلّ مَوْصُوفٍ تُنَاسِبُ ذَاته وَتُلَائِمُ حَقِيقَتَهُ، فَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ مِنْ صِفَاتِ الرّبِّ - الذي

لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ - إلَّا مَا يُنَاسِبُ الْمَخْلُوقَ فَقَدْ ضَلَّ فِي عَقْلِهِ وَدِينِهِ. وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ بَعْضُهُمْ: إذا قَالَ لك الجهمي: كَيْفَ اسْتَوَى، أَوْ كَيْفَ يَنْزِلُ إلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، أَوْ كَيْفَ يَدَاهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ؟ فَقُلْ لَهُ: كَيْفَ هُوَ فِي ذَاتِهِ؟

فَإِذَا قَالَ لك: لَا يَعْلَمُ مَا هُوَ إلَّا هُوَ، وَكُنْهُ الْبَارِي تَعَالَى غَيْرَ مَعْلُومٍ لِلْبَشَرِ. فَقُلْ لَهُ: فَالْعِلْمُ بِكَيْفِيَّةِ الصِّفَةِ مُسْتَلْزِمٌ لِلْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ الْمَوْصُوفِ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ تَعْلَمَ كَيْفِيَّةَ صِفَةٍ لِمَوْصُوفٍ لَمْ تَعْلَمْ كَيْفِيَّتَهُ، وَإِنَّمَا تَعْلَمُ الذَّاتَ وَالصِّفَاتِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَنْبَغِي لَك".

وقال في بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (8 / 540): الوجه الثالث قوله [أي: الرازي] عن مذهبهم [أي: السلف]إنه يجب القطع أن مراد الله تعالى منها غير ظاهرها، ويجب تفويض معناها إلى الله تعالى.

فيقال: هذا الذي لا يُعرف عن أحد من السلف رحمهم الله تعالى، لا يعرف عن أحد منهم أنه قال: يجب القطع بأن مراد الله منها غير ظاهرها، ثم يجب تفويض معناها إلى الرب تعالى، بل المعروف عن السلف نفي تشبيهها ومماثلتها بصفات المخلوقين".

85- قول الحافظ محمد بن عبد الهادي (المتوفى: 744):

قال ابن عبد الهادي الصارم المنكي (ص: 229): "واعلم أن السلف الصالح ومن سلك سبيلهم من الخلف **متفقون على إثبات نزول الرب تبارك وتعالى** كل ليلة إلى السماء الدنيا وكذلك **هم مجمعون على إثبات الإتيان والمجيء، وسائر ما ورد من الصفات في الكتاب والسنة** من غير تحريف ولا تعطيل، و **لا تكييف** ولا تمثيل، ولم يثبت عن أحد من السلف أنه تأول شيئاً من ذلك".

وقال أيضًا في الصارم المنكي (ص: 230): "قال أبو الطيب أحمد بن عثمان: حضرت عند أبي جعفر الترمذي فسأله سائل عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم: إن الله ينزل إلى سماء الدنيا، **فالنزول كيف يكون، يبقى فوقه علو؟** فقال أبو جعفر الترمذي: **النزول معقول، والكيف مجهول،** والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

وأبو جعفر هذا اسمه محمد بن أحمد بن نصر، وكان من كبار فقهاء الشافعية ومن أهل العلم والفضل والزهد في الدنيا، أثنى عليه الدارقطني وغيره، **وقد قال في النزول كما قال مالك رحمه الله في الاستواء، وهكذا القول في سائر الصفات".**

ونقل (ص: 232-233) عن القائلين بنزول الرب تبارك وتعالى مع عدم خلو العرش أنهم قالوا: "وما ذكره مخالفنا من أنا **ننفي معنى النزول بالكلية أو نفسره بأمر لا يعقل، باطل، بل النزول عندنا أمر معلوم معقول غير مجهول، وهو قرب الرب تبارك وتعالى من خلقه كيف يشاء**، وقول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه: ينزل ربنا، كقوله تعالى: {فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا} وقد ثبت أن الذي تجلى منه مثل الخنصر، أو مثل طرف الخنصر مع إضافة التجلي إليه، فكذلك النزول من غير فوق، ولا يلزمنا على هذا ما لزمكم من إحاطة المخلوق بالخالق وكونه غير عليّ عظيم".

ونقل (ص: 231) عن القائلين بخلو العرش قولهم: "وقد عُلم أنّ نزول الرب تبارك وتعالى **أمر معلوم معقول** كاستوائه وباقي صفاته، **وإن كانت الكيفية مجهولة غير معقولة، وهو ثابت حقيقة لا يحتاج إلى تحريف**، ولكن يصان عن الظنون الكاذبة".

86- قول الحافظ أبي عبد الله الذهبي مؤرخ الإسلام (المتوفى: 748):

قال الذهبي في العلو للعلي الغفار (ص: 251): "فتفرع من هذا أن الظاهر يُعنى به أمران:

أحدهما: **أنه لا تأويل لها غير دلالة الخطاب** كما قال السلف: الاستواء معلوم، وكما قال سفيان وغيره "قرآءتها تفسيرها"، **يعني أنها بينّة واضحة في اللغة لا يبتغى بها مضائق التأويل والتحريف**، وهذا هو مذهب السلف مع اتفاقهم أيضا أنها لا تُشبه صفات البشر بوجه؛ إذ الباري لا مثل له لا في ذاته ولا في صفاته".

وقال أيضًا في العلو للعلي الغفار (ص: 13) بعد ذكره لآيات العلو: "فإننا على أصل صحيح وعقد متين من أن الله تقدس اسمه لا مثل له، وأن إيماننا بما ثبت من نعوته كإيماننا بذاته المقدسة؛ إذ الصفات تابعة للموصوف، فنعقل وجود الباري ونميز ذاته المقدسة عن الأشباه من غير أن نتعقل الماهية، **فكذلك القول في صفاته، نؤمن بها، ونعقل وجودها، ونعلمها في الجملة من غير أن نتعقلها أو نشبهها أو نكيفها** أو نمثلها بصفات خلقه. تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا".

وقال في كتاب العرش (2 / 234) بعد ذكره لقول مالك المتقدم: "وقد تقدم نحوه عن أم سلمة، ووهب بن منبه، وربيعة الرأي. فانظر إليهم كيف أثبتوا ا لاستواء لله، وأخبروا أنه معلوم لا يحتاج لفظه إلى تفسير، ونفوا الكيفية عنه، وأخبروا أنها مجهولة".

وقال في العلو للعلي الغفار (ص: 139): "وهو[أي قول مالك في الاستواء] قول أهل السنة قاطبة أن ّ كيفية الاستواء لا نعقلها، بل نجهلها، وأن ا ستواءه معلوم كما أخبر في كتابه، وأنه كما يليق به، لا نعمق ولا نتحذلق، ولا نخوض في لوازم ذلك نفيا ولا إثباتا، بل نسكت ونقف كما وقف السلف، ونعلم أنه لو كان له تأويل لبادر إلى بيانه الصحابة والتابعون ولما وسعهم إقراره وإمراره والسكوت عنه، ونعلم يقينا مع ذلك أن الله جل جلاله لا مثل له في صفاته ولا في استوائه ولا في نزوله سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا".

وقال في العلو للعلي الغفار (ص: 254) بعد أن ذكر قول الخطيب البغدادي في إمرار أحاديث الصفات على ظاهرها، وأن الكلام في الصفات فرع الكلام في الذات: "وقال نحو هذا القول قبل الخطيب الخطابي أحد الأعلام. وهذا الذي علمت من مذهب السلف. والمراد بظاهرها أي لا باطن لألفاظ الكتاب و السنة غير ما و ُضعت له كما قال مالك وغيره الاستواء معلوم. وكذلك القول في السمع والبصر والعلم والكلام والإرادة والوجه ونحو ذلك هذه الأ شياء معلومة فلا تحتاج إلى بيان وتفسير، لكن الكيف في جميعها مجهول عندنا. والله أعلم".

وقال في المهذب في اختصار سنن البيهقي (9441/8) عند تعقبه تأويل البيهقي لصفة الفرح لله تعالى: "قلتُ: ليت المؤلف سكت؛ فإن الحديث من أحاديث الصفات التي تمر على ما جاءت كما هو معلوم من مذهب السلف، و التأويل الذي ذكره ليس بشيء، فإن يُسأل عن معنى الرضا فيؤوله بمعنى الإ رادة, والنبي صلى الله عليه وسلم قد جعل فرح الخالق عز وجل أشد من فرح الذي ضلت راحلته، فتأمل هذا وكف, واعلم أنّ نبيك لا يقول إلا حقا، فهو أعلم بما يجب لله وما يمتنع عليه من جميع الخلق".

وقال في سير أعلام النبلاء (14 / 332): "قلتُ: قد صار الظاهر اليوم

ظاهرين: أحدهما حق، والثاني باطل.

فالحق أن يقول: إنه سميع بصير، مريد متكلم، حي عليم، كل شيء هالك إلا وجهه، خلق آدم بيده، وكلم موسى تكليما، واتخذ إبراهيم خليلا، وأمثال ذلك ، فنمرّه على ما جاء، ونفهم منه دلالة الخطاب كما يليق به تعالى، ولا نقول: له تأويل يخالف ذلك.

والظاهر الآخر وهو الباطل، والضلال: أن تعتقد قياس الغائب على الشاهد، وتمثل البارئ بخلقه، تعالى الله عن ذلك، بل صفاته كذاته، فلا عدل له، ولا ضد له، ولا نظير له، ولا مثيل له، ولا شبيه له، وليس كمثله شيء، لا في ذاته ، ولا في صفاته، وهذا أمر يستوي فيه الفقيه والعامي. والله أعلم".

وقال في سير أعلام النبلاء (9/ 27) بعد ذكره لقول نعيم بن حماد: "من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه":

"قلتُ: هذا الكلام حق, نعوذ بالله من التشبيه, ومن إنكار أحاديث الصفات, فما ينكر الثابت منها مَن فقه, وإنما بعد الإيمان بها هنا مقامان مذمومان:

تأويلها وصرفها عن موضوع الخطاب, فما أولها السلف ولا حرّفوا ألفاظها عن مواضعها، بل آمنوا بها، وأمرّوها كما جاءت.

المقام الثاني: المبالغة في إثباتها، وتصورها من جنس صفات البشر، وتشكلها في الذهن، فهذا جهل وضلال، وإنما الصفة تابعة للموصوف، فإذا كان الموصوف -عز وجل- لم نره، ولا أخبرنا أحد أنه عاينه مع قوله لنا في تنزيله: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}، فكيف بقي لأذهاننا مجال في إثبات كيفية البارئ تعالى الله عن ذلك، فكذلك صفاته المقدسة نقر بها، ونعتقد أنها حق ولا نمثلها أصلا ولا نتشكلها".

وقال أيضًا في العلو للعلي الغفار (ص: 265-266): "وتكلم الرب به [أي: القرآن] صفة من صفاته التي من لوازم ذاته المقدسة، فلا نعلم كيفية ذلك".

وقال أيضًا في رسالته إثبات صفة اليد (ص: 42، 46) [ضمن مجموع رسائل بتحقيق: عبد الله البراك] بعد ذكره للآيات والأحاديث والآثار: "فإن قيل: لا تكون اليد حقيقة إلا جارحة وجسما.

قيل: فما تقولون في يدي الله تعالى؟ فإن قالوا: نقول: بمعنى القدرة.

قيل: فالقدرة لا تكون [إلا] عرضا، ولا تُعقل إلا عرضًا.

فإن قالوا: إنما تكون عرضًا فينا.

قلنا: إنما تكون جارحة فينا...

ولِمَ قلتم أيضًا: إن اليد إنما تكون حقيقة هذه الجارحة، بل إنما اليد لفظ مشترك، وهي بحسب ما تضاف إليه ومن جنس ما توصف بها، فإن كان الموصوف بها حيواناً كانت جارحة، وإن كان تمثالا ً من صفراء وحجر كانت صفراء وحجر، وإن كان تمثالا ً عرضاً في حائط كانت عرضاً في حائط، وإن كان ليس كمثله شيء وليس بجسم كانت ليس كمثلها شيء وليست بجسم...

فنقول: لله تعالى يد حقيقة تليق به، ولا يلزم من ذلك محذور من تشبيه أو تجسيم".

87- قول الحافظ ابن القيم (المتوفى: 751):

قال ابن القيم في مدارج السالكين (2/85-86): "حفظ حرمة نصوص الأ سماء والصفات بإجراء أخبارها على ظواهرها، **وهو اعتقاد مفهومها المتبادر إلى أذهان العامة، ولا يعني بالعامة الجهال بل عامة الأمة** كما قال مالك رحمه الله...

ففرّق بين المعنى المعلوم من هذه اللفظة، وبين الكيف الذي لا يعقله البشر، وهذا الجواب من مالك رضي الله عنه شاف عام في جميع مسائل الصفات.

فمن سأل عن قوله: {إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى}كيف يسمع ويرى؟ أجيب بهذا الجواب بعينه، فقيل له: السمع والبصر معلوم، والكيف غير معقول.

وكذلك من سأل عن العلم والحياة والقدرة والإرادة والنزول والغضب و الرضى والرحمة والضحك وغير ذلك، **فمعانيها كلها مفهومة، وأما كيفيتها فغير معقولة**؛ إذ تعقل الكيفية فرع العلم بكيفية الذات وكنهها، فإذا كان ذلك غير معقول للبشر فكيف يعقل لهم كيفية الصفات"[1].

(1) قال الملا علي القاري في مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (7/ 2779) بعد ذكره لكلام ابن القيم هذا: "أنتهى كلامه، وتبين مرامه، وظهر أن معتقده موافق لأهل الحق من السلف وجمهور الخلف، فالطعن الشنيع والتقبيح الفظيع [يشير إلى تشنيع ابن حجر الهيتمي على ابن القيم وشيخه ابن تيمية] غير موجه عليه ولا متوجه إليه، فإن ك لامه بعينه مطابق لما قاله الإمام الأعظم، والمجتهد الأقدم في فقهه الأكبر ما نصه:

وقال في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص: 137) بعد ذكره لكلام الإمام الحميدي شيخ البخاري: "ونقول: الرحمن على العرش استوى، ومن زعم غير هذا فهو مبطل جهمي" قال: "وليس مقصود السلف بأن مَن أنكر لفظ القرآن يكون جهميا مبتدعا فإنه يكون كافرا زنديقا، وإنما مقصودهم من أنكر معناه وحقيقته".

وقال أيضًا كما في مختصر الصواعق المرسلة (ص: 385): "الوجه الرابع و الثلاثون: أن نقل معنى الاستواء وحقيقته كنقل لفظه بل أبلغ، فإن الأمة كلها تعلم بالضرورة أن الرسول صلى الله عليه وسلم أخبر عن ربه بأنه استوى على عرشه، من يحفظ القران منهم ومن لا يحفظه، وهذا المعنى عندهم -كما قال مالك وأئمة السنة: الاستواء معلوم- غير مجهول، كما أن معنى السمع والبصر والقدرة والحياة والإرادة وسائر ما أخبر به عن نفسه معلوم، وإن كانت كيفيته غير معلومة للبشر، فإنهم لم يخاطبوا بالكيفية ولم يرد منهم العلم بها، فإخراج الاستواء عن حقيقته المعلومة كإنكار ورود لفظه بل أبلغ، وهذا مما يعلم أنه مناقض لما أخبر الله به ورسوله، يوضحه:

الوجه الخامس والثلاثون: أن اللفظ إنما يراد لمعناه ومفهومه، فهو المقصود بالذات واللفظ مقصود قصد الوسائل والتعريف بالمراد، فإذا انتفى المعنى وكانت إرادته محالا لم يبق في ذكر اللفظ فائدة، بل كان تركه أنفع من الإتيان به، فإن الإتيان به إنما حصل منه إيهام المحال والتشبيه وأوقع الأمة في اعتقاد الباطل، ولا ريب أن هذا إذا نُسب إلى آحاد الناس كان ذمه أقرب من مدحه، فكيف يليق نسبته إلى من كلامه هدى وشفاء وبيان ورحمة، هذا من أمحل المحال.

الوجه السادس والثلاثون: أن ظاهر الاستواء وحقيقته هو العلو والارتفاع كما نص عليه جميع أهل اللغة وأهل التفسير المقبول، وقد صرح المنكرون ل لاستواء بأن الله لا يجوز أن يتكلم بشيء ويعني به خلاف ظاهره، كما قال صاحب المحصول وغيره، وهذا لفظه "لا يجوز أن يتكلم الله بشيء ويعني به خلاف ظاهره" والخلاف مع المرجئة، ثم احتج على ذلك بأنه عبث وهو على الله محال.

والذي احتج به على المرجئة يحتج به عليه أهل السنة بعينه، وهذا الذي ق

"وله تعالى يد ووجه ونفس، فما ذكر الله في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال إن يده قدرته أو نعمته ; لأن فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده صفته بلا كيف، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف".

اله هو الحق وهو ما اتفق عليه العقلاء، فلا يجوز أن يتكلم الله بشيء ويريد به خلاف ظاهره إلا وفي السياق ما يدل على ذلك، بخلاف المجمل فإنه يجوز عندهم أن يتكلم به لأنه لم يرد به خلاف ظاهره، والفرق بينهما إيقاع ا لأول في اللبس واعتقاد الخطأ بخلاف المجمل، فكيف إذا كان مع ظاهره من القرآن ما ينفي إرادة غيره، فدعوى إرادة غير الظاهر حينئذ ممتنع من الوجهين".

وقال أيضًا في الصواعق المرسلة (3 / 924): "قال ابن الماجشون والإمام أحمد وغيرهما من السلف: **إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه. وقد فسر الإمام أحمد الآيات** التي احتج بها الجهمية من المتشابه، وقال إنهم تأولوها على غير تأويلها، **وبيّنَ معناها**، وكذلك الصحابة والتابعون فسروا القرآن وعلموا المراد بآيات الصفات كما علموا المراد من آيات الأمر والنهي **وإن لم يعلموا الكيفية**، كما علموا معاني ما أخبر الله به في الجنة والنار وإن لم يعلموا حقيقة كنهه وكيفيته".

وقال في مدارج السالكين (3 / 335): "**العقل قد يئس من تعرّف كنه الصفة وكيفيتها، فإنه لا يعلم كيف الله إلا الله، وهذا معنى قول السلف بلا كيف أي بلا كيف يعقله البشر، فإن من لا تعلم حقيقة ذاته وماهيته، كيف تعرف كيفية نعوته وصفاته! ولا يقدح ذلك في الإيمان بها، ومعرفة معانيها ، فالكيفية وراء ذلك**، كما أنا نعرف معاني ما أخبر الله به من حقائق ما في اليوم الآخر، ولا نعرف حقيقة كيفيته، مع قرب ما بين المخلوق والمخلوق، **فعجزنا عن معرفة كيفية الخالق وصفاته أعظم وأعظم**".

وقال كما في مختصر الصواعق المرسلة (ص: 32): "فإن المعاني المفهومة من الكتاب والسنة لا ترد بالشبهات فيكون ردها من باب تحريف الكلم عن مواضعه، ولا يترك تدبرها ومعرفتها فيكون ذلك مشابهة للذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني، **بل هي آيات بينات دالة على أشرف المعاني وأجلها، قائمة حقائقها** في صدور الذين أوتوا العلم والإيمان، إثباتا بلا تشبيه، وتنزيها بلا تعطيل، كما قامت حقائق سائر صفات الكمال في قلوبهم كذلك، فكان الباب عندهم بابا واحدا، وعلموا أن الصفات حكمها حكم الذات، فكما ذاته لا تشبه الذوات فكذا صفاته لا تشبه الصفات".

وقال في إعلام الموقعين عن رب العالمين (1 / 39): "وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام، وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيمانا، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأ فعال، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة، من أولهم إلى آخرهم، لم يسوموها تأويلا، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلا، ولم يبدوا لشيء منها إبطالا، ولا ضربوا لها أمثالا، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها، **ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها** وحملها على مجازها، بل تلقوها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأ مر فيها كلها أمرا واحدا، وأجروها على سنن واحد، ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع حيث جعلوها عضين، وأقروا ببعضها وأنكروا بعضها من غير فرقان مبين، مع أن اللازم لهم فيما أنكروه كاللازم فيما أقروا به وأثبتوه".

88- قول الحافظ إسماعيل ابن كثير (المتوفى: 774):

قال الحافظ ابن كثير في رسالته في العقائد [مخطوط (ق 4 / 2)] نقلا من كتاب علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين للدكتور رضا بن نعسان معطي (ص: 82):

"فإذا نطق الكتاب العزيز وردت الأخبار الصحيحة بإثبات السمع والبصر و العين والوجه والعلم والقوة والقدرة والعظمة والمشيئة والإرادة والقول والكل لام والرضى والسخط والحب والبغض والفرح والضحك: **وجب اعتقاد حقيقته**، من غير تشبيه بشي من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين، والا نتهاء إلى ما قاله الله سبحانه وتعالى ورسوله من غير إضافة ولا زيادة عليه، **ولا تكييف له**، ولا تشبيه، ولا تحريف، ولا تبديل، ولا تغيير، **وإزالة لفظه عما تعرفه العرب وتصرفه عليه**، والإمساك عما سوى ذلك".

وقال في تفسير القرآن العظيم (620/4): "**فيجيء الرب تبارك وتعالى** لفصل القضاء كما يشاء، **والملائكة يجيئون بين يديه صفوفاً صفوفاً**".

وقال أيضًا في البداية والنهاية (9 / 290): "وَكَانَ الْأَخْطَلُ مِنْ نَصَارَى الْعَرَبِ الْمُتَنَصِّرَةِ، قَبَّحَهُ اللهُ وَأَبْعَدَ مثواه، وهو الذي أنشد بشر بن مروان قصيدته التي يقول فيها:

قدِ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ ... مِنْ غَيْرِ سيف ودم مهراق

وهذا البيت تستدل به الجهمية على أنّ الاستواء على العرش بمعنى الاستيلا ء، **وهذا من تحريف الكلِم عن مواضعه**، وليس في بيت هذا النصراني حجة ولا دليل على ذلك، **ولا أراد الله عز وجل باستوائه على عرشه استيلاءه عليه**، تعالى الله عن قول الجهمية علواً كبيراً.

فإنه إنما يقال استوى على الشيء إذ كان ذلك الشيء عاصياً عليه قبل استيلائه عليه، كاستيلاء بشر على العراق، واستيلاء الملك على المدينة بعد عصيانها عليه، وعرش الرب لم يكن ممتنعاً عليه نفساً واحداً، حتى يقال استوى عليه، أو معنى الاستواء الاستيلاء، ولا تجد أضعف من حجج الجهمية، حتى أداهم الإفلاس من الحجج إلى بيت هذا النصراني المقبوح وليس فيه حجة. والله أعلم".

وقال أيضًا في طبقات الشافعيين (ص: 210): "ذكروا للشيخ أبي الحسن الأشعري رحمه الله، ثلاثة أحوال: أولها: حال الاعتزال، التي رجع عنها لا محالة.

والحال الثاني: **إثبات الصفات العقلية السبعة**، وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، وتأويل الخبرية كالوجه، واليدين، والقدم، والساق، ونحو ذلك.

والحال الثالثة: **إثبات ذلك كله من غير تكييف ولا تشبيه، جريا على منوال السلف**، وهي طريقته في الإبانة التي صنفها آخرا".

وقال أيضًا في البداية والنهاية (12 / 118): "وفي يوم النصف من جمادى الآخرة [أي: من سنة 460هـ] قرئ **الاعتقاد القادري**[1] **الذي فيه مذهب أهل السنة، والإنكار على أهل البدع**، وقرأ أبو مسلم الكجي البخاري المحدث كتاب التوحيد لابن خزيمة على الجماعة الحاضرين".

89- قول العلامة ابن أبي العز الحنفي (المتوفى: 792):

قال في شرح الطحاوية (ص: 265): "التصريح بنزوله كل ليلة إلى سماء الدنيا، **والنزول المعقول عند جميع الأمم إنما يكون من علو إلى سفل**".

---

(1) ومما جاء في الاعتقاد القادري (ص: 247) كما تقدم عند قول الخليفة القادر بالله: "وكل صفة وصف بها نفسه أو وصفه بها رسوله فهي صفة حقيقية لا مجازية".






وقال أيضًا (ص: 80) بعد أن ذكر الصفات الفعلية الاختيارية ومنها الاستواء والإتيان والمجيء والنزول والغضب والرضا: "ونحو ذلك مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله، ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، ولكن أصل معناه معلوم لنا، كما قال الإمام مالك- رضي الله عنه - لما سئل عن قوله تعالى: {ثمّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ} كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول".

وقال أيضًا (ص: 545): "وأما أهل التجهيل والتضليل، الذين حقيقة قولهم إن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون، لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء. ويقولون: يجوز أن يكون للنص تأويل لا يعلمه إلا الله، لا يعلمه جبرائيل ولا محمد ولا غيره من الأنبياء، فضلا عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأن محمدا صلى الله عليه وسلم كان يقرأ: {الرّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى} {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطِّيبُ} {مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ}. وهو لا يعرف معاني هذه الآيات، بل معناها الذي دلت عليه لا يعرفه إلا الله تعالى، ويظنون أن هذه طريقة السلف".

90- قول الحافظ ابن رجب (المتوفى: 795):
قال الحافظ ابن رجب في فتح الباري (5/ 97) بعد أن ذكر صفة الإتيان و المجيء: "ولم يتأول الصحابة ولا التابعون شيئاً من ذلك، ولا أخرجوه عن مدلوله، بل روي عنهم [ما] يدل على تقريره والإيمان به وإمراره كما جاء...

ومنهم [أي: الحنابلة] من يقر ذلك، ويمره كما جاء، ولا يفسره، ويقول: هو مجيء وإتيان يليق بجلال الله وعظمته سبحانه. وهذا هو الصحيح عن أحمد، ومن قبله من السلف، وهو قول إسحاق وغيره من الأئمة.

وكان السلف ينسبون تأويل هذه الآيات والأحاديث الصحيحة إلى الجهمية؛ لأن جهماً وأصحابه أول من أشتهر عنهم أن الله تعالى منزه عما دلت عليه هذه النصوص بأدلة العقول التي سموها أدلة قطعية هي المحكمات، وجعلوا ألفاظ الكتاب والسنة هي المتشابهات فعرضوا ما فيها على تلك الخيالات، فقبلوا ما دلت على ثبوته بزعمهم، وردوا ما دلت على نفيه بزعمهم، ووافقهم على ذلك سائر طوائف أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم.

وزعموا أن ظاهر ما يدل عليه الكتاب والسنة تشبيه وتجسيم وضلال، واشتقوا من ذلك لمن آمن بما أنزل الله على رسوله أسماء ما أنزل الله بها

من سلطان، بل هي افتراء على الله، ينفرون بها عن الإيمان بالله ورسوله.

وزعموا أن ما ورد في الكتاب والسنة من ذلك - مع كثرته وانتشاره - من باب التوسع والتجوز، وأنه يحمل على مجازات اللغة المستبعدة، وهذا من أعظم أبواب القدح في الشريعة المحكمة المطهرة، وهو من جنس حمل الباطنية نصوص الإخبار عن الغيوب كالمعاد والجنة والنار على التوسع و المجاز دون الحقيقة، وحملهم نصوص الأمر والنهي على مثل ذلك، وهذا كله مروق عن دين الإسلام.

ولم ينه علماء السلف الصالح وأئمة الإسلام كالشافعي وأحمد وغيرهما عن الكلام وحذروا عنه إلا خوفاً من الوقوع في مثل ذلك، ولو علم هؤلاء الأئمة أن **حمل النصوص على ظاهرها كفر** لوجب عليهم تبيين ذلك وتحذير الأمة منه؛ فإن ذلك من تمام نصيحة المسلمين، فكيف كان ينصحون الأمة فيما يتعلق بالأحكام العملية ويدعون نصيحتهم فيما يتعلق بأصول الاعتقادات! هذا من أبطل الباطل".

وقال أيضًا (99/5): "**وقد صح عن ابن عباس أنه أنكر على من استنكر شيئاً من هذه النصوص وزعم أن الله منزه عما تدل عليه**".

وقال أيضًا (100/5): "وقد قال الخطابي في الأعلام: مذهب السلف في أحاديث الصفات: الإيمان، **وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها**.

ومن قال: الظاهر منها غير مراد، قيل له: الظاهر ظاهران:

ظاهر يليق بالمخلوقين ويختص بهم، فهو غير مراد.

وظاهر يليق بذي الجلال والإكرام، فهو مراد، ونفيه تعطيل. ولقد قال بعض أئمة الكلام والفلسفة من شيوخ الصوفية، الذي يحسن به الظن المتكلمون: إن المتكلمين بالغوا في تنزيه الله عن مشابهة الأجسام، فوقعوا في تشبيهه بـ المعاني، والمعاني محدثة كالأجسام، فلم يخرجوا عن تشبيهه بالمخلوقات. وهذا كله إنما أتى من ظن أن تفاصيل معرفة الجائز على الله والمستحيل عليه يؤخذ من أدلة العقول، ولا يؤخذ مما جاء به الرسول.

وأما أهل العلم والإيمان، فيعلمون أن ذلك كله متلقى مما جاء به الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأن ما جاء به من ذلك عن ربه فهو الحق الذي لا مزيد عليه، ولا عدول عنه، وأنه لا سبيل لتلقي الهدى إلا منه، وأنه ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله الصحيحة ما ظاهرة كفر أو تشبيه، أو مستحيل،

بل كل ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته له رسوله، فإنه حق وصدق، **يجب اعتقاد ثبوته مع نفي التمثيل عنه**، فكما أن الله ليس كمثله شيء في ذاته، فكذلك في صفاته".

وقال أيضًا (5/ 102): "ومن جملة صفات الله التي نؤمن بها، وتمر كما جاءت عندهم قوله تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ والْمَلَكُ صَفاً صَفاً} ونحو ذلك مما دل على إتيانه ومجيئه يوم القيامة. وقد نص على ذلك أحمد وإسحاق وغيرهما. وعندهما **أن ذلك من أفعال الله الاختيارية التي يفعلها بمشيئته واختياره**. وكذلك قاله الفضيل بن عياض وغيره من مشايخ الصوفية أهل المعرفة. وقد ذكر حرب الكرماني أنه أدرك على هذا القول كل من أخذ عنه العلم في البلدان، سمى منهم أحمد وإسحاق والحميدي وسعيد بن منصور".

وقال أيضًا (5/ 105-106): "فأهل العلم والإيمان يمتثلون في هذه الشبهات [أي: القواعد العقلية التي يدعي أصحابها أنها قطعيات] ما أُمروا به من الاستعاذة بالله، والانتهاء عما ألقاه الشيطان، وقد جعل النبي ذلك من ع لامات الإيمان، وغيرهم فيصغون إلى تلك الشبهات، ويعبرون عنها بألفاظ مشتبهات، لا حرمة لها في نفسها، وليس لها معنىً يصح، فيجعلون تلك الأ لفاظ محكمة لا تقبل التأويل، فيردون كلام الله ورسوله إليها، ويعرضونه عليها، **ويحرفونه عن مواضعه لأجلها**.

هذه طريقة طوائف أهل البدع المحضة من الجهمية والخوارج والروافض و المعتزلة ومن أشبههم، **وقد وقع في شيء من ذلك كثير من المتأخرين المنتسبين إلى السنة من أهل الحديث والفقه والتصوف من أصحابنا وغيرهم في بعض الأشياء دون بعض**.

وأما السلف وأئمة أهل الحديث فعلى الطريقة الأولى، **وهي الإيمان بجميع ما أثبته الله لنفسه في كتابه، أو صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أثبته له، مع نفي التمثيل والكيفية عنه**، كما قاله ربيعة ومالك وغيرهما من أئمة الهدى في الاستواء، وروي عن أم سلمة أم المؤمنين، وقال مثل ذلك غيرهم من العلماء في النزول، **وكذلك القول في سائر الصفات**، والله سبحانه وتعالى الموفق".

وقال أيضًا في فضل علم السلف على الخلف (ص: 4): "والصواب ما عليه السلف الصالح من **إمرار آيات الصفات وأحاديثها** كما جاءت من غير تفسير

لها ولا تكييف ولا تمثيل".

91- قول العلامة تقي الدين المقريزي الشافعي (المتوفى: 845):

قال المقريزي في المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (4 / 197): "ولم يبلغنا عن أحد من الصحابة والتابعين وتابعيهم أنهم أوّلوا هذه الأحاديث، و الذي يمنع من تأويلها إجلال الله تعالى عن أن تضرب له الأمثال، وأنه إذا نزل القرآن بصفة من صفات الله تعالى، كقوله سبحانه: {يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ}، **فإن نفس تلاوة هذا يَفهمُ منها السامعُ المعنى المراد به**، وكذا قوله تعالى: {بَلْ يَداهُ مَبْسُوطَتان} عند حكايته تعالى عن اليهود نسبتهم إياه إلى البخل فقال تعالى: {بَلْ يَداهُ مَبْسُوطَتانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشاءُ}، **فإن نفس تلاوة هذا مبينة للمعنى المقصود**".

وقال أيضًا في المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (4 / 188): "ومن أمعن النظر في دواوين الحديث النبويّ، ووقف على الآثار السلفية، علم أنه لم يرد قط من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم، وعلى اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم، **أنه سأل رسول الله صلّى الله عليه وسلم عن معنى شيء** مما وصف الربّ سبحانه به نفسه الكريمة في القرآن الكريم، وعلى لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، **بل كلهم فهموا معنى ذلك**، وسكتوا عن الكلام في الصفات".

92- قول العلامة مرعي الكرمي المقدسي (المتوفى: 1033):

قال مرعي الكرمي في أقاويل الثقات (ص: 64-65): "ومن العجب أنّ أئمتنا الحنابلة يقولون بمذهب السلف **ويصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله** من غير تحريف ولا تعطيل، **ومن غير تكييف** ولا تمثيل، ومع ذلك فتجد من لا يحتاط في دينه ينسبهم للتجسيم...وهم وإن أثبتوا ذلك متابعة للسلف لكنهم يقولون كما هو في كتب عقائدهم إنه تعالى ذات لا تشبه الذوات مستحقة للصفات المناسبة لها في جميع ما يستحقه.

قالوا: فإذا ورد القرآن وصحيح السنة في حقه بوصف تلقي في التسمية بـ القبول، **ووجب إثباته له على ما يستحقه، ولا يعدل به عن حقيقة الوصف**؛ إذ ذاته تعالى قابلة للصفات اللائقة بها. قالوا فنصف الله تعالى بما وصف به نفسه ولا نزيد عليه، فإن ظاهر الأمر في صفاته سبحانه أن تكون ملحقة بذاته، فإذا امتنعت ذاته المقدسة من تحصيل معنى يشهد الشاهد فيه معنى يؤدي إلى كيفية، فكذلك القول فيما أضافه إلى نفسه من صفاته. **هذا كلام**

أئمة الحنابلة، ولا خصوصية لهم في ذلك، بل هذا مذهب جميع السلف و المحققين من الخلف".

وقال أيضًا في أقاويل الثقات (ص: 74): "قال الإمام فخر الدين: جميع الأ عراض النفسانية أعني الرحمة والفرح والسرور والغضب والحياء والمكر وا لاستهزاء ونحو ذلك لها أوائل ولها غايات، مثاله الغضب، فإن أوله غليان دم القلب، وغايته إرادة إيصال الضرر إلى المغضوب عليه، فلفظ الغضب في حق الله لا يحمل على أوله الذي هو غليان دم القلب، بل على غايته أو غرضه الذي هو إرادة الإضرار...

وللسلف أن يقولوا: إن هذه الأوصاف على ظاهرها، وهذا التعليل لا يستلزم أن يكون كذلك في حقه تعالى، كما أن العلم والقدرة والسمع والبصر تستلزم من النقص في حقنا ما يجب تنزيه الله تعالى عنه من جهة أنها أعراض ونحوه، فمذهب السلف أسلم لا سيما وقد نقل البخاري وغيره عن الفضيل بن عياض قدس الله روحه أنه قال: ليس لنا أن نتوهم في الله كيف هو؛ لأن الله عز وجل وصف نفسه فأبلغ فقال: {قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ} السورة، فلا صفة أبلغ مما وصف به نفسه، فهذا النزول والضحك وهذه المباهاة وهذا الا طلاع كما شاء الله أن ينزل وكما شاء أن يباهي وكما شاء أن يضحك وكما شاء أن يطلع، فليس لنا أن نتوهم كيف وكيف، فإذا قال الجهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه. فقل: أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء انتهى.

وقال بعض من انتصر لمذهب السلف ردا على الخلف: "جميع ما يُلزمونا به في الاستواء والنزول واليد والوجه والقدم والضحك والتعجب من التشبيه، نلزمهم به في الحياة والسمع والبصر والعلم، فكما لا يجعلونها أعراضا، كذلك نحن لا نجعلها جوارح ولا ما يوصف به المخلوق".

وقال أيضًا (ص: 84-86) أثناء الاحتجاج للقائلين بالجهة: "ويجد الناظر في النصوص الواردة عن الله ورسوله في ذلك نصوصا تشير إلى حقائق هذه المعاني، ويجد الرسول تارة قد صرح بها مخبرا بها عن ربه واصفا له بها، ومن المعلوم أنه عليه السلام كان يحضر في مجلسه الشريف العالم والجاهل ، والذكي والبليد والأعرابي الجافي، ثم لا يجد شيئا يعقب تلك النصوص مما يصرفها عن حقائقها لا نصا و ظاهرا، كما تأولها بعض هؤلاء المتكلمين، ولم ينقل عنه عليه السلام أنه كان يحذر الناس من الإيمان بما يظهر من كلامه في صفته لربه من الفوقية واليدين ونحو ذلك، ولا ثقل عنه أن لهذه الصفات معاني أخر باطنة غير ما يظهر من مدلولها، ولما قال للجارية: أين الله؟ فقالت: في السماء، لم ينكر عليها بحضرة أصحابه كي لا يتوهموا أن الا

أمر على خلاف ما هو عليه، بل أقرها، وقال: أعتقها فإنها مؤمنة إلى غير ذلك من الدلائل التي يطول ذكرها، ولم يقل الرسول ولا أحد من سلف الأمة يوما من الدهر هذه الآيات والأحاديث لا تعتقدوا ما دلت عليه، وكيف يجوز على الله ورسوله والسلف أنهم يتكلمون دائما بما هو نص أو ظاهر في خلاف الحق، ثم الحق الذي يجب اعتقاده لا يتكلمون به ولا يدلون عليه".

وقال أيضًا (ص: 105): "واحتج القائل بأنه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه وأنه سبحانه لا متصلا به ولا منفصلا عنه بأمور عقلية، وهذا مذهب كثير من متأخري الأشاعرة ومن وافقهم، والعقل في هذا بمجرده لا اعتبار به ما لم يستند إلى النقل الصحيح".

93- قول العلامة عبد الباقي المواهبي (المتوفى: 1071):

قال عبد الباقي المواهبي في العين والأثر في عقائد أهل الأثر (ص: 111-112): "فإن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟ قيل له: إن الله مستو على عرشه كما قال: {الرّحمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى}، وتبطل تأويل من تأول بمعنى استولى. إن هذا تفسير لم يقل به أحد من السلف من سائر المسلمين من الصحابة والتابعين، بل أول من قال ذلك الجهمية والمعتزلة كما قاله أبو الحسن الأشعري في كتاب المقالات وكتاب الإبانة، **فإنه كان معلوما للسلف علما ظاهرا**، فيكون التفسير المحدث باطلا، ولهذا قال مالك الاستواء معلوم. وأما قوله: "والكيف مجهول" **فالجهل بالكيف لا ينفي علم ما قد عُلم أصله**، كما نقر بالله ونؤمن به ولا نعلم كيف هو أشار إلى ذلك الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى في بعض رسائله".

وقال أيضًا (ص: 61): "وكذلك ما أنزل الله عز اسمه في كتابه من ذكر المجيء والإتيان المذكورين في قوله تعالى: {وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ} الآية وفي قوله: {يَنظُرُونَ إلا أن يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الغَمَامِ} الآية ونؤمن بذلك بلا كيف، فلو شاء سبحانه أن يبين لنا كيفية ذلك فعل، فانتهينا إلى ما أحكمه وكففنا عن الذي يتشابه".

94- قول العلامة عثمان بن أحمد النجدي (المتوفى: 1097):

قال عثمان النجدي في نجاة الخلف في اعتقاد السلف (ص: 17): "مذهب سلف الأمة وأئمتها أنهم يصفون الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفه رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، فيثبتون له

ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات، وينزهونه عما نزه عنه نفسه من مماثلة المخلوقات، **إثباتًا بلا تمثيل**، وتنزيهًا بلا تعطيل...ليس معنى ذلك أن الله في جوف السماء وأن السماوات تحصره وتحويه، فإن هذا لم يقله أحد من سلف الأمة وأئمتها، **بل هم متفقون على أن الله فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه**...

ومن اعتقد أنه ليس فوق السماوات إله يعبد، ولا على العرش رب يصلى له ويسجد، وأن محمدًا لم يعرج به إلى ربه، ولا نزل القرآن من عنده، فهو معطل فرعوني ضال مبتدع، فإن فرعون كذّب موسى في أن ربه فوق السماوات...

والكلام في هذا المقام وشبهه يتبين بذكر أصل أصيل، وهو أنّ **الكلام في الصفات فرع الكلام في الذات**، فكما أنا نثبت له تعالى ذاتًا لا تشبه الذوات، فكذا نقول في صفاته: إنها لا تشبه الصفات، فليس كعلمه علم أحد، ولا كقدرته قدرة أحد، ولا كرحمته رحمة أحد، ولا كاستوائه استواء أحد، ولا كسمعه وبصره سمع ولا بصر، ولا كتكليمه تكليم أحد، ولا كتجليه تجلي أحد...".

95- قول العلامة صالح بن مهدي المقبلي (المتوفى: 1108):

قال العلامة المقبلي في العـ ـلـ ـم الشامخ في إيثار الحق على الآباء و المشايخ (ص:222- 223): "كما أنّ المتكلمين خاطروا في النظر في ماهية الصفات في حق الله تعالى، **وتكلفوا ما لا يعنيهم من عدم الاقتصار على المدلول اللغوي العربي** الذي يحمل عليه كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، فإنهم قد اقتحموا أطمّ من ذلك، وسلكوا أصعب المسالك، واقتصروا على إثبات قليل من الصفات، كقادر وعالم ونحوهما، ونفوا سائر الصفات وجعلوها مجازات كصفة الرضا والغضب والمحبة والرحمة والحلم، وغير ذلك مما وصف به تعالى نفسه، وكرّر التمدح به، ومما صح عن رسوله صلى الله عليه وسلم...وقالوا في رحيم – مثلا ً: يلزم رقة القلب، كقول بعض المعتزلة: يلزم من إثبات كونه سميعاً الصماخ، ومن إثبات كونه بصيراً الحدقة حتى رجعوا بمدلولهما إلى العلم مع كثرة تمدّحه تعالى بهما في كتابه العزيز، وقد اتفقت كلمة الجمهور على سقوطه، والسبب في ذلك كله مجاوزة الحد، وتعاطي ما ليس لهم من النظر في ماهية الصفات، وإلا ف السامع مثلا ً من أدرك الصوت، والمبصر من أدرك الأجسام والألوان مثلا ً، والراحم من له الحالة التي من اتصف بها كان من شأنه أن يفعل أفعالا ً مخصوصة، ونحو ذلك، **ورقة القلب والحدقة والصماخ من عوارض المحل فينا، ولذا يفهم معناها من لا يخطر بباله هذه العوارض.**

وقد اكتفى السلف الصالح بالمدلول اللغوي، وجروا في أسمائه تعالى عليه، ولم يخطر لهم ببال استحالته.

وعلى الجملة فلا مانع من الحقيقة عقلا ً ولا شرعاً إلا الخيال المذكور، وسببه النظر فيما لا يعني، فنشأ عنه هذا الخيال، وترتب على ذلك الدعوى على الواضع أن تلك العوارض جزء ماهية مفهوم هذه الصفات، والفلاسفة يصفون الله تعالى بالعلم وغيره من الصفات لفظاً ويعطلون معناها عند تفسيرها".

وقال أيضاً في العلم الشامخ: "والقسم الثالث: مثل رحيم، ونور، وصبور، ولا أحد أغير من الله، ونحو ذلك مما هو من صفات كماله، **والظاهر الحقيقة، ومن نفاها فلدعوى كون العارض جزء مدلولها بغير دليل** كما ذكرنا قبل.

والعجب من المجادلين إذا قلت له في مثل الرضا أو الغضب، قال: الغضب: فوران الدم، والرضا: انبساطه، وأخذ يدّعي ذلك على العرب، وهو من كلام الأ طباء وقد يتكلم به على نوع المجاز، وقد يتكلم به على غضب مقيد وهو غضب الإنسان، كما جاء في الحديث: «الغضب جمرة»، **وكلامنا في مطلق الماهية من دون قيد، فمن أنصف علم أنه يعلم المطلق من لا يعلم المقيد".**

وقال في نجاح الطالب لمختصر المنتهى لابن الحاجب (ص:175- 176):

"واعلم أولا ً أنّ معنى القدرة وما يتصرف منها آيل إلى ما يجده الإنسان من نفسه من التمكن المستمر، وهذا هو المدلول اللغوي، والذي لا يصعب فهمه على كل عاقل، وهكذا هو في مطلق القادر، وهو مقتضى قولنا في صفات الباري تعالى كما هو مذهب السلف".

وقال أيضًا في نجاح الطالب (ص: 183): "اللهم إني أشهد أنك متكلِمٌ على المعنى المعقول لغة، وكذلك سائر الصفات، وأبرأ إليك من الإلحاد في صفاتك وأسمائك، اللهم برئني مما برئت إليك منه".

وقال أيضًا في الأبحاث المسددة في فنون متعددة (ص:162-163) عند قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾: "فسّرها في «الكشاف» بأن يرضى عنهم، ويفعل ما يفعل المحب، والرضا عنده أيضاً مفسّرٌ بالإرادة، أي: يريد نفعهم، والحاصل أنه فسرها بنتائج المحبة والأفعال التي تفعل عندها، وهذا بناء على نظرهم في ماهية الصفات وحكمهم بالمجاز على أكثرها، والحق أن المحبة على حقيقتها، ولا نكيفها كسائر الصفات، ولم يدل دليل على منع الحقيقة".

96- قول العلامة محمد السفاريني (المتوفى: 1188):

قال السفاريني في لوامع الأنوار البهية (1 / 107): "اعلم أن مذهب الحنابلة هو مذهب السلف، فيصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، فالله تعالى ذات لا تشبه الذوات، متصفة بصفات الكمال التي لا تشبه الصفات من المحدثات، فإذا ورد القرآن العظيم وصحيح سنة النبي الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم بوصف للباري جل شأنه، تلقيناه بالقبول والتسليم، ووجب إثباته له على الوجه الذي ورد، ونكل معناه[1] للعزيز الحكيم، ولا نعدل به عن حقيقة وصفه، ولا نلحد في كلامه، ولا في أسمائه، ولا في صفاته، ولا نزيد على ما ورد، ولا نلتفت لمن طعن في ذلك وردّ. فهذا اعتقاد سائر الحنابلة كجميع السلف".

وقال أيضًا (1 / 117): "اختلف الناس في إثبات صفات الباري جل شأنه،

---

(1) أي: حقيقة معناه.

فأثبتها أهل الحق من غير نفي لها ولا لبعضها، وهذا مذهب سلف الأمة وسائر الأئمة.

وأثبت المتكلمون بعضها من الحياة والقدرة والإرادة والعلم والكلام والسمع والبصر، ويسمونها الصفات الثبوتية والمعنوية، وما عداها من صفات الأفعال والسلوب ونحوها فحادثة عندهم".

وقال أيضًا (1 / 200): "والكيف [أي: كيفية الاستواء ونحوه من صفات الله] مجهول، فالذي ثبت نفيه بالشرع والعقل واتباع السلف إنما هو علم العباد بالكيفية، فعندها تنقطع الأطماع، وعن دركها تقصر العقول".

وقال أيضًا (1 / 238-239): "كل شيء وارد من صفات الله تعالى (من نهجه) أي نهج اليد والوجه ونحوهما، والنهج الطريق الواضح أي: كل ما ورد من الأصناف من الرجل والقدم والصورة (و) من (عينه) عز وجل، فنهجه الواضح وسبيله المبين الإقرار بما ورد، والإيمان بما صح من غير تشبيه ولا تمثيل، ولا إلحاد ولا تعطيل، بل نقر ونذعن، ونسلم ونؤمن بكل ذلك، ونثبته إثبات وجود بلا تكييف ولا تحديد".

وقال أيضًا (1 / 247): "تنبيهات: الأول: الذي يلزم مَن قال بإثبات صفة النزول يلزم مثله من قال بصفة الحياة والسمع والبصر والعلم والكلام و القدرة والإرادة له تعالى، لأنه لا يعقل من هذه الصفات إلا الأعراض التي لا تقوم إلا بجوارحنا، فكما نقول نحن وإياهم حياته وسمعه وبصره ليست بأعراض، بل هي صفات كما يليق به لا كما تليق بنا، فنقول نحن أيضا بمثل ذلك بعينه: نزوله وفوقيته واستواؤه ونحو ذلك، فكل ذلك ثابت معلوم غير مكيف بكيفية ولا انتقال يليق بالمخلوق، بل هو كما أخبر هو ورسوله سيد البشر مما يليق بجلال عظمته وباهر كبريائه، لأن ذاته وصفاته معلومة من حيث الجملة ثبوت وعلم وجود بلا كيفية ولا تحديد، فكل ما ورد في الكتاب، وصح عن رسول الملك الوهاب، فسبيله واحد من النزول، واليد و القدم والوجه والغضب والرضا وغيرها فاحفظه، وبالله التوفيق".

وقال أيضًا (1 / 99-101): "فإن الله - جل ثناؤه - سمى نفسه في كتابه العزيز بالرحمن الرحيم، ووصف نفسه بالرحمة والمحبة، فقال: {رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا}، وَقَالَ: {وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ}، وَقَالَ: {فَسَوْفَ

يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ}، وَقَالَ: {إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ}...

وكذلك الرضا والغضب إلى غير ذلك من سائر ما جاء به الكتاب العظيم و النبي الكريم، فسلف الأمة وعلماء الأئمة يؤمنون به، ويثبتونه لله تعالى بـ المعنى الذي أراده تعالى مع اعتقادهم التنزيه والتقديس عن التشبيه و التنقيص.

ومن الناس من يجعل رحمة الله وحبّه تعالى عبارة عما يخلقه من النعمة، وهذا ظاهر البطلان.

فإن قيل: إن إثبات هذا تشبيه; لأن الرحمة رقة تلحق المخلوق، والرب منزه عن مثل صفات المخلوقين، فالجواب: إنّ الذي يلزم من هذه الصفات يلزم من غيرها، فإن الإرادة في حق المخلوق ميله إلى ما ينفعه، ودفع ما يضره، والله تعالى منزه عن الاحتياج إلى عباده، وهم لا يبلغون ضره ولا نفعه، بل هو الغني عن كل ما سواه.

فإن قيل: الإرادة التي نثبتها لله ليست مثل إرادة المخلوقين، كما أنا قد اتفقنا وسائر المسلمين على أنه تعالى حي عليم قدير، وليس هو مثل سائر الأحياء العلماء القادرين.

فالجواب: أنا نقول: وكذلك الرحمة والمحبة التي نثبتها لله تعالى ليست مثل رحمة المخلوق ومحبة المخلوق...".

وقال أيضًا (1 / 101): "فإنا ندين لله تعالى بإثبات ما جاءت به الآيات وصحيح الروايات، وسلكته الأئمة السادات (من غير تعطيل) لها عن حقائقها ونفيها مع صحة مخارجها، بل نثبتها ونؤمن بها، ولا تشبيه في مجرد إثباتها ، (ولا) أي: ومن غير (تمثيل) لها بصفات المخلوق، بل إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل".

وقال أيضًا (1 / 232-233): "وذهبت المعتزلة وطائفة من الأشعرية إلى أنّ المراد باليدين معنى النعمتين، وطائفة من الأشعرية أيضا أن المراد باليدين القدرة...ولا يخفى ما في هذا من الإعراض والانصراف والعدول عن الحق و الإنصاف، بل الصواب إثبات ما أثبته الله لنفسه، ووصفه به نبيه حسبما ورد ، من غير إلحاد ولا رد، فهو إثبات وجود بلا تكييف".

وقال أيضًا (1 / 116-117): "وأما المنحرفون عن طريقهم [أي: طريق

السلف]، فثلاث طوائف: أهل التخييل، وأهل التأويل، وأهل التجهيل،...

وأهل التجهيل هم الذين يقولون: إن الرسول لم يعرف معاني ما أنزل عليه من آيات الصفات، ولا جبريل يعرف معاني الآيات، ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك، وكذلك قولهم في أحاديث الصفات، وأن الرسول تكلم بكلام لا يعرف معناه، **وهذا قول كثير من المنتسبين إلى السنة واتباع السلف، فيقولون في آيات الصفات وأحاديثها: لا يعلم معرفتها إلا الله**، ويستدلون بقوله تعالى: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ}، ويقولون: تجرى على ظاهرها، وظاهرها [غير] مراد مع قولهم: إن لها تأويلا بهذا المعنى لا يعلمه إلا الله".

وقال أيضًا (1 / 25): "مذهب السلف هو المذهب المنصور، والحق الثابت المأثور، وأهله هم الفرقة الناجية،...فمن المحال أن يكون الخالفون أعلم من السالفين، كما يقوله بعض من لا تحقيق لديه ممن لا يقدر قدر السلف، ولا عرف الله تعالى ولا رسوله ولا المؤمنين به حق المعرفة المأمور بها من أن طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم، **وهؤلاء إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه ذلك بمنزلة الأميين**، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المعروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات، فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهور، وقد كذبوا وأفكوا على طريقة السلف، وضلوا في تصويب طريقة الخلف، فجمعوا بين باطلين: الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، والجهل والضلال بتصويب طريقة غيرهم".



97- قول الإمام محمد بن علي الشوكاني (المتوفى: 1250):

قال الإمام الشوكاني في التحف في مذاهب السلف (ص: 76): "ومن جملة الصفات التي أمرّها السلف على ظاهرها، وأجروها على ما جاء به القرآن و السنة من دون تكلف ولا تأويل صفة الاستواء التي ذكرها السائل، يقولون نحن نثبت ما أثبته الله لنفسه من استوائه على عرشه على هيئة لا يعلمها إ لا هو، وكيفية لا يدري بها سواه، فليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته، ولا تحيط عباده به علما".

98- قول العلامة محمود الألوسي مفتي الحنفية ببغداد (المتوفى: 1270):

قال شهاب الدين الألوسي في روح المعاني (16/ 158- 159): "وعصم الله تعالى أهل الحق مما ذهبوا إليه [أي: المشبهة] وعولوا في عقائدهم عليه، فأثبتت طائفة منهم ما ورد كما ورد مع كمال التنزيه المبرأ عن التجسيم و التشبيه، **فحقيقة الاستواء مثلا المنسوب إليه تعالى شأنه لا يلزمها ما يلزم في الشاهد، فهو جل وعلا مستو على العرش مع غناه سبحانه وتعالى عنه،** وحمله بقدرته للعرش وحملته، وعدم مماسة له أو انفصال مسافي بينه تعالى وبينه.

ومتى صح للمتكلمين أن يقولوا: إنه تعالى ليس عين العالم ولا داخلا فيه و لا خارجا عنه **مع أن البداهة تكاد تقضي ببطلان ذلك بين شيء وشيء،** صح لهؤلاء الطائفة أن يقولوا ذلك في استوائه تعالى الثابت بالكتاب والسنة، **ف الله سبحانه وصفاته وراء طور العقل، فلا يقبل حكمه إلا فيما كان في طور الفكر،** فإن القوة المفكرة شأنها التصرف فيما في الخيال والحافظة من صور المحسوسات والمعاني الجزئية، ومن ترتيبها على القانون يحصل للعقل علم آخر بينه وبين هذه الأشياء مناسبة، **وحيث لا مناسبة بين ذات الحق جل وعلا وبين شيء، لا يستنتج من المقدمات التي يرتبها العقل معرفة الحقيقة،...**

وهذه الطائفة قيل: هم السلف الصالح.

وقيل: إن السلف بعد نفى ما يُتوهم من التشبيه يقولون: لا ندري ما معنى ذلك، والله تعالى أعلم بمراده.

واعترض بأن الآيات والأخبار المشتملة على نحو ذلك كثيرة جدا، ويبعد غاية البعد أن يخاطب الله تعالى ورسوله صلى الله عليه و سلم العباد فيما يرجع إلى الاعتقاد بما لا يُدرى معناه.

وأيضا قد ورد في الأخبار ما يدل على فهم المخاطب المعنى من مثل ذلك، ...عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول: إن الله تعالى يضحك من يأس عباده وقنوطهم وقرب الرحمة منهم. فقلت: بأبي أنت وأمي يا رسول الله أو يضحك ربنا؟ قال: نعم، والذي نفسى بيده أنه ليضحك. قلت: فلا يعدمنا خيرا إذا ضحك.

فإنها رضى الله تعالى عنها لو لم تفهم من ضحكه تعالى معنى لم تقل ما ق الت.

وقد صح عن بعض السلف أنهم فسّروا ففي صحيح البخاري قال مجاهد: استوى على العرش علا على العرش. وقال أبو العالية: استوى على العرش ارتفع".

وقال أيضًا في روح المعاني (16/ 157-158): "وعلى ذلك [أي: طريقة السلف وعدم تأويل نصوص الصفات] جرى محققو الصوفية، فقد نقل عن جمع منهم أنهم قالوا : إن الناس ما احتاجوا إلى تأويل الصفات إلا من ذهولهم عن اعتقاد أن حقيقته تعالى مخالفة لسائر الحقائق، وإذا كانت مخالفة فلا يصح في آيات الصفات قط تشبيه؛ إذ التشبيه لا يكون إلا مع موافقة حقيقته تعالى لحقائق خلقه، وذلك محال.

وعن الشعراني أن من احتاج إلى التأويل فقد جهل أولا وآخرا، أما أولا فبتعقله صفة التشبيه في جانب الحق، وذلك محال، وأما آخرا فلتأويله ما أنزل الله تعالى على وجه لعله لا يكون مراد الحق سبحانه وتعالى...

ونقل الشيخ ابراهيم الكوراني في تنبيه العقول عن الشيخ الأكبر قدس سره أنه قال في الفتوحات أثناء كلام طويل عجب فيه من الأشاعرة و المجسمة: الاستواء حقيقة معقولة معنوية تنسب إلى كل ذات بحسب ما تعطيه حقيقة تلك الذات، ولا حاجة لنا إلى التكلف في صرف الاستواء عن ظاهره...

وقال أيضا فيما رواه عنه تلميذه المحقق إسمعيل بن سودكين في شرح التجليات: ولا يجوز للعبد أن يتأول ما جاء من أخبار السمع لكونها لا تطابق دليله العقلي كأخبار النزول وغيره لأنه لو خرج الخطاب عما وُضع له لما كان به فائدة، وقد علمنا أنه عليه الصلاة والسلام أرسل ليبين للناس ما أنزل إليهم، ثم رأيناه صلى الله عليه وسلم مع فصاحته وسعة علمه وكشفه لم يقل لنا أنه تنزل رحمته تعالى، ومن قال تنزل رحمته فقد حمل الخطاب على الأدلة العقلية، والحق ذاته مجهولة فلا يصح الحكم عليه بوصف مقيد معين، والعرب تفهم نسبة النزول مطلقا فلا تقيده بحكم دون حكم، وحيث

تقرر عندها أنه سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء يحصل لها المعنى مطلقا منزها.

وربما يقال لك: هذا يحيله العقل. فقل: الشأن هذا إذا صح أن يكون الحقُ من مدركات العقول، فانه حينئذ تمضى عليه سبحانه وتعالى أحكامها انتهى.

وقال تلميذه الشيخ صدر الدين القونوى في مفتاح الغيب بعد بسط كلام في قاعدة جليلة الشأن حاصلها أن التغاير بين الذوات يستدعى التغاير في **نسبة الأوصاف إليها** ما نصه: وهذه قاعدة من عرفها أو كشف له عن سرها عرف سر الآيات والأخبار التي **توهم التشبيه عند أهل العقول الضعيفة** واطلع على المراد منها فيسلم من ورطتي التأويل والتشبيه وعاين الأمر كما ذكر مع كمال التنزيه. انتهى.

99- قول العلامة محمد صديق خان القنّوجي (المتوفى: 1307):

قال محمد صديق خان في قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر (ص: 59): **"ومن ظنّ أنّ نصوص الصفات لا يُعقل معناها، ولا يُدرى ما أراد الله تعالى ورسوله منها**، وظاهرها تشبيه وتمثيل، واعتقاد ظاهرها كفر وضلال، وإنما هي ألفاظ لا معاني لها، وأن لها تأويلًا وتوجيهًا لا يعلمه إلا الله، وأنها بمنزلة ألم وكهيعص، وظنّ أن هذه طريقة السلف، ولم يكونوا يعرفون حقيقة قوله: {وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ}، وقوله: {مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ}، وقوله: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} ونحو ذلك. فهذا الظان من أجهل الناس بعقيدة السلف وأضلهم عن الهدى، وقد تضمن هذا الظن استجهال السابقين الأولين، من المهاجرين والأنصار، وسائر الصحابة، وكبار الذين كانوا أعلم الأمة علمًا وأفقههم فهمًا، وأحسنهم عملًا، وأتبعهم سننًا. **ولا زم هذا الظن أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يتكلم بذلك ولا يعلم معناه**، وهو خطأ عظيم وجسارة قبيحة نعوذ بالله منها".

100- قول العلامة أحمد بن إبراهيم بن عيسى (المتوفى: 1327):

قال أحمد بن إبراهيم بن عيسى في تنبيه النبيه والغبي في الرد على المدراسي والحلبي (ص: 329): "أما حملها – أي: نصوص الصفات- **على الظاهر اللائق بالجلال الذي هو فحوى الخطاب، فهو مذهب السلف وأتباعهم**، فإنهم لم يفهموا منها تشبيها أو تجسيما، حاش لله، وإنما الذي فهم منها التشبيه والتجسيم هم المجسمة وأنتم، فالمجسمة كهشام بن الحكم،

وهشام بن الجواليقي، وداود الجواربي، وأمثالهم، حملوها على التشبيه، تعالى اللّٰه عن ذلك.

وأنتم لم تفهموا منها إلا التشبيه، وشرعتم في نفي مفهومكم، ثم اختلفت آراؤكم، **فتارة تؤمنون باللفظ وتفوضون المعنى، وهي التي تسمونها طريقة السلف.**

وتارة تؤولون وتحرفون، وهي التي تسمونها طريقة الخلف، فشبهتم أولاً ثم عطلتم ثانيًا...

وإذا سألتمونا عن النزول قلنا: **النزول غير مجهول، والكيف غير معقول.** وهكذا سائر الصفات، ولم يفهم السلف منها تشبيهًا ولا تجسيمًا، **بل أثبتوا معناها على ما يليق بجلال اللّٰه وعظمته، إثباتًا بلا تشبيه، وتنزيهًا بلا تعطيل، وأما كيفية الصفة فلا يعلمها إلا اللّٰه سبحانه**".

وقال أيضًا في تنبيه النبيه والغبي (ص: 327): "وهل قال ابن تيمية وغيره من أتباع السلف إن معنى اليد الجارحة؟! بل معنى ذلك أنهم يثبتون حقائق جميع الصفات، وينفون مماثلة المخلوقات، ومذهبكم أن الآيات والأحاديث ظاهرها التشبيه والتجسيم، فشبهتم أولاً وعطلتم ثانيًا.

وأما السلف وأتباعهم فنزّهوا كتاب ربهم وسنة نبيهم، **وأثبتوا الصفة ونفوا علم الكيفية**".

101- قول العلامة جمال الدين القاسمي (المتوفى: 1332):

قال جمال الدين القاسمي في محاسن التأويل (8 / 295): "وفي القبضة و اليمين مذهبان معروفان:

مذهب السلف: وهو إثبات ذلك **من غير تكييف له،** ولا تشبيه، ولا تحريف، و لا تبديل، ولا تغيير، ولا إزالة للفظ الكريم عما تعرفه العرب وتضعه عليه، بتأويل، يجرون على الظاهر، ويكلون علمه إليه تعالى، **ويقرون بأن تأويله - أي: ما يؤول إليه من حقيقته- لا يعلمه إلا اللّٰه**، وهكذا قولهم في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن، ووردت بها الأخبار الصحاح".

وقال أيضًا كما في مجلة المنار (13/ 613): "نعم ثمة في باب الصفات ما هو أرقى من المذهبين المذكورين مذهب التأويل والتفويض، وذلك من **إثبات تلك الصفات بلا تأويل ولا تمثيل إثباتًا حقيقيًا يليق بالذات العلية**".

وقال أيضًا في محاسن التأويل (2 / 88-89): "وصفه تعالى نفسه بالإتيان في ظلل من الغمام كوصفه بالمجيء في آيات أخر ونحوهما مما وصف به نفسه في كتابه أو صحّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. والقول في جميع ذلك من جنس واحد.

وهو مذهب سلف الأمّة وأئمتها أنهم يصفونه سبحانه بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل **ولا تكييف** ولا تمثيل. والقول في صفاته كالقول في ذاته. والله تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فلو سأل سائل: كيف يجيء سبحانه أو كيف يأتي..؟ فليقل له: كيف هو في نفسه؟ فإذا قال: لا أعلم كيفية ذاته! فليقل له: وكذلك لا تعلم كيفية صفاته..! فإن **العلم بكيفية الصفة يتبع العلم بكيفية الموصوف**. وقد أطلق غير واحد، ممن حكى إجماع السلف - منهم الخطابيّ - مذهب السلف أن صفاته تعالى **تجري على ظاهرها مع نفي الكيفية** والتشبيه عنها.

وبعض الناس يقول: مذهب السلف إن الظاهر غير مراد. ويقول: أجمعنا على أن الظاهر غير مراد. وهذه العبارة خطأ إمّا لفظا ومعنى، أو لفظا لا معنى؛ لأ ن لفظ (الظاهر) فيه إجمال واشتراك. فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين أو ما هو من خصائصهم، فلا ريب أن هذا غير مراد، ولكنّ السلف والأئمة لم يكونوا يسمّون هذا ظاهرها.

فهذا القائل أخطأ حيث ظنّ أنّ هذا المعنى الفاسد ظاهر اللفظ حتى جعله محتاجا إلى تأويل، وحيث حكى عن السلف ما لم يريدوه.

وإن كان القائل يعتقد أن ظاهر النصوص المتنازع في معناها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها، والظاهر هو المراد في الجميع، فإنّ الله لما أخبر أنّه بكلّ شيء عليم، وأنّه على كل شيء قدير، واتفق أهل السنّة وأئمة المسلمين على أنّ هذا على ظاهره، أن ظاهر ذلك مراد، كان من المعلوم أنهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمه كعلمنا وقدرته كقدرتنا.

وكذلك لما اتفقوا على أنه حيّ عالم حقيقة، قادر حقيقة لم يكن مرادهم أنه مثل المخلوق الذي هو حيّ عليم قدير.

فإن كان المستمع يظنّ أن ظاهر الصفات تماثل صفات الخلوقين لزمه أن لا يكون شيء من ظاهر ذلك مرادا.

وإن كان يعتقد أن ظاهرها ما يليق بالخالق ويختص به لم يكن له نفي هذا الظاهر، ونفي أن يكون مرادا إلا بدليل يدل على النفي. وليس في العقل ولا





السمع ما ينفي هذا إلّا من جنس ما ينفي به سائر الصفات، فيكون الكلام في الجميع واحداً.

وحينئذ فلا يجوز أن يقال: إنّ الظاهر غير مراد بهذا التفسير.

وبالجملة، فمن قال: إن الظاهر غير مراد- بمعنى أن صفات المخلوقين غير مرادة- قلنا له: أصبت في المعنى، ولكن أخطأت في اللفظ، وأوهمت البدعة، وجعلت للجهميّة طريقا إلى غرضهم، وكان يمكنك أن تقول: تمرّ كما جاءت على ظاهرها، مع العلم بأنّ صفات اللّه ليست كصفات المخلوقين، وأنّه منزّه مقدّس عن كلّ ما يلزم منه حدوثه أو نقصه.

ومن قال: الظاهر غير مراد بالتفسير الثاني- وهو مراد الجهمية ومن تبعهم- فقد أخطأ. وإنما أتي من أخطأ من قبل أنه يتوهم في بعض الصفات أو في كثير منها أو أكثرها أو كلها أنها تماثل صفات المخلوقين، ثم يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه".

102- قول العلامة محمد أنور شاه الكشميري الهندي (المتوفى: 1353):

قال محمد أنور شاه في العرف الشذي شرح سنن الترمذي (1 / 417): "فـ الحاصل أن نزول الباري إلى سماء الدنيا نزول حقيقة يحمل على ظاهره، ويفوض تفصيله وتكييفه إلى الباري عز برهانه، وهو مذهب الأئمة الأربعة والسلف الصالحين".

وقال أيضًا (1/ 415): "وأما تفويض السلف فيحتمل المعنيين:

أحدهما: تفويض الأمر إلى اللّه وعدم الإنكار على من تأوّل كيف ما تأول بسبب إقرارهم بعدم العلم.

ثانيهما: تفويض التفصيل والتكييف إلى اللّه تعالى، والإنكار على من تأول برأيه وعقله، ومرادهم هو الاحتمال الثاني لا الأول".

103- قول العلامة محمد رشيد رضا (المتوفى: 1354):

قال محمد رشيد رضا في تفسير المنار (3/ 164): "إن لله - تعالى قدرة حقيقة، ولكنها ليست كقدرة البشر، وإن له رحمة ليست كرحمة البشر ، وهكذا نقول في جميع ما أطلق عليه تعالى جمعا بين النصوص، **ولا ندعي أن إطلاق بعضها حقيقي وإطلاق البعض الآخر مجازي**، فكما أن القدرة شأن من شؤونه لا يعرف كنهه ولا يجهل أثره، كذلك الرحمة شأن من شئونه لا يعرف كنهه ولا يخفى أثره ، **وهذا هو مذهب السلف فهم لا يقولون إن هذه الألفاظ لا يفهم لها معنى بالمرة**، ولا يقولون إنها على ظاهرها، بمعنى أن رحمة الله كرحمة الإنسان ويده كيده، وإن ظن ذلك في الحنابلة بعض الجاهلين".

وقال أيضًا كما في مجلة المنار (552/7): "وإنما مذهب أهل السنة و الجماعة ما كان عليه السواد الأعظم من الصحابة وعلماء التابعين وأئمة الحديث والفقه، ممن تبعهم في الاعتصام بنصوص الكتاب والسنة من غير تحريف **ولا تكلف لإرجاع ظواهرها** إلى ما ابتدع من البدع والآراء التي أحدثها أهل الأهواء".

104- قول العلامة عبد الحميد بن باديس (المتوفى: 1359):

قال ابن باديس في العقائد الإسلامية (ص: 59): "ونثبت الاستواء والنزول ونحوهما، **ونؤمن بحقيقتهما على ما يليق به تعالى بلا كيف**، وبأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مراد".

105- قول العلامة عبد الله بن محمد الخزرجي (المتوفى: 1362):

قال كما في منظومة شهود الحق (ص: 310):

والكيفُ نجهله، لا الاستواءُ له	لأنه جاء في الآيات والسنن
والاستواء له فالكل يعلمه	**لأنه جاء معلوما بلا جنن**
والبحث في الكيف كفرٌ لا اضطرار له	لا الاستواء لما قد جاء بـ العلن
والبحث والسؤلُ في المعلوم لا ضررٌ	فيه ولا خطرٌ فاسأل ولا تئن
قل استوى الله، بل قال أين ربك لا	كيف استوى فهو في القرآن لم يبن

106- قول العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي (المتوفى: 1376):

قال في تفسيره (ص: 122): "وقوله: {وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ} للمفسرين في الوقوف على {اللّه} من قوله {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ} قولان: جمهورهم يقفون عندها، وبعضهم يعطف عليها {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} وذلك كله محتمل؛ فإن التأويل إن أريد به علم حقيقة الشيء وكنهه كان الصواب الوقوف على {إلا اللّه} لأن المتشابه الذي استأثر اللّه بعلم كنهه وحقيقته، نحو حقائق صفات اللّه وكيفيتها، وحقائق أوصاف ما يكون في اليوم الآخر ونحو ذلك، فهذه لا يعلمها إلا اللّه، ولا يجوز التعرض للوقوف عليها، لأنه تعرض لما لا يمكن معرفته، كما سئل الإمام مالك رحمه اللّه عن قوله {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} فقال السائل: كيف استوى؟ فقال مالك: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، فهكذا يقال في سائر الصفات لمن سأل عن كيفيتها أن يقال كما قال ا لإمام مالك، تلك الصفة معلومة، وكيفيتها مجهولة، والإيمان بها واجب، و السؤال عنها بدعة، وقد أخبرنا اللّه بها ولم يخبرنا بكيفيتها، فيجب علينا الوقوف على ما حد لنا، فأهل الزيغ يتبعون هذه الأمور المشتبهات تعرضا لما لا يعني، وتكلفا لما لا سبيل لهم إلى علمه، لأنه لا يعلمها إلا اللّه، وأما الراسخون في العلم فيؤمنون بها ويكلون المعنى إلى اللّه فيسلمون ويسلمون.

وإن أريد بالتأويل التفسير والكشف والإيضاح، كان الصواب عطف {وَالرَّاسِخُونَ} على {اللّه} فيكون اللّه قد أخبر أن تفسير المتشابه ورده إلى المحكم وإزالة ما فيه من الشبهة لا يعلمها إلا هو تعالى، والراسخون في العلم يعلمون أيضا، فيؤمنون بها ويردونها للمحكم ويقولون {كُلٌّ} من المحكم والمتشابه {مِّنْ عِندِ رَبِّنَا} وما كان من عنده فليس فيه تعارض ولا تناقض بل هو متفق يصدق بعضه بعضا ويشهد بعضه لبعض".

107- قول العلامة المحدث أحمد محمد شاكر (المتوفى: 1377):

قال أحمد شاكر في عمدة التفسير (ص: 256): "ونحن على النهج الصحيح الذي كان عليه السلف الصالح، نؤمن بما ورد في الصفات كما ورد من غير تشبيه ولا تمثيل، ولا خروج عن معنى الكلام بالتأويل".

108- قول العلامة محمد حامد الفقي (المتوفى: 1378):

قال محمد حامد الفقي كما في مجلة الهدي النبوي (العدد 30، المجلد 3 ، ص: 27): "أؤمن بما وصف الله به نفسه العلية، وما وصفه به رسوله الصادق الهادي محمد المهدي، **على معناه العربي الذي يفهم بلسان القرآن العربي المبين**، على ما يليق بالله الذي ليس كمثله شيء وهو السميع البصير".

109- قول العلامة عبد الرحمن المعلمي (المتوفى: 1386):

قال رحمه الله كما في آثار الشيخ عبد الرحمن المعلمي (160/4): "وأما ما ورد من آيات الصفات وأحاديثها **فالذي يُفهَم منها هو أن لله جل ذكره مطلق يد ووجه** ونحو ذلك مما ورد، أما أن يدل على ماهية أو كيفية ونحوها فلا، بل لو قيل: إن ملكا من الملائكة له رأس لما فهم منه إلا أنّ له رأسًا فحسب فأما تفصيله فكلا.

وذلك أن الماهية والكيفية ونحوها لا تفهم بمجرد ذكر الرأس مثلا، وإنما يحكم الإنسان على الشيء الغائب عنه إذا كان قد عرف نوعه...

فإن قالوا: إن ظاهرها هو أن المراد باليد يدٌ كأيدينا، وبالوجه وجهٌ كوجوهنا، ونحو ذلك، فغير مسلم؛ لما مرّ أنها لا تفهم إلا مطلق يد ووجه ونحوها مما ورد، فإن تصوّرَ الإنسان ماهية أو كيفية أو كمية، فهو يعلم أنّ ذلك تخيلٌ بحتٌ...

وإن قالوا: إنّ ظاهرها هو إثبات مطلق اليد والوجه ونحوها مما ورد، وزعموا أنّ ذلك من أصله محال، **فلا ولا كرامة**، فإن العليم الخبير أنزل تلك الآيات البينات غير جاهل ولا غافل، وقد أنزل القرآن عربيًا مبينا، وكلف العرب بما فهمته من كتابه ومن كلام نبيه صلى الله عليه وسلم، **ولا شك أنهم عند سماع هذه الآيات يفهمون منها ظاهرها غالبًا، أي: ثبوت مطلق يد ووجه ونحوهما مما ورد...**

وأما قولهم بأنّ العقل يصرفها عن ظاهرها، وكان العرب عقلاء يعلمون عظمة الجبار جل جلاله، ويقطعون بتنزّهه عن ظواهر تلك الآيات، وإن فُرض ضلالُ أحد منهم فهو لتقصيره في عدم النظر بالعقل.

فجوابه: أنّ العقل غايته إدراك انتفاء النقائص عن الله سبحانه وتعالى، تفصيلا فيما يقطع بكونه نقيصة، وإجمالاً فيما عدا ذلك.

ومطلق اليد والوجه اللائقين بجلال الرب سبحانه وتعالى ونحوهما مما ورد لا يقطع العقل الصحيح بكون ذلك من النقائص، كما في السمع والبصر وغيرهما من الصفات، ومن اعتقد أنّ ذلك من النقائص فقد غلط.





ومثار الغلط: التصوّر؛ فإن الذهن إذا تصور مطلق اليد والوجه ونحوهما تصوّر ماهية وكمية جريًا على ما يعتاده ويعرفه في المحسوسات، فيغلط بعض النظار، فيظن لشدة تلازمهما في الذهن تلازمهما في الخارج، وليس كذلك".

110- قول العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ (المتوفى: 1389):

قال كما في فتاوى ورسائل محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1/ 175): "مذهب أهل السنة والجماعة هو الإيمان بما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته لفظًا ومعنى، واعتقاد أن هذه الأ َسماءَ والصفات على الحقيقة لا على المجاز، وأن لها معاني حقيقة تليق بجلال الله وعظمته. وأدلة ذلك أكثر من أن تحصر.

ومعاني هذه الأ َسماء ظاهرة معروفة من القرآن كغيرها لا لبس فيها ولا إشكال ولا غموض، فقد أخذ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه القرآن ونقلوا عنه الأ َحاديث لم يستشكلوا شيئًا من معاني هذه الآيات وا لأ َحاديث، لأ َنها واضحة صريحة، وكذلك من بعدهم من القرون الفاضلة ، كما يروى عن مالك لما سئل عن قوله سبحانه: {الرّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى} قال: الاستواءُ معلوم، والكيف مجهول والايمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. وكذلك يروى معنى ذلك عن ربيعة شيخ مالك، ويروى عن أُم سلمة مرفوعًا وموقوفًا.

أما كنه الصفة وكيفيتها فلا يعلمه إلا الله سبحانه، إذ الكلام في الصفة فرع عن الكلام في الموصوف، فكما لا يعلم كيف هو إلا هو، فكذلك صفاته. وهو معنى قول مالك: والكيف مجهول".

111 - قول العلامة محمد الأمين الشنقيطي (المتوفى: 1393):

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي كما في رسالة الأسماء والصفات نقلا وعقلا (ص: 24): "**أمّا المعاني فهي معروفة عند العرب** كما قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والسؤال عنه بدعة".

كذلك يقال في النزول: **النزول غير مجهول، والكيف غير معقول**، والسؤال عنه بدعة.

واطرده في جميع الصفات، **لأن هذه الصفات معروفة عند العرب**، إلا أن ما وصف به خالق السموات والأرض منها أكمل وأجل وأعظم من أن يشبه شيئاً من صفات المخلوقين، كما أن ذات الخالق جل وعلا حق، والمخلوقون لهم ذوات، وذات الخالق جل وعلا أكمل وأنزه وأجل من أن تشبه شيئًا من ذوات المخلوقين".

112- قول العلامة محمد خليل هراس (المتوفى: 1395):

قال في شرحه للعقيدة الواسطية (ص: 35-37): "فالفرق بين التحريف و التعطيل: أن التعطيل نفي للمعنى الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة، وأما التحريف فهو تفسير النصوص بالمعاني الباطلة التي لا تدل عليها...

ويوجد التعطيل بدون التحريف فيمن نفى الصفات الواردة في الكتاب و السنة، وزعم أن ظاهرها غير مرادها، ولكنه لم يعين لها معنى آخر، وهو ما يسمونه بالتفويض.

ومن الخطأ القول بأن هذا هو مذهب السلف، كما نسب ذلك إليهم المتأخرون من الأشاعرة وغيرهم، **فإن السلف لم يكونوا يفوضون في علم المعنى، ولا كانوا يقرؤون كلاما لا يفهمون معناه، بل كانوا يفهمون معاني النصوص من** الكتاب والسنة، ويثبتونها لله عز وجل، ثم يفوضون فيما وراء ذلك من كنه **الصفات أو كيفياتها**، كما قال مالك حين سئل عن كيفية استوائه تعالى على العرش: الاستواء معلوم، والكيف مجهول".

113- قول العلامة محمد بهجة البيطار (المتوفى: 1396):

قال كما كتابه حياة شيخ الإسلام (4-5): "وأما التفويض ففي **الكيفية لا في أصل المعنى**، كما اشتهر عن الإمام مالك قوله: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، أي أن معنى الاستواء معلوم وهو العروج والصعود والارتفاع، ولكن الكيفية مجهولة".

114- قول العلامة عبد العزيز بن باز (المتوفى: 1420):

قال كما في مجموع فتاويه (3/ 55): "**فالواجب تفويض علم الكيفية لا علم المعاني**، وليس التفويض مذهب السلف، بل هو مذهب مبتدع مخالف لما عليه السلف الصالح.

وقد أنكر الإمام أحمد رحمه الله وغيره من أئمة السلف على أهل التفويض, وبدّعوهم **لأن مقتضى مذهبهم أن الله سبحانه خاطب عباده بما لا يفهمون معناه ولا يعقلون مراده منه,** والله سبحانه وتعالى يتقدس عن ذلك, وأهل السنة والجماعة يعرفون مراده سبحانه بكلامه ويصفونه بمقتضى أسمائه وصفاته، وينزهونه عن كل ما لا يليق به عز وجل".

وقال أيضًا كما في فتاوى نور على الدرب (ص: 64-65): "أما أهل السنة و الجماعة المعروفون بعقيدتهم النقية فإنهم لا يؤولون، وإنما يمرون آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت بغير تحريف ولا تعطيل **ولا تكييف** ولا تمثيل، لا الاستواء، ولا القدم، ولا اليد، ولا الأصابع، ولا الضحك، ولا الرضا، ولا الغضب، كلها يمرونها كما جاءت مع الإيمان بأنها حق، وأنها صفات لربنا سبحانه وتعالى، يجب إثباتها له سبحانه وتعالى على الوجه اللائق به سبحانه من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل.

وبعض الناس يؤول الضحك بأنه الرضا، ويؤول المحبة بأنها إرادة الثواب، و الرحمة كذلك، وهذا كله لا يرضاه أهل السنة والجماعة، بل الواجب إمرارها كما جاءت، وأنها حق، **فهو سبحانه يحب محبة حقيقية تليق به** لا يشابهها محبة المخلوقين، ويرضى، ويغضب، ويكره، **وهي صفات حقيقية قد اتصف بها ربنا على الوجه اللائق به**، لا يشابه فيها خلقه، كما قال عز وجل: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}، وهكذا يضحك ربنا كما جاء في النصوص ضحكا يليق بجلاله، لا يشابه خلقه في شيء من صفاته، وهكذا استواؤه على عرشه استواء يليق بجلاله وعظمته لا يشابه الخلق في شيء من صفاته سبحانه وتعالى....والتفويض أن يقول القائل: الله أعلم بمعناها فقط، وهذا لا يجوز; **لأن معانيها معلومة عند العلماء**. قال مالك رحمه الله: الا ستواء معلوم، والكيف مجهول، وهكذا جاء عن الإمام ربيعة بن أبي عبد

الرحمن وعن غيره من أهل العلم، **فمعاني الصفات معلومة**، يعلمها أهل السنة والجماعة; كالرضا والغضب والمحبة والاستواء والضحك وغيرها، وأنها معاني غير المعاني الأخرى، فالضحك غير الرضا، والرضا غير الغضب، و الغضب غير المحبة، والسمع غير البصر".

115- قول العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: 1420):

قال الألباني كما في دروسه المفرغة (43 / 4): " **الاستواء معلوم وهو العلو، ولكن الكيف مجهول**، وهذا هو مذهب السلف؛ ولذلك كان تمام كلام الإمام م الك رحمه الله أن قال: أخرجوا الرجل فإنه مبتدع. فهذا الرجل السائل لم يكن مبتدعاً لأنه سأل عن معنى خفي عليه من قوله تعالى: {الرّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى}، وإنما أخرج وبُدِّع لأنه سأل عن كيفية الاستواء، فكان قول الإمام مالك هذا هو الذي يمثل منهج السلف الصالح، والمتبعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، **وهو أن معاني آيات وأحاديث الصفات مفهومة لغة، لكن كيفياتها مجهولة تماماً**، فلا يعرف كيفية الذات إلا صاحب الذات، ولا يعرف كيفية الصفات إلا الذات نفسها، لكن الاستواء معلوم، والسمع معلوم، والبصر معلوم، والعلم معلوم وو إلخ.

ولذلك فأنا أعتقد أن تفسير كلمة الإمام أحمد: أمروها كما جاءت، بأنها تعني عدم فهم الآيات، وأن نقول الله أعلم بمراده -كما يزعم الخلف- فهذا هو أصل التعطيل المؤدي إلى جحد الخالق سبحانه وتعالى".

116- قول العلامة محمد بن صالح بن عثيمين (المتوفى: 1421):

ثال في شرحه الأربعين النووية (ص: 37-38): "قد سُئِل الإمام مالك رحمه الله عن قول الله تعالى: {الرّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى} كيف استوى؟ فأطرق - رحمه الله - برأسه وجعل يتصبب عرقاً من ثقل ما ألقي عليه وتعظيمه الرب جل وعلا، ثم رفع رأسه وقال: "الاستواء غير مجهول" **أي أنه معلوم في اللغة العربية، استوى على كذا: أي علا عليه واستقرّ**، وكل ما ورد في القرآن والسنة وكلام العرب أن (استوى) إذا تعدّت بـ (على) فمعناه العلو.

وقوله: "والكيف غير معقول" أي معناه: **أنا لا ندرك كيفية استواء الله على عرشه بعقولنا**، وإنما طريق ذلك السمع".

وقال أيضًا في شرحه للعقيدة السفارينية (ص: 104): "هذه القاعدة التي ذكرها المؤلف رحمه الله أن: كل ما جاء في كتاب الله أو صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأحاديث فإننا نُمِرُّهُ كما قد جاء، وهذا هو المروي

عن السلف، يقولون في آيات الصفات وأحاديثها: "أمرّوها كما جاءت بلا كيف"، فالواجب علينا أن نمرها كما جاءت، **ولكن هل هذا الإمرار إمرار لفظي بمعنى أن نُمِرّ لفظها فقط أو هو إمرار لفظي معنوي؟ الجواب: الثاني ، أما الأول فإنه مذهب باطل ويسمى مذهب أهل التفويض أو المفوّضة،** وهو كما قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية : من شر أقوال أهل البدع والإلحاد ، لأنهم بهذا المذهب ارتكبوا خطأ عظيماً، **حيث جعلوا المسلمين يجهلون معاني آيات الصفات وأحاديثها،** وهذا خطر عظيم، إذا كنا متعبدين بألفاظ ا لأحكام الشرعية كالصلاة والوضوء والزكاة والحج، فكيف لا نتعبد بآيات الصفات حتى نفهم معناها؟!

المهم: أننا نمره كما جاء، ومن المعلوم أنه لفظ جاء لمعنى، فالواجب إثبات هذا اللفظ ومعناه المراد به".

117- قول العلامة بداه بن البصير الشنقيطي المفتي العام بموريتانيا (المتوفى: 1430):

قال في كتابه تنبيه الخلف الحاضر على أن تفويض السلف لا ينافي الإجراء على الظواهر (ص:79) بعد أن نقل عن كثير من الأئمة أقوالهم بألفاظها: "وإنما اقتصرنا على لفظ من ننقل عنه من العلماء لنبين للناس كلام دواوين أئمة السلف والخلف كي يراجعوا رشدهم، ويفهموا أن تفويض السلف لا **ينافي الإجراء على الظواهر، وأن ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم حقيقة لا مجاز،** وأن من فرّ من التشبيه بالتأويل وقع في محذور التعطيل".

وقال أيضًا (ص: 131- 134): "فما تقدم من الاتفاق من السلف الصالح على **الإيمان بآيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها،** ووجوب تنزيه الله تعالى عن مشابهته الخلق...فكل هذا يعارض ما ذهب إليه بعض المتأخرين، ومقدم عليه شرعًا وطبعًا عند المحققين.

فما تقدم من قول بعض المتأخرين "إن مذهب السلف إقرارها [أي: نصوص صفات الله تعالى] على ما جاءت به، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد" قد تقدم ما يرده من كلام أئمة الإسلام الحفاظ الأقدمين...

فمن طعن على شيخ الإسلام [أي: ابن تيمية] في هذا فليطعن على أئمة الإس لام والسلف الصالح قبله جميعاً، ولا يجعل شيخ الإسلام حائطًا قصيرًا يتخطاه القوي والضعيف، جراء إشاعات من أعدائه لا أصل لها ولا فروع في الحقيقة، إلى غير ذلك مما تقدم من كلام أساطين فحول العلماء الوارد في الدواوين المعتمدة المشهورة".